الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور – خنشلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

إستراتيجيات تعزيز الأمن الغذائي في العالم العربي:

"دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي".

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية.

تخصص: الدراسات الأمنية والاستراتيجية

إعداد الطالب:

ياحي جمال

إشراف الأستاذة الدكتورة:

يحياوي هادية

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
عمار بالة	أستاذ التعليم العالي	جامعة خنشلة	رئيسًا
يحياوي هادية	أستاذ التعليم العالي	جامعة خنشلة	مشرفًا ومقررًا
عبد الوهاب لوصيف	أستاذ محاضر أ	جامعة خنشلة	عضوًا مناقشًا
هاجر خلالفة	أستاذ محاضر أ	جامعة خنشلة	عضوًا مناقشًا
يوسف أزروال	أستاذ التعليم العالي	جامعة تبسة	عضوًا مناقشًا
صفاء بن عثمان	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	عضوًا مناقشًا

السنة الجامعية

1447/1446-2026/2025هـ

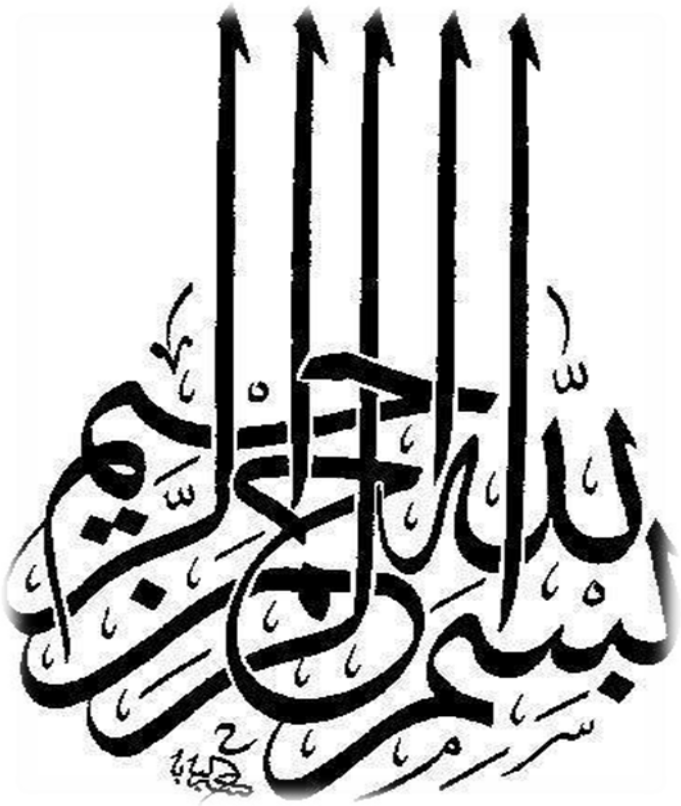
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي هذا العمل الأكاديمي إلى والديَّ الكريمين، أطال الله في عمريهما، تقديرًا لعطائهما ودعمهما الدائم.

إلى أخي وأخواتي وعائلاتهم، كلٌّ باسمه، عرفانًا بالمحبة والمساندة.

إلى زملائي في جميع المراحل الجامعية، داخل الجزائر وخارجها، على ما تقاسمناه من علم وتجارب، خاصة بلال قراب زميل مرحلة الدكتوراه بجامعة خنشلة على كل دعمه ومساعدته.

إلى أصدقائي، الذين كانوا سندًا لي في مسيرتي العلمية.

جمال ياحي

شكر وعرفان

أتقدم بجزيل الشكر وبالغ الامتنان إلى المشرفة، الأستاذة الدكتورة يحياوي هادية، تقديرًا لصبرها وسعة صدرها وتفهمها، ولكل النصائح والإرشادات والتوجيهات القيّمة التي لم تبخل بها عليّ طوال مرحلة الدكتوراه، والتي أثمرت بإنجاز هذه الأطروحة.

كما أوجه خالص الشكر والامتنان إلى جميع أساتذتي، دون استثناء، في جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، ومعهد الدوحة للدراسات العليا – قطر، وجامعة عباس لغرور – خنشلة، على دعمهم وتوجيهاتهم القيّمة.

خطة الدراسة:

مقدمة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن الغذائي.

المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي.

المطلب الثاني: مفاهيم ذات علاقة بالأمن الغذائي.

المطلب الثالث: مستويات وأبعاد الأمن الغذائي.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي ومؤشرات قياسه.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي.

المطلب الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي.

المبحث الثالث: المقاربات والنظريات المفسرة للأمن الغذائي.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للأمن الغذائي.

المطلب الثاني: المقتربات النظرية لبناء الأمن الغذائي.

الفصل الثاني: الأمن الغذائي في العالم العربي.

المبحث الأول: مقومات الأمن الغذائي العربي.

المطلب الأول: المقومات الجغرافية.

المطلب الثاني: المقومات الطبيعية.

المطلب الثالث: المقومات البشرية.

المطلب الرابع: المقومات المالية.

المبحث الثاني: واقع الأمن الغذائي في العالم العربي.

المطلب الأول: الناتج الزراعي العربي.

المطلب الثاني: الميزان التجاري الغذائي العربي.

المطلب الثالث: مؤشرات إنتاج الغذاء واستهلاكه في العالم العربية.

المطلب الرابع: مؤشرات توفر الغذاء في العالم العربي.

المبحث الثالث: استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي العربي.

المطلب الأول: تعزيز التكامل الاقتصادي الزراعي العربي.

المطلب الثاني: تطوير البحث العلمي والتكنولوجي في المجال الزراعي.

المطلب الثالث: تفعيل التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي.

المطلب الرابع: تطوير وتعميق علاقات التبادل التجاري مع العالم الخارجي.

المبحث الرابع: تحديات الأمن الغذائي العربي.

المطلب الأول: التحديات الطبيعية والمناخية.

المطلب الثاني: التحديات البشرية والتقنية.

المطلب الثالث: التحديات التنموية.

المطلب الرابع: التحديات المرتبطة بالسوق العالمية.

الفصل الثالث: دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الأول: مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول: نشأة وأهدف مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي.

المطلب الثالث: الدول الأعضاء.

المبحث الثاني: محددات تحقيق الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي وواقعه.

المطلب الأول: المحددات البشرية.

المطلب الثاني: المحددات الطبيعية.

المطلب الثالث: المحددات المالية والاقتصادية.

المطلب الرابع: واقع الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الثالث: استراتيجيات دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز أمنها الغذائي.

المطلب الأول: تعزيز التكامل الاقتصادي.

المطلب الثاني: التنسيق المشترك.

المطلب الثالث: إنشاء شبكة أمن غذائي خليجي.

المطلب الرابع: التوسع في الاستثمار الزراعي الخارجي.

المبحث الرابع: تجارب مجلس التعاون الخليجي: سياسات واستراتيجيات تعزيز الأمن الغذائي.

المطلب الأول: المملكة العربية السعودية.

المطلب الثاني: قطر.

المطلب الثالث: الإمارات العربية المتحدة.

المطلب الرابع: الكويت.

المطلب الخامس: سلطنة عمان.

المطلب السادس: البحرين.

نتائج الدراسة.

خاتمة.

مقدمة

يُعدّ الحق في الغذاء من الحقوق الإنسانية الأساسية التي لا غنى عنها، ولا يمكن فصله عن مفاهيم العدالة الاجتماعية وكرامة الإنسان، إذ يُعتبر عنصرًا حيويًا لتحقيق رفاه الإنسان واستقراره. وضمان توفيره للجميع هو جزء لا يتجزأ من مسؤولية أي حكومة تسعى لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي، كما يشكل بُعدًا أساسيًا في مفهوم السيادة الوطنية لأي دولة، وهو يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالقدرة على ضمان توفير سلاسل الإمداد الغذائية بشكل مستدام. لذلك، أصبحت قضية الأمن الغذائي واحدة من القضايا المهمة والحساسة على المستوى العالمي، والتي تتطلب استجابة فعّالة من الحكومات والمجتمع الدولي لمواجهة التحديات المتزايدة التي تواجهها.

منذ إدراج هدف "القضاء على الجوع" ضمن أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة آفاق 2030، احتل العمل على تحقيقه صدارة الأولويات في جداول أعمال الدول والحكومات، إذ يسعى هذا الهدف إلى ضمان حصول الجميع على غذاء آمن وكافٍ ومغذٍ طوال العام، مع تخصيص اهتمام خاص للفئات الأكثر ضعفًا، مثل الأطفال، والفقراء، والمجتمعات التي تعاني من النزاعات والكوارث. ومع ذلك، ورغم الجهود الكبيرة التي بُذلت ولا زلت تبذل على مستوى العالم، يظل تحقيق الأمن الغذائي يشكل تحديًا رئيسيًا، لارتباط ذلك بمجموعة من العوامل، أبرزها فقدان الأراضي الزراعية بسبب التوسع العمراني والنمو السكاني، بالإضافة إلى القيود التي تفرضها التجارة العالمية على المنتجات الزراعية الأساسية. بالإضافة إلى التغيرات البيئية والمناخية، مثل الاحتباس الحراري والتذبذب في معدلات هطول الأمطار، التي تؤثر بشكل مباشر على الإنتاج الزراعي والموارد المائية.

كما أن زيادة الطلب على الغذاء بسبب النمو السكاني السريع تُعد أيضًا من الأسباب الرئيسية التي تفاقم أزمة الغذاء في العالم، حيث تشهد العديد من الدول ارتفاعًا غير مسبوق في معدلات الاستهلاك، الأمر الذي يترافق مع محدودية الموارد الطبيعية وتراجعها، مثل المياه الصالحة للشرب والأراضي الزراعية الصالحة، مما يزيد من تعقيد الوضع الغذائي العالمي.

على الرغم من التقدم الاقتصادي الذي حققته بعض الدول، فإن التحديات المرتبطة بالقدرة على ضمان أمن غذائي مستدام لا تزال قائمة، خصوصًا في مناطق معينة من العالم خاصة تلك التي تعاني مشاكل الجفاف وقلة الموارد مثل دول مجلس التعاون الخليجي، التي تعتبر واحدة من المناطق محدودة الموارد الطبيعية وأكثرها جفافًا في العالم. هذه البيئة القاحلة شحيحة الموارد الطبيعية تضع دول الخليج في سياق بالغ التحدي من حيث تأمين الغذاء، حيث تمثل هذه الدول مساحة جغرافية لا تملك فيها مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية أو موارد مائية وفيرة. ورغم ذلك، فقد أدركت دول هذا التكتل أهمية تحقيق الأمن الغذائي مبكرًا، وبذلت جهودًا ملموسة في محاولة التصدي لهذه التحديات المعقدة، لا سيما بعد الأزمة الغذائية العالمية لسنة 2008 والتي شكلت نقطة تحول مهمة في كيفية تعامل دول مجلس التعاون الخليجي مع قضية الأمن الغذائي. فقد أدت هذه الأزمة إلى ارتفاع مفاجئ وغير مسبوق في أسعار الغذاء على المستوى العالمي، مما دفع دول الخليج إلى إعادة النظر في سياساتها وتوجهاتها تجاه القضية، وتحديات اعتمادها على الواردات الغذائية. وهذا الأمر كشف عن الحاجة الملحة لتطوير استراتيجيات أكثر فعالية لضمان استدامة الإمدادات الغذائية.

وفي ظل التحديات المناخية والاقتصادية التي تواجهها المنطقة، أصبح الأمن الغذائي قضية محورية تتطلب اتخاذ خطوات عملية لضمان استدامة توفير الغذاء. كما أن تزايد التحديات البيئية التي تؤثر على الزراعة والصيد البحري والمياه الصالحة للشرب يحتم على دول الخليج التفكير في حلول مبتكرة تضمن القدرة على تأمين الغذاء بشكل مستدام، وتحقيق توازن بين الاحتياجات الغذائية والتحديات البيئية والموارد المحدودة.

إن القضية الرئيسية للأمن الغذائي في هذه المنطقة تتعلق بضمان عدم انقطاع الإمدادات الغذائية، في وقت تشهد فيه سوق الغذاء تقلبات كبيرة، إضافة إلى التقلبات في الإنتاج الزراعي والتغيرات المناخية، إضافة إلى النمو السكاني السريع الذي يؤدي إلى زيادة

الضغط على الموارد المحدودة المتاحة، مما يستدعي تبني سياسات جديدة، واستراتيجيات مرنة قادرة على التعامل مع هذه التحديات بشكل مستدام.

1- الإشكالية:

اتساقا مع التوطئة أعلاه تشتغل هذه الأطروحة على معالجة سؤال رئيسي فحواه: **ما هي الإستراتيجيات التي تتبعها دول مجلس التعاون الخليجي من أجل تعزيز أمنها الغذائي؟**

بغرض التحليل المنطقي المتدرج تنبثق عن الإشكالية أعلاه إشكاليات فرعية هي:

أ- ما واقع الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي وما هي المقومات المساعدة على تحقيقه؟

ب- ما هي الاستراتيجيات التي تتبناها دول مجلس التعاون الخليجي لتجاوز التحديات فيما يخص أمنها الغذائي؟

ت- إلى أي مدى نجحت دول الخليج في تحقيق أمنها الغذائي؟

ث- ما أهم التحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي بخصوص تحقيق أمنها الغذائي؟

2- أهمية الدراسة:

يلقَى موضوع الأمن الغذائي اهتمامًا كبيرًا على المستويين المحلي والدولي، خاصةً مع تفاقم أزمة الغذاء عالميًا. إنَّ نجاح دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق أمنها الغذائي في السنوات الأخيرة مقارنةً بالكثير من دول المنطقة العربية، رغم عدم امتلاكها للمقومات الطبيعية المتوفرة لدى أغلب الدول العربية، يجعل من التجربة الخليجية موضوعًا يستحق الدراسة والبحث خاصةً فيما يتعلق بالاستراتيجيات التي تتبناها تلك الدول من أجل تحقيق تلك المراتب. وعليه فإنَّ أهمية هذه الدراسة تكمن في قلة الأبحاث والدراسات المتخصصة التي تناولت التجربة الخليجية الواعدة في تحقيق أمنها الغذائي بشكل دقيق ومفصلّ الأمر الذي يمكن إرجاعه لحداثة الموضوع، كما أنَّ هذه الدراسة من شأنها أنّ توفر رؤية علمية موضوعية، للوقوف

على أهم السياسات والاستراتيجيات التي تتبعها دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز أمنها الغذائي، وذلك من خلال توفيرها للنتائج العلمية المتعلقة بهذا الجانب.

3- بواعث اختيار الموضوع:

أ. **بواعث موضوعية:** نوجزها فيما يلي:

- بحكم التخصص في مجال الدراسات الأمنية والاستراتيجية، كان من المنطقي أنّ تحوز مسألة الأمن بشكل عام ومنها الأمن الغذائي على الاهتمام الغالب في اختيار موضوع الدراسة.
- كون موضوع الأمن الغذائي أصبح يشغل جلّ النقاشات العالمية على الصعيدين السياسي والأكاديمي، خاصة في ظل النزاعات المسلحة في السنوات الأخيرة وعلى رأسها الحرب الروسية-الأوكرانية وانعكاساتها على الأمن الغذائي العالمي، وهذا ما حدث بعد اختيارنا للموضع وتسجيله على مستوى الهيئات العلمية.
- تزايد الاهتمام على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي بملف الأمن الغذائي في ظل اعتمادها الكبير على الاستيراد من الخارج، وما يترتّب على ذلك من تحديات استراتيجية مرتبطة بالأمن القومي والسيادة الوطنية، الأمر الذي يجعل دراسة هذا الموضوع في سياق التجربة الخليجية ذات قيمة علمية وعملية مضافة.
- ندرة الدراسات العربية المتخصّصة التي تناولت قضية الأمن الغذائي من زاوية استراتيجية وأمنية شاملة، مقارنة بالوفرة النسبية للأدبيات الغربية في هذا المجال، مما يجعل من هذه الدراسة محاولة لسدّ فجوة بحثية قائمة وإثراء النقاش الأكاديمي العربي حول الموضوع.

ب. بواعث ذاتية: تتعلق بشخص الباحث وتعود أساسًا إلى:

- قناعتي الشخصية المتعلقة بقوة التجربة الخليجية في مجال الأمن الغذائي، وبالتالي ضرورة دراستها بتعمق ولما لا جعلها نموذج يمكن الاستفادة منه من طرف بقية دول المنطقة العربية.
- الشغف بكل ما يمت لمجال الأمن الغذائي بصلة، والميول لتحصيل أصحّ الممارسات من أجل تعزيزه في دولنا العربية.
- الفضول والرغبة في التعرف على واقع الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة بعد سلسلة الإصلاحات التي قامت بها تلك الدول لتحقيق أمنها الغذائي.
- كما أن مسيرتي المهنية لأكثر من سبعة سنوات في قطاع التجارة وترقية الصادرات ومراقبة الأغذية، قد لعبت دورًا رئيسيًا في عملية اختيار الموضوع. من ناحية أخرى فإن تجربة دراسة الماجيستير في دولة قطر مكنتني من الإلمام بالأوضاع في منطقة الخليج، وولدت لديّ ارتباطًا تلقائيًا بهذا الموضوع.

4- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم الاستراتيجيات التي تتبناها دول مجلس التعاون الخليجي من أجل تعزيز أمنها الغذائي، كما تسعى إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على واقع الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي وأهم التحديات التي تواجه تلك الدول فيما يخص تحقيق أمنها الغذائي.
- التعرف على المقومات التي تملكها دول مجلس التعاون والتي ساعدتها في تحقيق أمنها الغذائي.
- التعرف على العناصر الأساسية للاستراتيجيات تبنتها وتتبناها دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق أمنها الغذائي وتجاوز التحديات التي تواجهه.

- محاولة تقييم تلك الاستراتيجيات واستشراف مستقبل الأمن الغذائي في منطقة الخليج العربي.
- محاولة الكشف عن تجربة يمكن الاستفادة منها لتحقيق الأمن الغذائي في غيرها من الدول العربية

5- حدود الدراسة:

من أجل دراسة الموضوع وتحقيق الأهداف المرجوة رُسمت حدود هذه الدراسة على النحو التالي:

- **الحدود الزمنية:** تمت دراسة الموضوع خلال الفترة ما بين 2008 التي شكلت نقطة تحول في الوعي الغذائي نتيجة الأزمة العالمية إلى غاية كتابة هذه الأطروحة.

- **الحدود المكانية:** تشمل الدراسة جميع دول مجلس التعاون الخليجي البالغ عددها ست دول (06)، وهي: الإمارات العربية المتحدة، قطر، الكويت، المملكة العربية السعودية، مملكة البحرين، وسلطنة عمان.

6- فرضية الدراسة:

سعيًا منا للإجابة على الإشكالية المطروحة سابقًا وما ارتبط منها من تساؤلات، تم تبني الفرضية التالية والتي نسعى لاختبارها، هي:

بما أن دول مجلس التعاون الخليجي تمتلك مجموعة من المقومات الاقتصادية والإمكانيات المالية الضخمة، فإنها قادرة على تبني استراتيجيات متعددة لمواجهة التحديات الرئيسية التي تعيق تحقيق أمنها الغذائي، الأمر الذي يعزز من قدرتها على تحقيق أمن غذائي أكثر فعالية واستدامة.

7- منهجية الدراسة:

الموضوع محلّ الدراسة متعدد الأوجه، حيث تطلّبت دراسته استخدام عدة أدوات منهجية، أهمها:

- **المنهج الوصفي:** يعرف هذا المنهج بأنه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد عبر فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية تم تفسيرها بطريقة موضوعية تنسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة، وقد تم الاعتماد على الوصف الدقيق والمفصل لمقومات الأمن الغذائي وواقعه في دول مجلس التعاون الخليجي، وكذا الاستراتيجيات المتبعة لتعزيزه على المستوى النظري وإسقاطه على دراسة الحالات البحثية، فعملية الوصف سمحت بتحديد هذه المقومات والاستراتيجيات ونقلها بأمانه، وكذا دورها في تعزيز الأمن الغذائي الخليجي. وتجاوزنا الوصف إلى التحليل المُعتمد على تفكيك الكل إلى أجزاء وتقويم تلك الأجزاء لاختبار فرضيات معينة والوصول إلى نتائج جديدة، وقد ساعدنا ذلك في تفكيك ظاهرة الأمن الغذائي وتحليل مستوياته، انطلاقًا من كونه ظاهرة متأصلة في المجتمعات.
- **المنهج المقارن:** رغم أنّ الدراسة ليست دراسة مقارنة في أصلها، إلاّ أنّ تعدد الحالات الدراسية فرض أنّ تكون هناك نوع من المقارنة التي تهدف إلى الربط بين حالات الدراسة لتشكل موضوعًا منسجمًا، وذلك من خلال تحديد مكامن التشابه في مقوماتها المادية والبشرية وفي نفس الوقت استخراج الفوارق التي أفرزتها الاستراتيجيات التي أقرها واضعي السياسات الحكومية من أجل تعزيز الأمن الغذائي في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي.
- **دراسة الحالة:** يقوم هذا المنهج على دراسة حالة قائمة، من خلال جمع معلومات وبيانات تفصيلية عنها، حول وضعها الحالي والسابق ومعرفة العوامل التي أثرت وتؤثر

عليها، وقد استخدمنا هذا المنهج في دراستنا من خلال التركيز على خصوصية كل حالة دراسية أو وحدة من وحدات الدراسة من حيث تركيبتها الاقتصادية والسياسية.

- كما تم استخدام الإحصاء بوصفه أداة أساسية في الدراسات التي تتناول الظواهر ذات الطبيعة الكمية، حيث يتيح التعامل مع البيانات الرقمية والمعلومات الإحصائية المتعلقة بظاهرة الأمن الغذائي. وقد تم الاعتماد عليه من خلال تحليل المؤشرات المرتبطة بالإنتاج الزراعي، الاستيراد والتصدير، نسب الاكتفاء الذاتي، معدلات الاستهلاك، إضافة إلى تقارير المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة. ويسمح هذا المنهج بالكشف عن الاتجاهات العامة والاختلالات البنيوية التي تؤثر على الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي، كما يساهم في تدعيم التحليل النظري بقرائن كمية موضوعية، الأمر الذي يضفي مزيدًا من المصداقية والدقة على النتائج المستخلصة.

كما تم الاعتماد في هذه الدراسة على المقاربة النُظمية التي تقوم على تحليل الظاهرة محلّ الدراسة باعتبارها نسقًا متكاملًا تتفاعل داخله مجموعة من العناصر المترابطة والمتبادلة التأثير. وانطلاقًا من هذا التصور، تم اعتمادها في هذه الدراسة لفهم الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي بوصفه منظومة تشمل مدخلات (الموارد الطبيعية المحدودة، القدرات البشرية، السياسات العامة)، وعمليات (آليات الإنتاج الزراعي والحيواني، سياسات الاستيراد والتخزين، خطط التوزيع والإمداد)، ومخرجات (مستويات الاكتفاء الذاتي، الأمن الغذائي، والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي). كما تسمح هذه المقاربة بإدراك دور البيئة الداخلية (كالبنية الاقتصادية والقدرة المؤسسية) والخارجية (كالأسواق العالمية والأزمات الدولية) في التأثير على هذه المنظومة. ويمكن هذا المنظور النُظمي من تحليل استراتيجيات دول المجلس في تعزيز أمنها الغذائي، حيث تتضح العلاقات التفاعلية بين عناصر المنظومة: فالمشاريع الزراعية الخارجية التي تبنّتها بعض الدول مثل السعودية والإمارات، تُفهم كاستجابة لمحدودية الموارد الطبيعية ضمن المدخلات، بينما الاستثمارات في التكنولوجيا الزراعية والابتكار تمثل عمليات

تهدف إلى رفع كفاءة الإنتاج والتوزيع. أما المخرجات فتتجلى في تفاوت مستويات الاكتفاء الذاتي بين دولة وأخرى تبعًا للخيارات الاستراتيجية المتبعة. وبهذا، تسهم المقاربة النُظمية في ربط الاستراتيجيات المختلفة بديناميات النسق الكلي للأمن الغذائي الخليجي، وإبراز مدى نجاح أو محدودية كل استراتيجية في تحقيق الغاية المرجوة.

8- الدراسات السابقة:

- "تحديات الأمن الغذائي في العالم العربي: دراسة مقارنة الجزائر والمغرب"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية للطالب "شوقي حفياني"، جامعة قسنطينة 3، (2022-2023). جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف عل أبرز التحديات التي تواجه العالم العربي خاصة في الجزائر والمغرب ومقارنتها لمعرفة مدى قدرة البلدين عل التعامل مع هذه التحديات للوصول لتحقيق الأمن الغذائي من جهة، ومن جهة أخر بهدف تقديم مجموعة من الحلول الواقعية والعملية لتجاوز هذه التحديات وتحقيق الأمن الغذائي.
- "سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية للطالب "كينة عبد الحفيظ"، جامعة الجزائر 3، (2020-2021). حاولت هذه الدراسة رفع اللبس على بعض المفاهيم النظرية المتعلقة بالأمن الغذائي، وربطه بتقلبات أسعار النفط وخاصة ما يحدث في العشرية الثانية من القرن الواحد والعشرين جراء الانهيار الشديد في الأسعار.
- "تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية للطالب "حركاتي فاتح"، جامعة محمد خيضر، بسكرة (2017-2018). تناولت الدراسة تشخيص وضعية الأمن الغذائي في الوطن العربي للفترة 2000-2015 واقتراح بعض الحلول المستقبلية المناسبة لحل هذه المشكلة، حيث توصلت الدراسة إلى أنّ مقومات الأمن الغذائي المتاحة

في الوطن العربي غير كافية لتحسينها، خاصة في ظل المشكلات التي يعاني منها قطاع الزراعة العربي، وغياب إدارة سياسية عربية قوية، كما أن السياسات الزراعية العربية لم تحقق الأهداف المسطرة.

- "دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية للطالبة "عائشة بن ثمجة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف – الجزائر، (2016-2015). تناولت الدراسة إشكالية البحث في الإمكانيات المتاحة للاستثمار الزراعي في الدول العربية كمنفذ لتحقيق الأمن الغذائي، وكذلك السبل الممكنة لذلك. وقد خلصت الدراسة إلى أن حالة العجز الغذائي التي تعاني منها الدول العربية تعود بالدرجة الأولى إلى حالة التجزئة وغياب التكامل بينها في استثمار الموارد الزراعية المتوفرة في المنطقة. كما أن الاستثمارات في القطاع الزراعي والغذائي لا تزال متدنية وبعيدة عن المستوى المطلوب.

ما يميز دراستنا:

أثناء مراجعتنا لمختلف الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الأمن الغذائي في الوطن العربي، وجدنا أن عددًا قليلًا جدًا من الباحثين ركزوا على هذا الموضوع في سياق دول مجلس التعاون الخليجي. لذا، تتميز دراستنا عن الدراسات السابقة بما يلي:

- إجراء مسح شامل للاستراتيجيات المطبقة حاليًا أو سابقًا في مجال الأمن الغذائي، داخل دول الخليج كونها تمتلك ظروفًا ومقومات مشابهة، بهدف الاستفادة من أفضل الممارسات لتعزيز الأمن الغذائي في المنطقة.
- تتبع مسار تطور الاستثمار في القطاع الزراعي والغذائي داخل دول مجلس التعاون الخليجي، وربطه بتطور الإمكانيات والموارد المتاحة، مع تحليل تأثير هذه الاستثمارات

على مؤشرات الأمن الغذائي خلال العقود الأخيرة، مما يسمح باستخلاص الدروس وتقديم مقترحات استراتيجية لتعزيز الأمن الغذائي في المنطقة.

- تحليل موقع دول مجلس التعاون الخليجي ضمن البرامج والمخططات العالمية والإقليمية الهادفة إلى تعزيز الأمن الغذائي، واستكشاف الفرص والتحديات التي تواجهها هذه الدول في تحقيق استدامة منظومتها الغذائية.

9- صعوبات الدراسة:

واجهنا خلال إعداد هذا الدراسة عدة تحديات سَعَينا لتجاوزها لضمان أعلى مستوى من الدقة والموضوعية. ومن أبرز هذه الصعوبات:

- صعوبة النفاذ إلى الإحصائيات الدقيقة بسبب اختلافها بين الهيئات المختلفة، بالإضافة إلى التحدي المتمثل في تضارب البيانات بين المصادر القُطرية والمنظمات الإقليمية والعالمية المعنية بالأمن الغذائي، مما جعل عملية تحليل الاتجاهات والمقارنات أكثر تعقيداً.
- التداخل بين الاستراتيجيات والسياسات الوطنية والإقليمية بين دول مجلس التعاون الخليجي، نظراً لاختلاف مستويات الاعتماد على النفط بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تُصنَّف بعض الدول كريعية تعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية، بينما تسعى أخرى إلى تنويع مصادر دخلها وتعزيز استراتيجيات الأمن الغذائي بوسائل مختلفة.

10- هيكل الدراسة:

انطلاقًا من موضوع الدراسة، ارتأينا أن نضع البناء الهيكلي للدراسة كما يلي:

الفصل الأول قمنا بتخصيصه لتحديد الإطار المفاهيمي والنظري للدارسة، والذي اشتمل على ثلاثة مباحث كالتالي:

- **المبحث الأول:** ماهية الأمن الغذائي.

- **المبحث الثاني:** العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي ومؤشرات قياسه.
- **المبحث الثالث:** المقاربات والنظريات المفسرة للأمن الغذائي.

أما **الفصل الثاني** فتم تخصيصه للأمن الغذائي في العالم العربي، وقد اشتمل على أربعة مباحث، هي:

- **المبحث الأول:** مقومات الأمن الغذائي العربي.
- **المبحث الثاني:** واقع الأمن الغذائي في العالم العربي.
- **المبحث الثالث:** استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي العربي.
- **المبحث الرابع:** تحديات الأمن الغذائي العربي.

أما **الفصل الثالث** والأخير فخصص لدراسة حالة مجلس التعاون الخليجي والاستراتيجيات التي اتبعتها دوله من أجل تعزيز أمنها الغذائي، وقد اشتمل الفصل على أربعة مباحث، هي:

- **المبحث الأول:** مجلس التعاون الخليجي.
- **المبحث الثاني:** محددات تحقيق الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي وواقعه.
- **المبحث الثالث:** استراتيجيات دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز أمنها الغذائي.
- **المبحث الرابع:** تجارب دول مجلس التعاون الخليحي: سياسات واستراتيجيات تعزيز الأمن الغذائي.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للأمن الغذائي.

تُعد مسألة الأمن الغذائي واحدة من أبرز التحديات الراهنة التي تواجه الاقتصاديات الدولية، خاصة في ظل موجات ارتفاع أسعار الغذاء على المستوى العالمي. هذه الزيادات المستمرة في الأسعار تأتي نتيجةً لمجموعة معقدة من العوامل تشمل التغيرات المناخية، وتناقص الموارد الطبيعية، والتزايد السكاني السريع، مما يرفع من الطلب على الغذاء بشكل مطرد. وفي المقابل، لا يشهد الإنتاج الغذائي والزراعي نموًا موازيًا لهذا الطلب، وهو ما يفاقم المشكلة ويجعل تحقيق الأمن الغذائي أكثر صعوبة.

في هذا الفصل، سنتناول مفهوم الأمن الغذائي وأهم المفاهيم المتعلقة به، كما سنقوم بتقديم تحليل شامل لمفهوم الأمن الغذائي، حيث سيتم توضيح ماهية الأمن الغذائي، بالإضافة إلى استعراض أبعاده ومؤشراته وغيرها وكذا المقاربات النظرية المفسرة للأمن الغذائي.

لذا قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** ماهية الأمن الغذائي.
- **المبحث الثاني:** العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي ومؤشرات قياسه.
- **المبحث الثالث:** المقاربات والنظريات المفسرة للأمن الغذائي.

المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي.

تبرز الأهمية البالغة للأمن الغذائي كأحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. يشير مفهوم الأمن الغذائي إلى قدرة موارد الاقتصاد الوطني على تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية لأفراد المجتمع، بما يضمن حصولهم على كميات كافية ومتوازنة من الغذاء لتلبية متطلبات حياتهم اليومية وضمان صحتهم العامة.

إن غياب الأمن الغذائي يؤدي إلى ظهور مشكلات غذائية معقدة ذات أبعاد متعددة. من أبرز هذه المشكلات "الفجوة الغذائية"، التي تعكس التفاوت الكبير بين الإنتاج المحلي من الغذاء والطلب المتزايد عليه، مما يؤدي إلى انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي. كما تظهر تأثيرات هذا الغياب في صورة نقص واضح في مستوى توافر الغذاء واستقراره، الأمر الذي يتسبب في زيادة معدلات سوء التغذية، سواء من خلال نقص الكميات الغذائية المتاحة أو افتقارها إلى التنوع الغذائي المطلوب للحفاظ على صحة الأفراد.

إن تداعيات نقص الأمن الغذائي لا تقف عند حدود انخفاض مستوى التغذية فقط، بل تمتد إلى التأثير المباشر على الصحة العامة للأفراد، حيث تتزايد أخطار الإصابة بالأمراض المرتبطة بسوء التغذية، مثل فقر الدم ونقص العناصر الغذائية الأساسية. هذه التأثيرات السلبية تؤدي إلى إضعاف القدرات الإنتاجية للأفراد، مما يشكّل عائقًا أمام تحقيق التنمية المستدامة. في هذا المبحث، سنتناول بالدراسة والتحليل مختلف المفاهيم الخاصة بالأمن الغذائي، بما يشمل تعريفه ومكوناته وأبعاده المتعددة. كما سنسلط الضوء على المفاهيم المتعلقة به.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي.

الحق في الغذاء معترف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، كجزء من الحق في مستوى معيشي مناسب، وهو مبدأ منصوص عليه في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966. كما أنه محمي بموجب المعاهدات الإقليمية والدساتير الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم الاعتراف بالحق في الغذاء لمجموعات

سكانية معينة في العديد من الاتفاقيات الدولية. ومما لا شك فيه أنه لجميع البشر، بغض النظر عن عرقهم، أو لونهم، أو جنسهم، أو لغتهم، أو دينهم، أو رأيهم السياسي، أو أصلهم القومي، أو الاجتماعي، أو ممتلكاتهم، أو مولدهم، أو أي وضع آخر، الحق في الحصول على ما يكفي من الغذاء والحق في التحرر من الجوع[1].

أولًا: التطور التاريخي لظهور مصطلح الأمن الغذائي.

قبل التطرق إلى تعريف هذا المصطلح، من الضروري الإشارة إلى السياق التاريخي الذي أدى إلى ظهوره. فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، واجه العالم أزمة حادة تمثلت في انتشار الفقر والجوع على نطاق واسع، مما استدعى تضافر الجهود الدولية لمواجهتها. وفي هذا الإطار، تأسست منظمة الأغذية والزراعة في مدينة كبيك بكندا، بهدف دراسة معدلات الجوع عالميًا ووضع سياسات وتدابير فعالة للحد منه وتعزيز الأمن الغذائي[2]. ظهر مفهوم الأمن الغذائي لأول مرة عام 1971 في سياق الجهود المبذولة لمواجهة تزايد المخاوف بشأن المجاعة، لا سيما في ظل النمو الديموغرافي المتسارع. وجاء ذلك بالتزامن مع تمويل المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، التي أُنيطت بها مسؤولية تنسيق الأبحاث الزراعية على المستوى الدولي، بهدف الحد من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي في الدول النامية[3].

شهد العالم أزمة غذائية حادة خلال الفترة 1972–1974، حيث تأثرت معظم الدول بتقلبات مناخية أدت إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب على المنتجات الزراعية، مما تسبب في معاناة الملايين من الجوع[4]. وفي ضوء هذه الأزمة، انعقد مؤتمر عالمي حول

---

[1] كمال فرحات، "حق الإنسان في الغذاء وفقًا لقواعد القانون الدولي"، *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*، المجلد 12، العدد 02 (2025)، 460–475.

[2] D. John Shaw, *World Food Security: A History since 1945* (New York: Palgrave Macmillan, 2007), 1–5.

[3] Food and Agriculture Organization (FAO), *Trade Reforms and Food Security: Conceptualizing the Linkages* (Rome: FAO, 2003), 8–10, https://tinyurl.com/yk4p3u2t.

[4] Simon Maxwell, "Food Security: A Post-Modern Perspective," *Food Policy* 21, no. 2 (1996): 155–170.

وضعية الغذاء عام 1974، وأسفر عن إنشاء لجنة الأمن الغذائي العالمي تحت إشراف منظمة الأغذية والزراعة[1].

ركزت هذه اللجنة على زيادة الإنتاج العالمي من الحبوب وتحقيق الاستقرار في أسواقها، إذ كان يُنظر إلى وفرة الحبوب واستقرار إمداداتها باعتبارهما الحل الأساسي للقضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي[2].

وفي عام 1983، توسع مفهوم الأمن الغذائي ليشمل ليس فقط توافر الغذاء، وإنما أيضًا القدرة على الحصول عليه، مما يعكس بعدًا اقتصاديًا واجتماعيًا جديدًا للمفهوم. لاحقًا، أُضيف بُعد آخر لكفاءة استخدام الغذاء خلال المؤتمر العالمي حول التغذية عام 1992، ليتم الاعتراف بالأمن الغذائي كحق من حقوق الإنسان، يضمن لكل فرد الحصول على غذاء مناسب يلبي احتياجاته الغذائية الأساسية.

عرّفت المنظمة العربية للتنمية الزراعية الأمن الغذائي بأنه القدرة على توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة لضمان النشاط الحيوي للأفراد، وبصورة مستدامة، لجميع أفراد الأمة. ويعتمد تحقيق ذلك بشكل أساسي على الإنتاج المحلي، مع الاستفادة من الميزة النسبية في إنتاج السلع الغذائية. كما يشمل هذا المفهوم ضمان إتاحة الغذاء للمواطنين بأسعار تتناسب مع مستويات دخولهم وإمكاناتهم المادية، بما يحقق العدالة في الوصول إلى الموارد الغذائية[3]. يمكن التمييز بين مستويين لمفهوم الأمن الغذائي. يتمثل المستوى الأول في قدرة الدولة على إنتاج الغذاء محليًا بما يعادل أو يفوق الطلب الداخلي، وهو ما يُعرف بالاكتفاء الذاتي الكامل أو الأمن الغذائي الذاتي. أما المستوى الثاني، فيشير إلى قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول

[1] FAO, *Rome Declaration on World Food Security and World Food Summit Plan of Action* (Rome: FAO, 1996), https://tinyurl.com/rjs9xbtj.

[2] فاتح حركاتي، *تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها*، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018.

[3] هاجر خلالفة، "الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات"، *دفاتر المتوسط* 2، عدد 1(2015).

على توفير السلع والمواد الغذائية بشكل كلي أو جزئي، مع ضمان الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية بانتظام، وهو ما يُعرف بالأمن الغذائي النسبي.

لا يعني الأمن الغذائي النسبي بالضرورة إنتاج جميع الاحتياجات الغذائية الأساسية محليًا، بل يعتمد على توفير هذه الاحتياجات من خلال مصادر بديلة، مثل الاستفادة من المزايا النسبية في إنتاج سلع معينة، أو الحصول على المساعدات الدولية، أو الدخول إلى الأسواق الغذائية العالمية لتبادل السلع. وبذلك، فإن هذا المفهوم يعكس نهجًا تكامليًا يعتمد على التعاون الدولي لضمان الأمن الغذائي[1].

من خلال ما سبق، يمكن استنتاج أن مفهوم الأمن الغذائي قد شهد تطورًا ملحوظًا، إذ انتقل من مجرد ضمان وفرة الحبوب لإشباع الأفراد والحفاظ على حياتهم، إلى مفهوم أوسع يشمل القدرة على الحصول على الغذاء بسهولة، مع التأكيد على أهمية جودة الغذاء نفسه، بحيث يكون ملائمًا من الناحية الصحية والتغذوية. وقد تعزز هذا التطور مع الاعتراف بالأمن الغذائي كحق من حقوق الإنسان، منصوص عليه في المواثيق الدولية. وبناءً على ذلك، يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمكن جميع الأفراد، وفي جميع الأوقات، من الوصول إلى غذاء كافٍ وآمن، يلبي احتياجاتهم الغذائية، ويمكّنهم من التمتع بحياة صحية ونشطة.

ثانيا: تعريف الباحثين والعلماء للأمن الغذائي.

يُعد الأمن الغذائي مفهومًا متعدد الأبعاد، وقد اختلف الباحثون في تحديد تعريف موحد له نظرًا لتباين وجهات نظرهم بشأن طبيعته وأبعاده. فقد اعتبره البعض قضية توزيع عالمي، حيث يتمثل الحل في ضمان توفر كميات كافية من الغذاء وتقديمها للمجتمعات التي تعاني من نقص التغذية. في المقابل، يرى آخرون أن الأمن الغذائي يُشكل تحديًا على المستوى الإقليمي، إذ يتطلب تعاونًا بين مجموعة من الدول داخل نطاق جغرافي واحد، بهدف معالجة

[1] بلقاسم سلاطنية ومليكة عرعور، "معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده"، *مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية*، عدد 5 (2009).

العجز الغذائي الذي تعاني منه بعض هذه الدول وتحقيق مستويات الاستهلاك المستهدفة بشكل مستدام. بينما ينظر فريق ثالث إلى الأمن الغذائي بوصفه قضية وطنية، تتطلب ضمان حصول جميع أفراد المجتمع، في جميع الأوقات، على غذاء كافٍ يلبّي احتياجاتهم الغذائية، مما يضمن لهم حياة صحية ونشطة. وفي هذا السياق، برزت العديد من التعريفات التي تقدم رؤى متنوعة لمفهوم الأمن الغذائي، حيث تعكس هذه التعريفات اختلاف المنهجيات والمقاربات المعتمدة في دراسته. وفيما يلي عرض لأبرز هذه التعريفات، التي من شأنها تسليط الضوء على أبعاد الأمن الغذائي المختلفة وتعزيز الفهم الشامل لهذا المفهوم.

ظهر مفهوم الأمن الغذائي كمفهوم مركزي في الفكر السياسي والاقتصادي الدولي خلال القرن العشرين. ويُعتبر الرئيس الأمريكي الأسبق فرانكلين روزفلت أول من أرسى دعائمه عندما أشار إلى "التحرر من الحاجة Freedom from Want "كإحدى الحريات الأساسية الأربع التي لا بد من حمايتها عالميًا. هذا الطرح كان خطوة أولى نحو اعتبار الغذاء حقًا إنسانيًا يجب أن تضمنه السياسات العامة، وهو ما أضفى بعدًا إنسانيًا على مفهوم الأمن الغذائي[1].

وتطور المفهوم بشكل أعمق مع الفيلسوف والاقتصادي أمارتيا سن *Amartya Sen*، الذي أبرز في كتابه "الفقر والمجاعة" (1981) أن اللا أمن الغذائي ليس دائمًا نتيجة نقص المعروض من الغذاء، بل كثيرًا ما ينتج عن ضعف القدرة على الوصول إليه[2]. ويُعد هذا الطرح تحولا نوعيًا في فهم الأمن الغذائي، إذ انتقل التحليل من التركيز على وفرة الغذاء إلى التوزيع العادل والقدرة الاقتصادية للأفراد.

وفي سياق التعاريف الحديثة للأمن الغذائي، برز اتجاه يركز على مفهوم الاكتفاء الذاتي، حيث اعتبر بعض الباحثين أن الأمن الغذائي يعني قدرة الدولة على تحقيق غذائها من

[1] Franklin Roosevelt, *The Four Freedoms*, New York: Library of Congress, 1941.
[2] Amartya Sen, *Poverty and Famine: An Essay on Entitlement and Deprivation*, Oxford: Clarendon Press, 1981.

خلال الإنتاج المحلي، مع تخزين الفائض لمواجهة الأزمات المحتملة. ويعبر هذا التوجه عن النظرة التقليدية القائمة على السيادة الوطنية والاستقلالية الاقتصادية[1].

وقد طور Jaques Carles التعريف عبر تأكيده على بُعدين رئيسيين: الكفاية (Quantity)والجودة(Quality) ، معتبرًا أن تأمين كميات كافية لا يكفي، بل يجب أن تكون المنتجات الغذائية سليمة وآمنة للاستهلاك. وهذا التعريف يوسع الإطار ليشمل معايير الصحة وجودة الغذاء ضمن مقاربة الأمن الغذائي[2].

من جهة أخرى، ركز Lindsey Fabvey على استدامة الحصول على الغذاء، معرفًا الأمن الغذائي بأنه "ضمان إمكانية الحصول المستدام على الغذاء في جميع الأوقات". ويشير هذا إلى أهمية العامل الزمني والبعد الديناميكي في تحقيق الأمن الغذائي. يشمل هذا التعريف ليس فقط قدرة الدول على توفير الغذاء الآن، ولكن أيضًا قدرتها على ضمان استمرار توفر الغذاء في المستقبل، مما يعكس بعدًا استراتيجيًا للتخطيط الأمن الغذائي على المدى البعيد[3]. كما ظهر اتجاه يرى أن الأمن الغذائي لا يتحقق فقط بالإنتاج المحلي، بل قد يستلزم الاعتماد المتوازن على التجارة الدولية، من خلال تصدير سلع ذات قيمة مضافة عالية مقابل استيراد الغذاء الأساسي. هذا منظور يعبر عن واقعية اقتصادية في معالجة قضايا الغذاء، حيث لا تُعتبر السيادة الوطنية في إنتاج الغذاء بمفردها الحل الشامل، بل يجب أن تكون التجارة الدولية جزءًا من استراتيجية الأمن الغذائي[4].

من الإسهامات العربية المهمة، يرى الدكتور محمود علاية أن الأمن الغذائي يجب أن يُبنى على قاعدة الإنتاج المحلي القوي، مع اللجوء إلى الاستيراد كخيار مكمل لا بديل، على أن تبقى كفة الإنتاج المحلي هي الأرجح. وهذا الطرح يتناغم مع تطلعات الدول العربية نحو

[1] Zbiri A., "Le Concept de la Sécurité Alimentaire," *Revue des Études Africaines* (2017): 12.
[2] Jaques Carles, *Sécurité Alimentaire: Définitions et Enjeux*, Paris: Editions du Seuil, 2005.
[3] Lindsey Fabvey, *Global Food Security: Challenges and Strategies*, London: Routledge, 2010.
[4] Abdelhalim Alayeh, *Food Security and Globalization: Challenges in the Arab World*, Cairo: Al-Ahram Press, 2006.

تعزيز قدراتها الذاتية دون الانعزال عن النظام الاقتصادي العالمي[1]. يُظهر هذا التعريف توازنًا بين الحفاظ على السيادة الغذائية من خلال الإنتاج المحلي، وبين ضرورة الانفتاح على التجارة الدولية كجزء من سياسة الأمن الغذائي الشاملة.

وفي الاتجاه ذاته، عرّف الدكتور "محمد السريتي" الأمن الغذائي باعتباره قدرة المجتمع على توفير الحد الأدنى من الغذاء من خلال الإنتاج المحلي أو بالاستفادة من عوائد التصدير لتمويل الواردات، ما يعكس ربط الأمن الغذائي بالسياسات الاقتصادية الكلية،[2] هذا التعريف يعكس العلاقة الوطيدة بين الأمن الغذائي والاستراتيجيات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الإنتاج المحلي والتجارة الخارجية.

هناك من يعرفه بأنه قدرة الدولة أو مجموعة من الدول على تحقيق الاكتفاء الغذائي من السلع الغذائية عبر إنتاجها محليًا دون الاعتماد على الخارج في الحصول على جزء أو كل احتياجاتها الغذائية[3]. يركز هذا التعريف على ضرورة أن تحقق الدولة اكتفاءها الغذائي من جميع السلع التي تُنتج على المستوى المحلي، دون اللجوء إلى استيراد المواد الغذائية الناقصة من الخارج".

وهناك من يركز على أن الأمن الغذائي يتحقق من خلال التوفير المستمر للسلع الغذائية بما يكفي لضمان الحد الأدنى من الغذاء لكافة فئات السكان[4]. هذا التعريف يركز على ضرورة توفير الحد الأدنى من الغذاء بشكل دائم لمختلف فئات المجتمع، دون التركيز على كيفية الحصول على الغذاء.

---

[1] أحمد صبحي أحمد مصطفى العيادي، *الأمن الغذائي في الإسلام*، ط 1 (عمّان: دار النفائس للنشر والتوزيع، 1999)، ص 22.

[2] السيد محمد السريتي، *الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية* (القاهرة: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000).

[3] حسين سلمان جاسم البغدادي، "تحليل واقع الأمن الغذائي العراقي وإمكانات تحقيقه، "*مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية* 16، العدد 3 (2012): 163-116.

[4] بن ناصير عيسى، "انعكاسات العولمة على الأمن الغذائي في الدول العربية"، *مجلة العلوم الإنسانية* (2002) .

يعرف أيضًا بأنه قدرة الدول على توفير احتياجاتها الغذائية الأساسية من خلال الإنتاج المحلي والاستيراد بشكل متوازن، ويشمل ذلك القدرة على تأمين الغذاء كحق لكل فرد في المجتمع[1]. ويشمل هذا التعريف ثلاثة أبعاد رئيسية: توفير الغذاء بكمية كافية، القدرة الاقتصادية على شرائه، والقدرة على استدامته لفترات طويلة.

ثالثًا: تعريف المنظمات الدولية للأمن الغذائي.

يُعتبر الأمن الغذائي مصطلحًا واسعًا يتم تعريفه بطرق مختلفة من قِبل العديد من المنظمات حول العالم. التعريف الأساسي للأمن الغذائي يشير إلى قدرة الأفراد على الحصول على ما يكفي من الغذاء بشكل يومي. على المستوى الدولي، يُعرَّف الأمن الغذائي بأنه قدرة الناس على تأمين غذاء كافٍ.

1. تعريف منظمة الأغذية والزراعة:

عرفت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) الأمن الغذائي بأنه: "حالة تتوفر فيها لجميع الأشخاص، في كل الأوقات، الإمكانية المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على أغذية كافية وآمنة ومغذية لتلبية احتياجاتهم التغذوية وتفضيلاتهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة"[2]. واستنادًا إلى هذا التعريف، يمكن تحديد أربعة أبعاد للأمن الغذائي، وهي: توافر الأغذية، والحصول الاقتصادي والمادي على الأغذية، واستخدام الأغذية والاستقرار بمرور الزمن، وتجدر الملاحظة أن مفهوم الأمن الغذائي يتطور ليعترف بمركزية صفة الفاعل والاستدامة[3].

[1] فاطمة الزهراء بوسيجور، "الأمن الغذائي في الوطن العربي: مفاهيم وأبعاد"، *مجلة الدراسات الاقتصادية*، العدد 7 (2009).

[2] FAO, IFAD, UNICEF, WFP, and WHO, *The State of Food Security and Nutrition in the World 2024 – Financing to End Hunger, Food Insecurity and Malnutrition in All Its Forms* (Rome: FAO, 2024), 55.

[3] Ibid.

2. تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

جاء في تعريف المنظمة العربية للتنمية والزراعة (AOAD) بأن الأمن الغذائي هو: "توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة لكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادًا على الإنتاج المحلي، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر واتاحته لكافة السكان بالأسعار المناسبة لدخولهم وإمكانياتهم المالية."[1] وحسب ذات المنظمة يواجه الأمن الغذائي العربي تحديات كبيرة تتعلق بضعف الإنتاج الزراعي، والذي ينتج عن عدة عوامل، من بينها ارتفاع معدل النمو السكاني، والتغيرات المناخية، والتقلبات في الأسواق العالمية للغذاء، بالإضافة إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تؤثر على العديد من دول الإقليم. وتشكل قضية تحقيق الأمن الغذائي تحديًا حقيقيًا في المنطقة العربية، نظرًا لتداخل العديد من العوامل المؤثرة في هذا المجال[2].

3. تعريف منظمة الصحة العالمية:

يتم تحديد الأمن الغذائي من خلال جميع المعايير والظروف اللازمة التي ترافق عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وتحضير الغذاء، بهدف ضمان أن يكون الطعام آمنًا، موثوقًا، صحيًا، ومناسبًا للاستهلاك البشري. يشمل ضمان سلامة الغذاء جميع المراحل، بدءًا من الإنتاج الزراعي وصولاً إلى الاستهلاك النهائي.[3]

من خلال تعريف منظمة الصحة العالمية (WHO)، نلاحظ أن التركيز الأساسي ينصب على الجوانب الصحية المرتبطة بسلامة الغذاء، حيث تسلط الضوء على ضرورة ضمان خلو الغذاء من المخاطر التي قد تؤثر على صحة الأفراد. ومع ذلك، فإن هذا التعريف يغفل عن

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، *مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي*، مجلة نصف سنوية، العددان الأول والثاني (ديسمبر 2009)، السودان، 16.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، *التقرير السنوي 35 لأوضاع الأمن الغذائي العربي 2023، 2024*.

[3] World Health Organization (WHO), *Food Safety* (2021), https://bit.ly/4cknhGB.

الجانب المتعلق بتوفير الغذاء بالكميات الكافية، وهو عنصر أساسي لضمان تحقيق الأمن الغذائي بشكل كامل. إذ أن الأمن الغذائي لا يقتصر فقط على توفير غذاء آمن وصحي، بل يشمل أيضًا ضمان توافر هذا الغذاء بكميات كافية لتلبية احتياجات الأفراد والمجتمعات.

4. تعريف البنك الدولي:

في عام 1986، نشر البنك الدولي (World Bank) تقريرًا بعنوان "الفقر والمجاعة"، حيث عرف فيه الأمن الغذائي بأنه "وصول جميع الناس في جميع الأوقات إلى ما يكفي من الغذاء لحياة نشطة وصحية". يركز تعريف البنك الدولي على الجوانب الزمنية المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي، حيث قام بتمييز بين نوعين من انعدام الأمن الغذائي: الأول هو انعدام الأمن الغذائي المزمن، الذي يرتبط بمشاكل الفقر المستمر أو الهيكلي وانخفاض الدخل، والثاني هو انعدام الأمن الناجم عن الأحداث الطارئة مثل الكوارث الطبيعية أو الانهيار الاقتصادي أو النزاعات.[1]

بناءً على تعريف البنك الدولي للأمن الغذائي يتحقق الأمن الغذائي لدولة ما عندما تكون هذه الدولة قادرة، من خلال أنظمتها التسويقية والتجارية، على توفير الغذاء الكافي لجميع مواطنيها في جميع الأوقات، بما في ذلك أوقات الأزمات أو تدهور الإنتاج المحلي وظروف السوق الدولية. وفي هذا السياق، يركز البنك الدولي على عدة قواعد أساسية لضمان تحقيق الأمن الغذائي، أولها ضمان قدرة الأفراد على الوصول إلى الغذاء الكافي في جميع الأوقات، حتى في حالات الأزمات والمشكلات الغذائية. ثانيًا، التأكيد على ضرورة أن يكون الغذاء صحيًا وآمنًا للاستهلاك. ثالثًا، توفير نظم تسويقية محلية فعّالة قادرة على تلبية احتياجات المواطنين من الغذاء.

[1] World Bank, *Poverty and Hunger: Issues and Options for Food Security in Developing Countries* (Washington, DC: World Bank, 1986), 1.

مع ذلك، يُلاحظ أن تعريف البنك الدولي أغفل جانب إنتاج الغذاء المحلي بشكل كامل، كما لم يوضح كيف يتم تغطية واردات الغذاء إذا كانت الدولة تعتمد على استيراد الغذاء من الخارج، وهو ما يعتبر عنصرًا مهمًا في تحقيق الأمن الغذائي الشامل.

5. تعريف خبراء المجموعة الأوروبية:

يعرف الأمن الغذائي من طرق مجموعة خبراء المجموعة الأوروبية (EC) على أنه "القضاء على جميع أشكال الجوع وسوء التغذية، ويعتمد تحقيقه على العمل من أجل ضمان توفر المواد الغذائية الكافية لجميع شرائح المجتمع (دول، قرى، أسر) لإنتاج الغذاء والوصول إليه، بحيث يتم استخدام تلك المواد بأساليب تحقق أعلى إنتاجية"[1].

ثالثًا: الأمن الغذائي في الفقه الإسلامي.

قبل التطرق إلى التعريف الإسلامي للأمن الغذائي، من المهم الإشارة إلى أن الإسلام قد أولى اهتمامًا بالغًا لقضية الغذاء وأثره في حياة البشر، كما يتضح في قوله تعالى في سورة قريش: ﴿الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف﴾[2]. في هذه الآية، يوضح القرآن الكريم كيف أن الله سبحانه وتعالى منح قريش نعمتين هامتين هما الأمن الغذائي والأمن السياسي، مما يبرز ارتباط الغذاء بالأمن والاستقرار في المجتمع.

كما ورد في الأحاديث النبوية الشريفة ما يؤكد أهمية الغذاء كأحد الأسس الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي. ومن هذه الأحاديث ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم: "من أحيا أرضًا مواتًا فهي له" (رواه الترمذي)، وقوله صلى الله عليه وسلم أيضًا: "من أصبح منكم آمنًا في سربه، معافًا في بدنه، عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بما فيها" (رواه الترمذي). في

[1] عبد الله علي كاظم الرماحي، *الأمن الغذائي في العراق وأثره في قوته الجيوستراتيجية*، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2014، 24.

[2] القرآن الكريم، سورة قريش، الآية 4.

هذه الأحاديث، جعل الرسول صلى الله عليه وسلم توفير الغذاء أحد مقومات الحياة الآمنة للإنسان، سواء كان فردًا أو جماعة[1].

أما في إطار الشريعة الإسلامية، فقد عُرف الأمن الغذائي بأنه "ضمان استمرار تدفق المستوى المعتاد من الغذاء اللازم لاستهلاك المجتمع، ولا يمكن الاعتراض عليه إلا إذا تضمن الغذاء سلعة محرمة شرعًا". من هنا، يُفهم أن الأمن الغذائي في الإسلام يتضمن ضمان توفير الغذاء الحلال بكميات كافية تُلبي احتياجات المجتمع في أي وقت[2]. والمقصود بـ "المستوى المعتاد" هو المستوى الضروري الذي يضمن بقاء الفرد على قيد الحياة، أي الحد الأدنى الذي لا يجوز أن يقل عنه.

يشير هذا التعريف إلى ضرورة توفير هذا المستوى الضروري من الغذاء للفئات المحرومة والفقراء، بينما يُسمح بوجود تفاوت في هذا المستوى ضمن المجتمع ذاته وفقًا للقدرة المالية. وبما أن الإسلام ينهى عن التبذير والإسراف، فإن المجتمعات الإسلامية مدعوة إلى ترشيد استهلاك الغذاء، خصوصًا في ظل زيادة دخل الأفراد.

استنادًا إلى التعريفات السابقة، يمكن صياغة تعريف شامل للأمن الغذائي على النحو التالي: "الأمن الغذائي هو حالة تتمكن فيها جميع الأفراد داخل دولة أو منطقة معينة من الوصول المستمر إلى غذاء كافٍ وآمن ومغذي يلبي احتياجاتهم التغذوية وتفضيلاتهم الغذائية، بحيث يضمن لهم حياة صحية ونشطة. ويتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر الأغذية بكميات مناسبة وجودة عالية من خلال الإنتاج المحلي أو عبر واردات غذائية، وبأسعار تتناسب مع قدرة الأفراد الاقتصادية.

[1] جميلة لرقام، *الأمن الغذائي في الوطن العربي*، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2006، ص 9.

[2] أبو إسحاق الشاطبي، *الموافقات في أصول الشريعة* (السعودية: دار ابن عفان، 1997)، ص 17.

كما يشمل ضمان سلامة الغذاء في جميع المراحل من الإنتاج وحتى الاستهلاك النهائي، مع مراعاة استدامة نظم التسويق والإمداد الغذائي. يشمل هذا أيضًا ضمان استقرار الإمدادات الغذائية في مواجهة الأزمات الاقتصادية أو الطبيعية أو السياسية، إضافة إلى التأكيد على ضرورة التنوع الغذائي والاستخدام الأمثل للموارد الغذائية في جميع الأوقات. ويعتبر الأمن الغذائي مسألة وطنية وإقليمية وعالمية تتطلب تنسيقًا بين الحكومات، المؤسسات الدولية، والمجتمعات لتحقيق أهداف استدامة الأمن الغذائي على المدى الطويل".

كما يعد الأمن الغذائي مفهومًا أساسيًا يرتبط بالدول والمجتمعات والأفراد باعتبارهم الركيزة الأساسية لأي مجتمع. ورغم أن هذا المفهوم كان يُعتبر في الماضي مسؤولية وطنية محلية، إلا أنه شهد تطورًا ملحوظًا ليصبح اليوم قضية عالمية تتأثر بالعولمة وظهور المنظمات الدولية التي تتعامل مع قضايا الأمن الغذائي.

وفي سياق توحيد الفهم لهذا المفهوم، قدّمت منظمة الأغذية والزراعة العالمية تعريفًا يشمل توفير غذاء كافٍ وصحي يحتوي على العناصر الغذائية الضرورية التي تُمكّن الأفراد من ممارسة حياة صحية ونشطة[1].

بناءً على ذلك، يمكن تحديد المحاور الأساسية للأمن الغذائي كما يلي[2]:

- **كفاية الإمدادات الغذائية (Sufficiency):** ضمان توفر إمدادات غذائية كافية من حيث الكمية والجودة.
- **استقرار الإمدادات الغذائية (Stability):** ضمان استقرار العرض الغذائي عبر الزمن، مع مواجهة الطوارئ مثل التغيرات المناخية والكوارث.

[1] المنظمة الأغذية والزراعة العالمية، *تقرير المدير العام: لجنة الأمن الغذائي العالمي، مسح للمفاهيم والمقاربات، الدورة الثامنة* (روما، إيطاليا، 2003)، 13–20.

[2] FAO, *World Food Security: A Reassessment of the Concept and Its Measurement* (Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2003).

- **القدرة على الوصول إلى الأغذية (Accessibility):** تحقيق إمكانية الحصول على الغذاء من الناحية الاقتصادية والمادية لجميع الأفراد.
- **جودة وسلامة الأغذية (Food Safety):** تطبيق معايير سلامة الغذاء لضمان ملاءمته للاستهلاك البشري وخلوه من المخاطر الصحية.

وفي الختام، يُعرف الأمن الغذائي بأنه الإطار الذي يضمن الإمكانية الفيزيائية، الاقتصادية، والاجتماعية للوصول إلى غذاء كافٍ ومغذٍ بشكل مستدام، بما يُلبي احتياجات الأفراد والمجتمعات.

إن الأمن الغذائي يمكن تحقيقه بشكلين، الشكل الأول يُسمى بالأمن الغذائي المطلق، والشكل الثاني يُسمى بالأمن الغذائي النسبي. وفيما يلي شرح مختصر لهذين المصطلحين:

أ. **الأمن الغذائي المطلق:** يتحقق الأمن الغذائي المطلق عندما تتمكن الدولة من إنتاج كافة احتياجاتها الغذائية محليًا لتوفير الغذاء لسكانها، وذلك من خلال استغلال كافة الموارد المحلية وتشغيلها بشكل كامل. مضمون الأمن الغذائي المطلق يتوافق مع الاكتفاء الغذائي الذاتي، الذي يعني قدرة الدولة على تلبية احتياجاتها الغذائية بالاعتماد على إنتاجها الوطني[1].

ب. **الأمن الغذائي النسبي:** يتحقق الأمن الغذائي النسبي عندما تعتمد الدولة على مواردها المالية لاستيراد الغذاء الكافي الذي يضمن الحصول على احتياجات سكانها الغذائية. قد يكون الاعتماد على الاستيراد في توفير الغذاء إما بشكل كبير جدًا، بحيث يفوق استيراد الغذاء الإنتاج المحلي، أو قد يكون بشكل طفيف لسد العجز البسيط في الإنتاج المحلي للغذاء.

ت. **الأمن الغذائي المحتمل:** وبعني قدرة الدولة على مستوى الغذاء لأفراد المجتمع الى مالمستوى الذي يمكنهم من القيام بأعمالهم الإنتاجية على أكمل وجه وبأعلى مستوى

[1] Gérard Azoulay et Jean-Claude Dillon, *La sécurité alimentaire en Afrique: manuel d'analyse et d'élaboration des stratégies* (Paris: KARTHALA Editions, 1993), 138.

من الكفاءة ويركز على هذا المستوى على عرض الغذاء من خلال الانتاج أو التخزين، وعلى الطلب على الغذاء وكيفية الحصول عليه من خلال الانتاج المنزلي أو شرائه من السوق أو الحصول عليه كدين[1].

من المهم التمييز بين الأمن الغذائي على المستوى الوطني وعلى مستوى الأسر، حيث تختلف طرق تقييم الأمن الغذائي في كل مستوى.

على المستوى الوطني، يُعرَّف الأمن الغذائي بأنه قدرة الدولة على إنتاج واستيراد والاحتفاظ بالغذاء الضروري لدعم سكانها وفقًا للحد الأدنى من المعايير الغذائية للفرد.

على مستوى المجتمع، يُعرَّف الأمن الغذائي بأنه قدرة أفراد المجتمع على الحصول على غذاء آمن ومقبول ثقافيًا ومغذٍ من خلال نظام مستدام يعزز الاعتماد الذاتي للمجتمع.

على مستوى الأسرة، يُعرَّف الأمن الغذائي بأنه توفر الغذاء في المنزل وإمكانية الوصول إليه. وتُعتبر الأسرة آمنة غذائيًا عندما لا يعاني أفرادها من الجوع أو الخوف من الجوع.

المطلب الثاني: مفاهيم ذات علاقة بالأمن الغذائي.

هناك مجموعة من المفاهيم المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالأمن الغذائي لا بد من التطرق إليها، وهي:

1) **الاكتفاء الذاتي:**

هناك خلط بين الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، فالاكتفاء الذاتي يعرف على أنه: "قدرة الدولة على إنتاج غذائها بشكل كامل دون الحاجة للاعتماد على الواردات، ويُعتبر مؤشر

[1] خير الدين تواني، *الأمن الغذائي العالمي: الاستراتيجيات والتهديدات*، رسالة ماجستير منشورة، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019، 18.

الاكتفاء الذاتي الغذائي مقياسًا لمدى قدرة الدولة على تلبية احتياجاتها الغذائية عبر الإنتاج المحلي"[1].

بناءً على ذلك، يعني الاكتفاء الذاتي في هذا السياق توفير الغذاء المحلي لتلبية احتياجات السكان الغذائية بشكل كامل، وهو يتطلب مستوى عالٍ من كفاءة الإنتاج المحلي والتنوع في المحاصيل الزراعية. في هذا السياق، يعد الاكتفاء الذاتي بمثابة هدف تسعى بعض الدول لتحقيقه من خلال تعزيز الإنتاج الصناعي المحلي، بهدف تقليل الاعتماد على الضغوطات الخارجية. تاريخيًا، كان الاكتفاء الذاتي الكامل من الغذاء يعد ضرورة للمجتمعات، لكنه في العصر الحديث أصبح من الصعب تحقيقه.

مع ذلك، فإن تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحديث يُعد هدفًا صعب المنال، إن لم يكن طوباويًا في بعض السياقات، نظرًا للتعقيدات المرتبطة بتنوع الاحتياجات الغذائية وتباين الموارد الزراعية والمناخية. كما أن السعي نحو الاكتفاء الذاتي الكامل قد يؤدي إلى نوع من العزلة الاقتصادية والانغلاق التجاري، مما يُضعف من القدرة التنافسية ويحدّ من الفوائد الناتجة عن التبادل التجاري الدولي[2].

2) الفجوة الغذائية:

تُعد الفجوة الغذائية التعبير الكمي للأزمة الغذائية الناتجة عن عدم كفاية الطاقات الإنتاجية المحلية لتلبية احتياجات السكان الغذائية. في حالة وجود هذه الفجوة، تضطر الدول إلى الاستيراد لسد العجز المحلي. من المهم التمييز بين الفجوة الغذائية والفجوة التغذوية، حيث تشير الأخيرة إلى القصور في المكونات الغذائية التي تلبّي الوظائف البيولوجية للفرد، مما يعكس الجانب النوعي للمشكلة، في حين تركز الفجوة الغذائية على الجانب الكمي المتعلق

[1] Pinstrup-Andersen, P., "Food Security: Definition and Measurement," *Food Security* 1, no. 1 (2009): 5–7.

[2] خلالفة هاجر، مرجع *سابق*.

بالكميات اللازمة من الغذاء. ويتم قياس الفجوة الغذائية في أي اقتصاد من خلال حساب الفارق بين الإنتاج المحلي والاستهلاك من السلع الغذائية، مما يعكس مقدار العجز المحلي في تلبية احتياجات السكان من الغذاء. وبالتالي، فإن حجم الفجوة الغذائية يعكس مدى العجز المحلي في تلبية احتياجات الغذاء[1].

3) نقص وسوء التغذية:

يُعد نقص التغذية من الحالات التي تحدث عندما لا يستهلك الأفراد ما يكفي من السعرات والمواد الغذائية لتلبية احتياجات أجسامهم من الطاقة. يؤدي ذلك إلى تعطيل وظائف الجسم المختلفة، مما يجعل الأفراد غير قادرين على أداء الأنشطة مثل النمو، والتعلم، والعمل البدني، ومقاومة الأمراض. بالنسبة لأي فرد، فإن استهلاك حوالي 2100 سعرة حرارية يومياً هو المتوسط المطلوب للحفاظ على حياة صحية، وفقًا لمنظمة الصحة العالمية[2].

من ناحية أخرى، يشمل سوء التغذية نقص العناصر الغذائية الأساسية مثل الأملاح، الفيتامينات، البروتينات، والدهون، مما يؤدي إلى تدهور الصحة. يمكن أن يؤدي ذلك إلى حالات مثل الإعاقة، والتأخر في النمو البدني والعقلي، وأمراض أخرى مثل ضعف الرؤية، التي تؤثر على ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم. وقد أكد الخبراء على ضرورة فهم الخصائص الغذائية للطعام والشراب، بالنظر إلى الزيادة المستمرة في عدد الجائعين في العالم، والذي يقدر حاليًا بحوالي 800 مليون شخص[3].

---

[1] Pinstrup-Andersen, P., and F. Cheng, "Food Security and Food Sovereignty," *World Development* 71 (2015): 1–9.

[2] Getenet Dessie, Jinhu Li, Son Nghiem, and Tinh Doan, "Prevalence and Determinants of Stunting-Anemia and Wasting-Anemia Comorbidities and Micronutrient Deficiencies in Children Under 5 in the Least-Developed Countries: A Systematic Review and Meta-analysis," *Nutrition Reviews* 83, no. 2 (February 2025): e178–e194.

[3] Webb, P., G. A. Stordalen, S. Singh, R. Wijesinha-Bettoni, P. Shetty, A. Lartey, et al., "Hunger and Malnutrition in the 21st Century," *BMJ* 361 (2018).

عندما يحدث نقص التغذية أو سوء التغذية، يؤدي ذلك إلى انعدام الأمن الغذائي. لتشخيص هذه المشكلة، قامت العديد من الدراسات المتخصصة بتطوير مؤشرات ضرورية ومنهجيات قياسية لفحص مختلف مظاهر الأمن الغذائي. وتشمل هذه المؤشرات: كمية السعرات المستهلكة، نقص التغذية، نقص الوزن لدى الأطفال، الجوع الخفي، وزيادة التغذية. بناءً على أداء هذه المؤشرات، يمكن تحديد ما إذا كانت منطقة معينة تواجه الأمن الغذائي أم لا[1].

4) أمان الغذاء:

من أبرز المواضيع المتعلقة بالغذاء في الألفية الثالثة هو ارتفاع الأسعار والمخاطر المرتبطة باستخدام المواد الكيميائية، إلى جانب المخاطر الصحية والبيئية التي تنجم عنها. وقد أدى ذلك إلى تقليل استخدامها والتفكير في الزراعة العضوية كبديل للزراعة الحديثة. في تقرير بعنوان "دور أمان الغذاء في الصحة والتنمية"، عرّفت منظمة الصحة العالمية أمان الغذاء على أنه: "جميع الظروف والمعايير اللازمة خلال عمليات الإنتاج، التصنيع، التخزين، التوزيع، وإعداد الأغذية لضمان أن يكون الطعام آمنًا، موثوقًا، صحيًا، وملائمًا للاستهلاك البشري." وبالتالي، فإن أمان الغذاء لا يتوقف عند الزراعة فقط، بل يمتد إلى مراحل أخرى حتى الوصول إلى الاستهلاك[2].

تعتبر الزراعة العضوية محاولة لتجنب كل ما يضر أو يقلل من الخصائص الجيدة للغذاء الصحي (مثل البروتينات، السكريات، الحديد والكالسيوم)، وتقليل المواد الضارة مثل الصوديوم، الأحماض الأمينية، والنترات. ويتم تحقيق ذلك من خلال تقليل استخدام الأسمدة المصنعة والمبيدات الحشرية، واستبدالها بالأسمدة الحيوانية، الأسمدة الخضراء، بقايا المحاصيل،

[1]Allen, Benjamin, et al., "Malnutrition and Undernutrition: Causes, Consequences, Assessment and Management," *Medicine* 51, no. 7 (2019): 461–468.

[2] World Health Organization, *The Role of Food Safety in Health and Development* (World Health Organization, 2002).

والدورات الزراعية. من جهة أخرى، تهدف الزراعة العضوية إلى الحفاظ على البيئة من خلال تجنب الأسمدة الكيميائية، المركبات الصناعية، وتقليل استهلاك الطاقة[1].

من بين العوامل الرئيسية التي زادت من الاهتمام بأمان الغذاء هي الأمراض والأوبئة التي تظهر بين الحين والآخر. من أبرز هذه الأوبئة مرض جنون البقر الذي انتشر في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي في المملكة المتحدة، بالإضافة إلى ظهور مرض أنفلونزا الطيور والخنازير في أوائل القرن الحادي والعشرين. هذه الأوبئة دفعت الدول إلى إعادة تقييم سلامة الغذاء، وفرض مقاطعة على الأغذية الحديثة، والعودة إلى الغذاء الطبيعي قدر الإمكان[2].

5) التبعية الغذائية:

تعرف التبعية الغذائية بأنها علاقة اعتماد متبادل غير متكافئة في مجال الحصول على الغذاء، مما يؤدي إلى تنامي العجز الداخلي وزيادة اعتماد البلد على المصادر الخارجية للغذاء، خاصة في المحاصيل الأساسية التي تشكل غذاء السكان. هذا الأمر يجعل البلد خاضعًا للتأثيرات السلبية الناتجة عن ممارسات الدول المصدرة والمحتكرة للغذاء. التبعية الغذائية تعد مرادفة للعجز الغذائي، حيث تكون هناك علاقة طردية بين زيادة العجز الغذائي وزيادة التبعية الغذائية، والعكس صحيح. فالعجز الغذائي يعبر عن عدم قدرة الدولة على توفير احتياجاتها الغذائية عن طريق الإنتاج المحلي، مما يدفعها إلى الاستيراد لتغطية النقص وتلبية الطلب المحلي[3].

يعتبر الاعتماد الكبير على الخارج في توفير الحاجات الغذائية مظهرًا من مظاهر التبعية الغذائية، ويعد مؤشرًا على الضعف الغذائي للبلد. كما يصبح الأمر أكثر خطورة إذا انخفضت

[1] Smith, J., and P. Thomas, *Food Safety: A Guide to Ensuring Safe Food in the 21st Century* (Oxford: Oxford University Press, 2009).

[2] Taylor, M., "The Global Challenge of Food Safety: A Critical Review," *Journal of Food Safety* 35, no. 2 (2015): 150–163.

[3] FAO, *The State of Food Security and Nutrition in the World 2017* (FAO, IFAD, UNICEF, WFP, and WHO, 2017).

حصة الصادرات وأصبحت غير كافية لتمويل الواردات الغذائية، مما يدفع العديد من البلدان إلى طلب القروض. وهذا يؤدي إلى زيادة المديونية وتعقيد الوضع الاقتصادي للبلد، مما يعزز التبعية المالية ويجبره على الانصياع لمطالب الهيئات والدول المانحة للقروض. بالإضافة إلى ذلك، فإن ذلك يحرم البلد من استغلال عائدات صادراته في تمويل البرامج التنموية والخروج من دوامة التخلف[1].

المطلب الثالث: مستويات وأبعاد الأمن الغذائي.

أولًا: مستويات الأمن الغذائي.

تُحدد بناءً على قدرة الدولة على توفير الغذاء لسكانها، حيث تتراوح هذه المستويات بين الحد الأدنى الذي يتمثل في تحقيق الكفاية الغذائية، والحد الأقصى الذي يتمثل في المستوى المحتمل الذي يحقق أعلى درجات الأمن الغذائي. العوامل الاقتصادية مثل النمو الاقتصادي ومستوى الدخل تعد من المحددات الرئيسية لهذه المستويات[2]. وتتمثل هذه المستويات في الآتي:

1.مستوى الكفاية الغذائية (الحد الأدنى للأمن الغذائي):

- يُشير إلى قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية للسكان، بما يكفل استمرار الحياة.
- يضمن هذا المستوى حصول الأفراد على الحد الأدنى من السعرات الحرارية وفقًا للمعايير الدولية.

[1] Burchi, F., and P. De Muro, "Food Security and Nutrition: The Role of Agriculture and Rural Development," *Global Food Security* 10 (2016): 1–10.

[2] FAO, *The State of Food Security in the World 2008* (Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2008).

- يتوافق هذا المستوى مع حد الفقر، حيث يعتمد توفر الغذاء على مستوى الدخل وإمكانية الحصول عليه[1].

2.المستوى المتوسط للأمن الغذائي:

- يقع بين مستوى الكفاية الغذائية والمستوى المحتمل، ويُعرف أيضًا بالمستوى المعتدل.
- يتميز بوجود حالات سوء التغذية بدرجات متفاوتة، حيث تقل هذه الظاهرة كلما اقتربنا من المستوى الأعلى.
- يعتمد تحقيق الأمن الغذائي في هذا المستوى على توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية لكافة الأفراد، مما يسهم في تقليل معدلات سوء التغذية وتحسين الصحة العامة[2].

3.المستوى المحتمل للأمن الغذائي (الحد الأقصى للأمن الغذائي):

- يُمثل القدرة الكاملة للدولة على رفع مستوى التغذية للأفراد، بحيث يحصل كل فرد على الحد المرغوب فيه من السعرات الحرارية وفقًا للمعايير الدولية.
- يتيح للأفراد أداء أعمالهم بكفاءة عالية، مما يعزز الإنتاجية والتنمية الاقتصادية.
- يتحقق هذا المستوى من خلال التوازن بين الإنتاج الغذائي المحلي، والاستيراد، ومستوى دخل الأفراد الذي يحدد قدرتهم على شراء الغذاء[3].

ثانيًا: أبعاد الأمن الغذائي.

بهدف قياس الأمن الغذائي، يعتمد البنك الدولي على أربعة أبعاد رئيسية[4]، كالتالي:

1-التوفُّر المادي للغذاء: (توافر الغذاء)

[1] Webb, P., and E. Kennedy, *Food Security and Nutrition: A Conceptual Framework* (FAO and United Nations, 2014).
[2] Pinstrup-Andersen, P., and D. Watson, *Food Security and Nutrition: Global Dimensions* (Springer, 2011).
[3] Swaminathan, M. S., *Food Security: A Global Perspective* (FAO, 2002).
[4] World Bank, "What is Food Security?" accessed February 20, 2023, https://bit.ly/3JowSON.

يشير التوافر إلى الوجود المادي للغذاء. توافر الغذاء على المستوى الوطني هو مزيج من إنتاج الغذاء المحلي، وواردات وصادرات الأغذية التجارية، والمعونة الغذائية ومخزون الغذاء المحلي. على مستوى الأسرة، يمكن أن يكون الغذاء من الإنتاج الخاص أو يتم شراؤه من الأسواق المحلية. فيما يتعلق بإنتاج الغذاء، فإن الموارد المائية مطلوبة لإنتاج المحاصيل. بسبب النمو السكاني وتغير المناخ، يزداد الضغط على الموارد الطبيعية الموجودة، مثل الأرض والمياه. غالبًا ما تؤدي تأثيرات تغير المناخ إلى تدهور الأراضي، ونقص مياه الري، وانخفاض رطوبة التربة، وبالتالي فقدان سبل العيش الاقتصادية. إلى جانب زيادة النزاعات حول استخدام موارد المياه[1].

2-الحصول المادي والاقتصادي على المواد الغذائية:

يتم ضمان الوصول عندما يكون لدى جميع الأسر موارد كافية للحصول على الغذاء بكميات كافية وجودته وتنوعه لنظام غذائي مغذي. يعتمد ذلك بشكل أساسي على كمية موارد الأسرة وعلى الأسعار. بالإضافة إلى ذلك، فإن إمكانية الوصول هي أيضًا مسألة تتعلق بالبيئة المادية والاجتماعية والسياسية. قد تؤدي التغييرات الجذرية في هذه الأبعاد إلى تعطيل استراتيجيات الإنتاج بشكل خطير وتهديد وصول الغذاء للأسر المتضررة. على سبيل المثال، قد تتأثر البلدان النامية بجفاف شديد أو فيضانات أكثر وأكثر. وفقًا لذلك، يتقلص حجم الحصاد وتزداد أسعار المواد الغذائية، مما يؤثر على توافر الغذاء وإمكانية الوصول إليه للأسر. لمنع مثل هذه التطورات السلبية، توجد تدابير تكيف فنية مختلفة[2].

[1] FAO, IFAD, and WFP, *The State of Food Security in the World 2013* (Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2013).
[2] Ibid.

3-الاستفادة من المواد الغذائية:

يصف الاستخدام الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للأمن الغذائي والتغذوي للأسرة، والتي تحددها المعرفة والعادات. بافتراض أن الطعام المغذي متوفر ويمكن الوصول إليه، يجب على الأسرة أن تقرر نوع الطعام الذي يجب شراؤه وكيفية تحضيره وكذلك كيفية استهلاكه وتخصيصه داخل الأسرة. جانب آخر هو الاستخدام البيولوجي. يتعلق هذا بقدرة جسم الإنسان على تناول الطعام وتحويله. هذه الطاقة المكتسبة مهمة للغاية عندما يتعلق الأمر بالأنشطة البدنية اليومية، مثل العمل في الزراعة. إلى جانب ذلك، يتطلب الاستخدام بيئة مادية صحية ومرافق صحية مناسبة بالإضافة إلى فهم وإدراك الرعاية الصحية المناسبة، وإعداد الطعام، وعمليات التخزين. في هذا السياق، تلعب المياه الصالحة للشرب دورًا مهمًا[1].

4-استقرار الأبعاد الثلاثة الأخرى بمرور الوقت:

يصف الاستقرار البعد الزمني للأمن الغذائي، ويتم تحقيقه عندما يظل العرض ثابتًا خلال العام وعلى المدى الطويل. علاوة على ذلك، من المهم تقليل المخاطر الخارجية مثل الكوارث الطبيعية وتغير المناخ وتقلب الأسعار والصراعات أو الأوبئة من خلال الأنشطة والتطبيقات التي تعمل على تحسين قدرة الأسر على الصمود. مثل هذا الإجراء يشمل التأمينات ضد الجفاف وفشل المحاصيل وكذلك حماية البيئة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية مثل الأرض والتربة والمياه[2].

لقد تطور مفهوم الأمن الغذائي إلى درجة أصبح يسلم فيها بأهمية مركزية صفة الفاعل والاستدامة، إلى جانب الأبعاد الأربعة أي التوافر، والوصول، والاستخدام، والاستقرار. وتتعزز هذه الأبعاد الستة للأمن الغذائي من خلال فهم الحق في الغذاء من الناحيتين المفهومية والقانونية. وعبارة صفة الفاعل تعني قدرة الأفراد أو المجموعات على اتخاذ قراراتهم الخاصة

[1] Ibid.
[2] Ibid.

بشأن ماهية الأغذية التي يتناولونها، والأغذية التي ينتجونها، وكيفية إنتاج الغذاء وتجهيزه وتوزيعه داخل النظم الغذائية، وقدرتهم على المشاركة في العمليات التي تحدد سياسات نظام الأغذية وأسلوب حوكمتها. وتشير الاستدامة إلى قدرة النظم الغذائية في المدى البعيد على توفير الأمن الغذائي والتغذية بطريقة لا تضر بالأسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تولد الأمن الغذائي والتغذية لأجيال المستقبل[1].

إضافة إلى الأبعاد المختلفة التي يذكرها عادةً مفهوم الأمن الغذائي، نذكر ما يلي:

1. البعد الاقتصادي:

يعتبر البعد الاقتصادي أحد الأبعاد الرئيسية التي تحدد الأمن الغذائي في أي دولة. يرتبط هذا البعد ارتباطًا وثيقًا بحجم الفجوة الغذائية، التي تعكس الاختلاف بين الإنتاج المحلي والاحتياجات الغذائية للسكان. في العديد من البلدان النامية، تكون هذه الفجوة كبيرة، مما يدفع هذه الدول إلى الاعتماد بشكل كبير على الواردات الغذائية لسد الاحتياجات الأساسية. علاوة على ذلك، فإن استقرار أسعار السلع الغذائية وأداء الأسواق المحلية يلعبان دورًا مهمًا في ضمان توافر الغذاء بشكل مستمر. من الناحية الاقتصادية، يُعتبر تحسين الإنتاج المحلي وزيادة قدرة الأسواق على تلبية احتياجات السكان من أهم استراتيجيات تأمين الغذاء. الأثر الاقتصادي للأمن الغذائي يشمل أيضًا تأثيره على التنمية الاقتصادية. عندما يحصل الأفراد على غذاء كافٍ ومغذي، فإن ذلك ينعكس إيجابًا على قوتهم الإنتاجية ومشاركتهم في الأنشطة الاقتصادية، مما يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي بشكل عام[2].

---

[1] "الأمن الغذائي والتغذية بناء سردية عالمية نحو 2020"، تقرير الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 15. https://shorturl.at/CCdG2.

[2] Ghosh, J., "Food Security, Economic Development, and Food Price Inflation," *Journal of Development Studies* 46, no. 2 (2010): 257–275.

2. البعد الاجتماعي:

يعتبر البعد الاجتماعي جزءًا أساسيًا من الأمن الغذائي لأنه يرتبط مباشرة بحقوق الإنسان الأساسية. حيث أن ضمان الحصول على الغذاء الكافي والمغذي يعد من أهم الحقوق التي يجب أن تكفلها أي دولة لمواطنيها. يشمل البعد الاجتماعي العدالة في توزيع الغذاء بين أفراد المجتمع، بحيث يُتاح لكل فرد الحصول على ما يحتاجه من طعام لضمان حياة صحية نشطة. ويعكس هذا البعد قدرة المجتمع على تحقيق استقرار داخلي من خلال توزيع الغذاء بشكل عادل ومتساوٍ. كما يتضمن هذا البعد استراتيجيات للدعم الاجتماعي في حالات الطوارئ الغذائية أو الأزمات التي قد تؤدي إلى ارتفاع معدلات الجوع أو سوء التغذية. لذا، يُعدّ ضمان تكافؤ الفرص في الوصول إلى الغذاء المناسب مفتاحًا لتحقيق استقرار اجتماعي في المجتمع[1].

3. البعد السياسي:

في العصر الحديث، أصبح الغذاء أداة سياسية قوية يمكن استخدامها من قبل الدول لتحقيق أهداف سياسية. الدول المتقدمة التي تتمتع بقدرة على إنتاج الغذاء أو الاستيراد بكميات كبيرة قد تستخدمه كأداة ضغط على الدول النامية، كما حدث في العديد من الأزمات الغذائية. على سبيل المثال، كانت العديد من الدول النامية في السبعينيات والثمانينيات في حاجة ماسة إلى المعونات الغذائية، وقد استخدمت الدول المانحة لهذه المعونات كوسيلة لتحقيق تأثير سياسي. من جهة أخرى، فإن استقرار النظام السياسي في الدولة يعتمد بشكل كبير على تأمين احتياجات السكان الأساسية من الغذاء. حدوث نقص غذائي كبير أو أزمة في السلع الغذائية الضرورية قد يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية تهدد الاستقرار الداخلي للدولة، كما حدث في العديد من

[1] Sen, Amartya, *Development as Freedom* (Oxford: Oxford University Press, 1999).

البلدان عندما تزايدت أسعار المواد الغذائية بشكل مفاجئ، مما دفع المواطنين إلى التظاهر والمطالبة بتغيير السياسات[1].

4. البعد الحركي:

يشير البعد الحركي للأمن الغذائي إلى التغيرات المستمرة في الاحتياجات الغذائية عبر الزمن، سواء على مستوى الفرد أو المجتمع ككل. تتغير هذه الاحتياجات بسبب التغيرات في الظروف الاقتصادية والبيئية، وكذلك بسبب تطور التقنيات المستخدمة في إنتاج الغذاء. على سبيل المثال، قد تتغير أساليب الزراعة أو إنتاج الغذاء بسبب تطور الآلات الزراعية أو تحسين تقنيات الري. إضافة إلى ذلك، يتأثر الأمن الغذائي أيضًا بالتغيرات المناخية التي قد تؤدي إلى جفاف أو فيضانات، مما يؤثر بشكل كبير على توفر الغذاء وقدرة الأفراد على الوصول إليه. وبالتالي، يُعتبر من الضروري أن يكون مفهوم الأمن الغذائي مرنًا وقابلًا للتكيف مع هذه التغيرات، بحيث يستطيع المجتمع التكيف مع الظروف المتغيرة ويظل قادرًا على تلبية احتياجاته الغذائية[2].

5. البعد الصحي:

يعتمد البعد الصحي في الأمن الغذائي على توفير تغذية كافية ومتوازنة لدعم صحة الأفراد وقدرتهم على العمل. يتطلب الغذاء الصحي توافر مجموعة من العناصر الغذائية الأساسية مثل البروتينات، الفيتامينات، المعادن، والألياف التي تعزز قدرة الجسم على أداء الأنشطة اليومية. إلى جانب ذلك، يشمل هذا البعد ضرورة توفير مياه الشرب النظيفة لضمان بيئة صحية. نقص العناصر الغذائية الأساسية في النظام الغذائي يؤدي إلى العديد من المشاكل الصحية، مثل فقر الدم، نقص الفيتامينات، وتأخر النمو. كما أن الوصول إلى الغذاء الصحي

[1]Clay, Edward. "Food Security: Concepts and Measurement." *Paper for FAO Expert Consultation*, Rome, 1997.

[2] Lang, Tim, and David Barling, "Food Security and Food Sustainability: Reformulating the Debate," *The Geographical Journal* 178, no. 4 (2012): 313–326.

يسهم في تقليل الأمراض المرتبطة بسوء التغذية، مما يزيد من القدرة الإنتاجية للأفراد. لذلك، يعد الغذاء الصحي ركيزة أساسية لتحقيق صحة جيدة، ويجب أن يكون جزءًا أساسيًا من استراتيجيات الأمن الغذائي في أي دولة[1].

- **علاقة الأمن الغذائي بالأبعاد الأخرى للأمن الإنساني.**

الأمن الغذائي يرتبط بالأمن الإنساني، فهو يُعتبر أحد أبعاد الأمن الإنساني، وعليه فإن تحقيق الأمن الغذائي يرتبط بمدى توفر الأبعاد الأخرى للأمن الإنساني، وعليه فإن هناك علاقة كبيرة بين هذه الأبعاد والأمن الغذائي.

- **علاقة الأمن الغذائي بالأمن الاقتصادي:**

تُعد العلاقة بين الأمن الغذائي والأمن الاقتصادي علاقة تكاملية مترابطة، حيث يتأثر الأمن الغذائي بشكل مباشر بالحالة الاقتصادية لأي دولة. فعلى سبيل المثال، أدّت الأزمات الاقتصادية العالمية الأخيرة إلى ارتفاع ملحوظ في أسعار المواد الغذائية، مما أسفر عن زيادة نسبة الأفراد الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بنسبة 2% في عام 2009 وحده. وتُعد الدول النامية الأكثر تضررًا من هذه الأزمات الاقتصادية، نظرًا لضعف قدرتها على تحقيق أمنها الغذائي الذاتي، مما يضطرها إلى الاعتماد على استيراد الغذاء من الخارج لتلبية احتياجاتها الأساسية. هذا الاعتماد يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية، الأمر الذي يشكل تهديدًا لاستقرارها الاقتصادي ويعيق مسار نموها التنموي[2].

[1] World Health Organization, *Estimates of the Global Burden of Foodborne Diseases* (Geneva: WHO, 2015), https://tinyurl.com/dtjhwzs5.

[2] Food and Agriculture Organization of the United Nations. *The State of Food Insecurity in the World 2009: Economic Crises – Impacts and Lessons Learned*. Rome: FAO, 2009. https://tinyurl.com/3vts79n6.

- **علاقة الأمن الغذائي بالأمن الصحي:**

يُعد تحقيق الأمن الغذائي أحد الركائز الأساسية لضمان الأمن الصحي، حيث إن توفر الغذاء الكافي والآمن وذو الجودة العالية يُسهم بشكل مباشر في تعزيز صحة الأفراد والمجتمعات. وعلى العكس من ذلك، فإن نقص الغذاء أو تدني جودته يؤدي إلى ضعف في الحالة الصحية، ويجعل الأفراد، لا سيما ناقصي التغذية، أكثر عرضة للإصابة بالأمراض، خاصة المزمنة منها مثل نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، وذلك في الدول التي ترتفع فيها معدلات الفقر. كما أن تدهور الأمن الصحي قد يُفضي بدوره إلى تدهور في الأمن الغذائي، إذ يؤدي المرض إلى انخفاض قدرة الأفراد على العمل، لا سيما في المناطق الريفية التي تعتمد على الجهد البشري في الإنتاج الزراعي والمعيشي، مما ينعكس سلبًا على إنتاج الغذاء المحلي واستدامته[1].

- **علاقة الأمن الغذائي بالأمن الشخصي:**

يُعد الأمن الشخصي من أبرز أركان الأمن الإنساني، ويُقصد به حماية الأفراد من مختلف أشكال العنف والتهديدات التي قد تُعرض حياتهم وسلامتهم للخطر. ومن أبرز التهديدات التي تمس الأمن الشخصي بشكل مباشر، تبرز مشكلة انعدام الأمن الغذائي، إذ تؤدي ندرة الغذاء أو صعوبة الحصول عليه في كثير من الأحيان إلى تصاعد معدلات الجريمة مثل السرقة والنهب والاعتداءات الجسدية، خصوصًا في الدول منخفضة الدخل. كما أن غياب الأمن الغذائي يشكل تهديدًا مباشرًا للنساء والأطفال، حيث تُجبر النساء، لا سيما الأمهات، على التعرض لمخاطر جسيمة أثناء سعيهن لتأمين الموارد الغذائية، مما يجعلهن عرضة للعنف والاعتداء والاستغلال. وينسحب هذا التهديد أيضًا على الأطفال، الذين قد يُستغلون أو يُجبرون على العمل أو التسول لتأمين الغذاء. ومن جهة أخرى، يؤدي انعدام الأمن الغذائي في المناطق

[1]World Health Organization, *Malnutrition* (Geneva: WHO, 2021), https://tinyurl.com/2skx83mu

القاحلة أو المتأثرة بالتغير المناخي إلى ما يُعرف بالهجرة البيئية، حيث يضطر السكان إلى مغادرة مناطقهم غير المنتجة بحثًا عن أراضٍ أكثر خصوبة واستقرارًا، مما يزيد من احتمالات تعرضهم لانتهاكات أمنية أثناء النزوح[1].

- **علاقة الأمن الغذائي بالأمن السياسي:**

تُعد العلاقة بين الأمن الغذائي والأمن السياسي علاقة تكاملية متبادلة، إذ غالبًا ما يؤدي غياب الأمن الغذائي إلى اضطرابات سياسية وحالات من عدم الاستقرار، نتيجة للصراعات التي تنشأ بين الأفراد أو الجماعات حول السيطرة على الموارد الغذائية. وتُعد العديد من الدول الإفريقية مثالًا على ذلك، حيث كان التنافس على الأراضي الزراعية والمياه والمساعدات الغذائية أحد أسباب اندلاع النزاعات المسلحة. ومن جهة أخرى، فإن انعدام الأمن الغذائي يُضعف من قدرة الأفراد على الانخراط في العملية السياسية والمشاركة في الشأن العام، إذ ينشغل الأفراد في هذه الحالة بتأمين احتياجاتهم الغذائية الأساسية على حساب اهتمامهم بالقضايا السياسية. وبالتالي، فإن تحقيق الأمن الغذائي يُسهم في ترسيخ الاستقرار السياسي، وتعزيز المشاركة السياسية الفعالة، في حين أن غياب الأمن والاستقرار السياسي يُقوض جهود تحقيق الأمن الغذائي، سواء من حيث ضعف السياسات الزراعية أو صعوبة إيصال المساعدات الغذائية أو تعطل سلاسل الإمداد[2].

- **علاقة الأمن الغذائي بالأمن الاجتماعي:**

ترتبط مسألة الأمن الغذائي ارتباطًا وثيقًا بالأمن الاجتماعي، إذ يُعد غياب الأمن الغذائي من أبرز التهديدات التي تمس استقرار المجتمعات وسلامتها، كما يُسهم بشكل مباشر في

[1]United Nations Development Programme, *Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security* (New York: Oxford University Press, 1994), https://tinyurl.com/3d9mzm4w.

[2] Food and Agriculture Organization of the United Nations, *The State of Food Security and Nutrition in the World 2017: Building Resilience for Peace and Food Security* (Rome: FAO, 2017).

انتشار الجريمة، وظهور أنماط سلوكية واجتماعية سلبية، فضلًا عن تفاقم المشكلات الصحية والاقتصادية. ويؤدي انعدام الأمن الغذائي إلى تفكيك النسيج الاجتماعي، حيث تتنامى ظواهر مثل العنف، والسرقة، والتهميش، ما يضعف من قدرة المجتمع على الحفاظ على التماسك والعدالة الاجتماعية. وفي الاتجاه الآخر، فإن غياب الأمن الاجتماعي، بما يشمله من استقرار مجتمعي وأمان اقتصادي وبيئي، يؤثر سلبًا على قدرة الدولة أو المجتمع على إنتاج الغذاء وتوفيره. إذ تُعد بيئة الخوف والعنف طاردة للمستثمرين والمزارعين، ما يؤدي إلى تراجع الإنتاج الفلاحي المحلي، كما أن الأزمات الاجتماعية الممتدة قد تؤدي إلى توقف شبه كامل للأنشطة الاقتصادية، كما حدث في بعض المناطق التي شهدت حروبًا طويلة الأمد. كذلك، فإن فقدان الأمن الاجتماعي قد يُفضي إلى الهجرة العكسية من المدن إلى الأرياف، أو إلى النزوح الجماعي خارج مناطق الصراع، غالبًا بحثًا عن الغذاء أو بيئات أكثر استقرارًا للإنتاج والمعيشة.

تُظهر هذه العلاقة أن الأمن الغذائي والأمن الاجتماعي يشكلان حلقتين متكاملتين ضمن منظومة الأمن الشامل، حيث يؤثر كل منهما في الآخر تأثيرًا مباشرًا ومتكافئًا. إلا أن غياب الأمن الغذائي، في كثير من الحالات، يُعد العامل الأساسي في تراجع مستويات الأمن الاجتماعي، وذلك نتيجة عوامل متعددة مثل الكوارث الطبيعية (كالجفاف والتصحر والفيضانات)، والسياسات الزراعية والاقتصادية غير الملائمة، فضلًا عن الضغوط السكانية كارتفاع معدلات الهجرة والنمو السكاني المتسارع. وعليه، يمكن النظر إلى العلاقة بين الأمن الغذائي والأمن الاجتماعي بوصفها تجسيدًا للعقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن، حيث تلتزم الدولة بتمكين الأفراد من الوصول إلى احتياجاتهم الغذائية الأساسية، في مقابل التزام الأفراد بقواعد الضبط المجتمعي والسلوك المدني، بما يُعزز من استقرار المجتمع وتوازنه[1].

[1] United Nations, *World Food Security: A Status Report on Food Insecurity and Vulnerability in the World* (New York: UN Department of Economic and Social Affairs, 2003).

- **علاقة الأمن الغذائي بالأمن المائي:**

يُعد الأمن المائي أحد الركائز الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي، إذ تعتمد الزراعة الحديثة بصورة شبه كاملة على توفر المياه، سواء من خلال الري المباشر أو من خلال تساقط الأمطار. وتُشكّل ظواهر الجفاف وشح الموارد المائية من أبرز التحديات التي تُهدد الأمن الغذائي على المستوى العالمي، لا سيما في العالم العربي الذي يُعد من أكثر المناطق ندرة في المياه. ووفقًا لتقارير الأمم المتحدة، فإن أكثر من 2.6 مليار نسمة في 26 دولة يعانون من ندرة المياه بدرجات متفاوتة. ويزداد الدور الحاسم للمياه في تحقيق الأمن الغذائي في ظل تزايد الضغوط على الموارد الطبيعية، إذ تشير الإحصاءات إلى أن الزراعة تستهلك ما يقرب من 71% من المياه العذبة عالميًا، وترتفع هذه النسبة إلى نحو 61% في العالم العربي. وتُبرز هذه الأرقام مدى اعتماد الإنتاج الزراعي على المياه، سواء في المحاصيل البعلية أو تلك التي تعتمد على أنظمة الري، مما يجعل الزراعة – والمستوى الغذائي عمومًا – عرضة للتقلبات المناخية وتراجع معدلات الأمطار. ويُعد الجفاف من أخطر المهددات للأمن الغذائي، حيث أثّر على نحو 30% من أراضي العالم، وجعلها عرضة للتصحر، الأمر الذي طال أثره حياة ما يقرب من مليار شخص. كما تشير البيانات إلى أن حوالي 33.3% من الأراضي الجافة في العالم فقدت أكثر من 25% من قدرتها الإنتاجية. وفي هذا السياق، تبيّن الإحصائيات أن المجاعات الناتجة عن الجفاف خلال الفترة من 1990 إلى 2000 تسببت في معاناة نحو 42 مليون شخص سنويًا، وأسهمت في وقوع 42% من إجمالي الوفيات المرتبطة بالكوارث الطبيعية. وعلى سبيل المثال، في عام 1988 وحده، بلغ عدد اللاجئين البيئيين بسبب الجفاف والتصحر حوالي 10 ملايين نسمة. وتُعد القارة الإفريقية من أكثر المناطق تضررًا من ظاهرة الجفاف، حيث يُواجه أكثر من 150 مليون شخص سنويًا خطر الجفاف، مما يدفع بالكثير

منهم إلى النزوح الجماعي واللجوء إلى معسكرات الإغاثة، في ظل عجز المجتمعات المحلية عن تأمين موارد غذائية كافية[1].

- **علاقة الأمن الغذائي بالأمن البيئي:**

تُظهر العديد من الدراسات وجود علاقة وثيقة بين غياب الأمن الغذائي والتدهور البيئي. ففي الحالات التي يعاني فيها الأفراد من انعدام الأمن الغذائي، يُضطرون في كثير من الأحيان إلى تبني أنشطة غير مستدامة من الناحية البيئية، مثل التوسع في استخدام الأراضي الزراعية بشكل مفرط أو استنزاف الموارد الطبيعية بشكل غير معقول. تؤدي هذه الأنشطة إلى تدهور البيئة والموارد الطبيعية الزراعية والغابية، ما يعزز الحلقة المفرغة بين نقص الغذاء وتدهور البيئة. وعلى المدى الطويل، يصبح المجتمع الذي يعتمد على هذه الموارد البيئية عرضة لمزيد من العجز الغذائي، حيث تضعف القدرة الإنتاجية للأراضي والموارد المائية والغابات. وهذا التدهور البيئي يؤثر بدوره على قدرة المجتمع على الحصول على الغذاء بشكل مستدام، مما يزيد من تفاقم أزمة الأمن الغذائي ويزيد من معاناة الأفراد في المناطق المتأثرة[2].

[1]United Nations Convention to Combat Desertification (UNCCD), Global Land Outlook 2022 (Bonn: UNCCD, 2022), https://tinyurl.com/2s49ubd6.

[2] World Resources Institute, *Creating a Sustainable Food Future: A Menu of Solutions to Feed Nearly 10 Billion People by 2050* (Washington, D.C.: WRI, 2019), https://tinyurl.com/588ku9ju.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي ومؤشرات قياسه.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي.

من المتوقع أن تشهد جميع جوانب إنتاج الغذاء العالمي تغيرات كبيرة خلال العقود القادمة، بما في ذلك المناطق المنتجة، وأساليب الإنتاج، ومسارات التجارة، وليس فقط فيما يتعلق بمحاصيل معينة مثل القمح. سينشأ هذا المشهد المتغير نتيجة لمجموعة من العوامل، أبرزها:

1. التغير المناخي:

تأثير تغير المناخ على الأمن الغذائي يعد من القضايا الرئيسية التي تؤثر على الإنتاج الغذائي والوصول إلى الغذاء في مختلف أنحاء العالم. تشير التوقعات إلى أن درجة الحرارة العالمية ستستمر في الارتفاع، ما سيؤدي إلى تغييرات كبيرة في الأنظمة المناخية، وبالتالي سيكون لها تأثيرات سلبية على إنتاج الغذاء. أحد التأثيرات الرئيسية لتغير المناخ هو زيادة تكرار وشدة الأحداث المناخية المتطرفة مثل موجات الحر والجفاف والفيضانات. هذه الأحداث تؤدي إلى تدمير المحاصيل الزراعية، مما يقلل من الإنتاج الغذائي ويزيد من صعوبة الحصول على الغذاء في العديد من المناطق. من المتوقع أن تزيد هذه التأثيرات مع مرور الوقت. مع ارتفاع درجات الحرارة العالمية إلى 2°C أو أكثر، ستزداد المخاطر على الأمن الغذائي بشكل كبير، مما يؤدي إلى زيادة سوء التغذية، ونقص المغذيات الدقيقة، وفقدان التنوع الغذائي. كما أن ارتفاع درجة الحرارة إلى 3°C أو أكثر سيؤدي إلى اتساع مناطق التأثر، مما يزيد من تفشي انعدام الأمن الغذائي بشكل أكثر حدة. بالتالي، فإن تغير المناخ يشكل تهديدًا كبيرًا للأمن الغذائي في المستقبل، ويتطلب اتخاذ تدابير عاجلة للتكيف مع هذه التغيرات وتخفيف آثارها على المجتمعات الأكثر عرضة[1].

[1] House of Lords Library, "Impact of Climate Change and Biodiversity Loss on Food Security," September 1, 2022, https://tinyurl.com/yedy6tz5.

2. الزيادة السكانية:

تُعتبر العلاقة بين الأمن الغذائي والزيادة السكانية علاقة معقدة، حيث يتزايد الطلب على الغذاء بشكل كبير بالتوازي مع النمو السكاني، مما يخلق ضغطًا متزايدًا على الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج الغذاء. تتفاقم هذه العلاقة العكسية بسبب العوامل المختلفة التي تحد من قدرة الأنظمة الزراعية على تلبية احتياجات سكان العالم المتزايدين. وعليه، يتزايد استغلال الأراضي الصالحة للزراعة بشكل مستمر، مما يعرض الأراضي للانخفاض في خصوبتها أو التحول إلى أراضٍ غير قابلة للاستخدام الزراعي. كما يتسبب هذا في استنزاف الموارد المائية المحدودة، خصوصًا في المناطق التي تعاني أصلاً من ندرة المياه، مما يجعل الأمن الغذائي أكثر تعقيدًا. وإذا لم تكن هناك تكنولوجيا متقدمة لإنتاج الغذاء أو برامج فعالة لتوزيع الموارد بشكل عادل بين المجتمعات، فقد يؤدي ذلك إلى تفاقم أزمة الغذاء على مستوى عالمي[1].

3. تطور التكنولوجيا الغذائية:

تعد الابتكارات التكنولوجية عاملًا محوريًا في تعزيز الأمن الغذائي والاستدامة، إذ تساهم في معالجة مختلف التحديات التي تواجه قطاع الغذاء، بدءًا من مراحل الإنتاج وصولًا إلى إدارة النفايات. ومن خلال تبنّي تقنيات متقدمة، يمكن تسريع التحول نحو نظام غذائي أكثر استدامة قادر على تلبية الطلب المتزايد على الغذاء عالميًا. وتؤدي هذه الابتكارات دورًا جوهريًا في تحسين كفاءة الإنتاج، وتعزيز جودة الغذاء، وتقليل التأثيرات البيئية السلبية، مما يمهّد الطريق نحو مستقبل غذائي أكثر أمانًا واستدامة. وقد شهد النظام الغذائي العالمي تحولات جوهرية مدفوعة بالتقدم التكنولوجي، حيث أصبح توظيف التكنولوجيا أداة رئيسية لمعالجة

[1] Food and Agriculture Organization of the United Nations. "In Focus: Building Sustainable Agrifood Systems – See How FAO Supports Inclusive, Efficient and Resilient Food Production." Accessed April 15, 2025. https://tinyurl.com/4uwd3hnv.

التحديات المتزايدة في هذا المجال. وفيما يلي أبرز مجالات الابتكار التي تُحدث تأثيرًا مباشرًا في قطاع الزراعة وإنتاج الغذاء:

- **الزراعة الدقيقة:**

تُعد الزراعة الدقيقة أحد أهم التطورات الحديثة التي تسهم في تحسين كفاءة استخدام الموارد وتعزيز إنتاجية المحاصيل. وتعتمد هذه المنهجية على تقنيات متقدمة مثل تحليل البيانات، والطائرات دون طيار، وأجهزة الاستشعار الذكية، مما يتيح تحسين إدارة الموارد الزراعية وتقليل الهدر، وبالتالي دعم الأمن الغذائي والاستدامة[1].

- **التقنيات الوراثية:**

تسهم الابتكارات في مجال الهندسة الوراثية في تعزيز مقاومة المحاصيل للظروف المناخية المتغيرة، وتحسين قيمتها الغذائية، مما يضمن استمرارية الإمدادات الغذائية. وتشمل هذه التطورات تطبيقات الهندسة الوراثية مثل تقنيات تحرير الجينوم واستخدام المحاصيل المعززة بيولوجيًا، والتي تتيح تحسين كفاءة الإنتاج الزراعي والاستجابة للتحديات البيئية والمناخية المتزايدة[2].

- **المعالجة المستدامة للأغذية:**

يشكل تطوير تقنيات المعالجة المستدامة للأغذية عنصرًا رئيسيًا في تحقيق الاستدامة داخل قطاع الصناعات الغذائية. وتهدف هذه التقنيات إلى تقليل الفاقد من الأغذية، وخفض استهلاك الطاقة، مع الحفاظ على الجودة الغذائية وسلامة المنتجات. وتسهم هذه الابتكارات في تعزيز نموذج الاقتصاد الدائري من خلال تطوير عمليات معالجة صديقة للبيئة، مما يدعم التحول

[1] Khan, N., Ray, R.L., Kassem, H.S., Hussain, S., Zhang, S., Khayyam, M., Ihtisham, M., and Asongu, S.A, "Potential Role of Technology Innovation in Transformation of Sustainable Food Systems: A Review," *Agriculture* 11 (2021): 984.

[2] Zhang, P., Guo, Z., Ullah, S., et al, "Nanotechnology and Artificial Intelligence to Enable Sustainable and Precision Agriculture," *Nature Plants* 7 (2021): 864–876.

نحو إنتاج غذائي أكثر استدامة. إضافة إلى ذلك، تتيح التحسينات المستمرة في هندسة الأغذية تقديم حلول مبتكرة قد تؤدي إلى إعادة تشكيل أنماط الاستهلاك الغذائي وتعزيز تبني خيارات غذائية أكثر استدامة[1].

- **إدارة النفايات الغذائية:**

تؤدي الابتكارات في مجال إدارة النفايات الغذائية دورًا جوهريًا في تحقيق الاستدامة، حيث يتم تطوير تقنيات متقدمة لمعالجة النفايات بطرق فعالة، وتحسين عمليات التخزين والتوزيع، مما يقلل من الفاقد الغذائي ويحدّ من الآثار البيئية الناجمة عن هدر الموارد الغذائية[2].

- **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:**

تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورًا حيويًا في تحويل النظم الغذائية، حيث تساهم في تحسين كفاءة سلاسل التوريد، وتوفير وصول أفضل إلى معلومات السوق، وتعزيز تطبيقات الزراعة الدقيقة. ويساعد ذلك في تحسين إنتاج الغذاء وتوزيعه بطرق أكثر كفاءة واستدامة، مما يسهم بشكل مباشر في تحقيق الأمن الغذائي العالمي[3].

بناءً على ما سبق، يتضح أن التقدم التكنولوجي يُعد ركيزة أساسية لضمان استدامة قطاع الغذاء، إذ يسهم في تعزيز كفاءة الإنتاج الزراعي، وتقليل الأثر البيئي، وتقديم حلول مبتكرة قادرة على مواجهة تحديات الأمن الغذائي العالمية.

[1] Tsironi, Theofania, Apostolis Koutinas, Ioanna Mandala, and Nikolaos G. Stoforos. "Current and New Green Deal Solutions for Sustainable Food Processing," *Current Opinion in Environmental Science & Health* 21 (2021): 100244.

[2] Martin-Rios, C., Hofmann, A., and Mackenzie, N, "Sustainability-Oriented Innovations in Food Waste Management Technology," *Sustainability* 13 (2021): 210.

[3] Serbulova, Natalia, Sergey Kanurny, Anastasia Gorodnyanskaya, and Anna Persiyanova. "Sustainable Food Systems and Agriculture: The Role of Information and Communication Technologies." *IOP Conference Series: Earth and Environmental Science* 403, no. 1 (2019).

4. التضخم في تكاليف المدخلات الزراعية:

شهدت الأسواق العالمية للمدخلات الزراعية ارتفاعًا حادًا في الأسعار خلال أواخر عام 2021، متأثرةً بعدة عوامل، أبرزها ارتفاع تكاليف الطاقة والغاز الطبيعي، والاضطرابات الناجمة عن جائحة كوفيد-19، والقيود التجارية التي فرضتها بعض الدول المصدرة الرئيسية. وقد كان لارتفاع أسعار الغاز الطبيعي، الذي يُعد عنصرًا أساسيًا في إنتاج العديد من المدخلات الزراعية مثل الأسمدة النيتروجينية، تأثير كبير على الأسواق. فعلى سبيل المثال، ارتفعت الأسعار العالمية لليوريا، وهي إحدى الأسمدة النيتروجينية الرئيسية، إلى نحو 925 دولارًا أمريكيًا للطن المتري الواحد في أبريل 2022، أي ما يقارب أربعة أضعاف متوسط سعرها المسجل في عام2020[1].

ومنذ ذلك الحين، شهدت أسعار بعض المدخلات الزراعية انخفاضًا ملحوظًا، حيث تراجعت أسعار اليوريا بحوالي 380 دولارًا أمريكيًا للطن المتري الواحد بحلول سبتمبر 2023، لكنها لا تزال أعلى بمقدار 1.5 ضعف مقارنة بمستوياتها قبل ثلاث سنوات[2]. وفي ظل هذا الارتفاع الكبير، كان من المتوقع أن ترتفع فاتورة الواردات العالمية من المدخلات الزراعية بنسبة 48% في عام 2022، لتصل إلى 424 مليار دولار أمريكي[3]. وعلى غرار ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية، فإن الزيادة الحادة في أسعار المدخلات الزراعية كانت العامل الأساسي وراء هذا الارتفاع. وقد أدى هذا الوضع إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل، حيث تسبب ارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية، إلى جانب زيادة فاتورة استيراد الأغذية وتراجع قيمة العملات أمام الدولار الأمريكي، في زيادة الضغوط على ميزان المدفوعات لهذه

[1] World Bank, *Commodity Markets Outlook: April 2022* (Washington, DC: World Bank, 2022), 26, https://rb.gy/9gz6ul.

[2] Fertiliser India, "International Fertilizer Price Report: Sept 2023 Updates and Analysis," October 29, 2023, https://rb.gy/toihkq.

[3] FAO, *Food Outlook – Biannual Report on Global Food Markets*, November 2022, Rome: FAO.

الدول. وعلى الرغم من تحسن توفر المدخلات الزراعية على المستوى العالمي، لا تزال ارتفاع تكلفتها وصعوبة الحصول عليها تشكلان تحديًا رئيسيًا، خاصة في البلدان منخفضة الدخل. ويثير هذا الوضع مخاوف من انخفاض استخدام المدخلات الزراعية، مما قد يؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي، وبالتالي تهديد الأمن الغذائي العالمي[1].

المطلب الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي.

1. الناتج المحلي الاجمالي:

ويعرف بأنه مجموع القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما في مدة معينة عادة ما تكون سنة[2]، عادةً سنة أو ربع سنة. يُستخدم كمؤشر رئيسي لقياس أداء الاقتصاد ومستوى النمو الاقتصادي[3]. وهو من المؤشرات المهمة والذي يمكن عن طريقه رصد الوضع الغذائي.

أنواع الناتج المحلي الإجمالي[4]:

- **الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (Nominal GDP):** يتم قياسه بأسعار السوق الحالية، مما يعني أنه يتأثر بالتضخم.
- **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real GDP):** يتم تعديله وفقًا لمستويات التضخم، مما يجعله مؤشرًا أكثر دقة لقياس النمو الاقتصادي الفعلي.

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. "تحديات الأمن الغذائي العالمي ودوافعه." روما، ديسمبر 2023.

[2] واصف الوزني، خالد، وأحمد حسين الرفاعي، *مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق*، ط 3 (عمّان: دار وائل للطباعة والنشر، 1993)، ص 107.

[3] Coyle, D. *GDP: A Brief but Affectionate History*, Princeton: Princeton University Press, 2014.

[4] Stiglitz, J. E., Sen, A., and Fitoussi, J.-P. *Mis-Measuring Our Lives: Why GDP Doesn't Add Up*. New York: The New Press, 2010.

أهمية الناتج المحلي الإجمالي[1]:

مؤشر رئيسي للنمو الاقتصادي: ارتفاعه يدل على توسع الاقتصاد، بينما انخفاضه يشير إلى الركود.

أداة لصناع القرار: يُستخدم في وضع السياسات الاقتصادية والمالية.

مقارنة اقتصادية بين الدول: يساعد في مقارنة الأداء الاقتصادي بين الدول أو خلال فترات زمنية مختلفة.

2. الناتج المحلي الزراعي:

الناتج المحلي الزراعي هو القيمة الإجمالية للسلع والخدمات الزراعية المنتجة داخل حدود دولة معينة خلال فترة زمنية محددة، عادةً سنة أو ربع سنة. يشمل الإنتاج النباتي، الإنتاج الحيواني، مصايد الأسماك، والغابات[2].

أهمية الناتج المحلي الزراعي[3]:

- مؤشر رئيسي للأمن الغذائي والاستدامة الاقتصادية :ارتفاعه يعكس تحسن الإنتاجية الزراعية وتأمين الغذاء للسكان.
- يحدد مدى مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني :يمكن أن يكون القطاع الزراعي أساسياً في الدول النامية، حيث يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي.
- يرتبط بالاستدامة البيئية والتغير المناخي :لأن النمو الزراعي يعتمد على الموارد الطبيعية مثل التربة والمياه والمناخ.

[1] Fleurbaey, M., and Blanchet, D. *Beyond GDP: Measuring Welfare and Assessing Sustainability*, Oxford: Oxford University Press, 2013.

[2] Food and Agriculture Organization (FAO), *Measuring Agricultural Productivity and GDP*, FAO Reports, 2021.

[3] World Bank, *Agriculture and Economic Development*, World Bank Publications, 2022.

3. مؤشر الاكتفاء الذاتي من مجموع السلع الغذائية:

يعد مؤشر الاكتفاء الذاتي مقياسًا مهمًا لتقييم قدرة الدولة على تلبية احتياجاتها الغذائية من خلال الإنتاج المحلي، مع تقليل الاعتماد على الواردات. يُحسب هذا المؤشر من خلال قسمة إجمالي الإنتاج الغذائي المقدر من السعرات الحرارية على إجمالي الطلب المقدر على السعرات الحرارية في الدولة خلال سنة معينة.

تشير قيمة المؤشر التي تساوي 1 أو أكثر إلى أن الدولة مكتفية ذاتيًا من حيث توافر الغذاء، في حين أن القيمة التي تقل عن 1 تعكس اعتمادًا على مصادر غذائية خارجية. تعكس القيم المرتفعة لمؤشر الاكتفاء الذاتي قدرة الدولة على إنتاج ما يكفي من الغذاء لتلبية احتياجات سكانها، مما يقلل من الاعتماد على الأسواق الدولية ويحمي الاقتصاد الوطني من تقلبات الأسعار العالمية واضطرابات سلاسل الإمداد. وعلى العكس من ذلك، فإن القيم المنخفضة لمؤشر الاكتفاء الذاتي تدل على زيادة الاعتماد على الواردات، مما يجعل الأمن الغذائي أكثر عرضة للتغيرات الاقتصادية والتجارية والمناخية. تتأثر قيمة المؤشر بعدة عوامل، من أبرزها قدرة القطاع الزراعي على الإنتاج، وتوافر الموارد الطبيعية مثل المياه والأراضي الصالحة للزراعة، ومدى تبني التقنيات الحديثة، والسياسات الزراعية والتجارية المتبعة. لذلك، فإن تعزيز الإنتاج المحلي من خلال تحسين الإنتاجية، ودعم الابتكار الزراعي، وتطوير سلاسل الإمداد المحلية يُعد من بين الاستراتيجيات الأكثر فاعلية في زيادة مستوى الاكتفاء الذاتي وتعزيز استدامة الأمن الغذائي[1].

[1] Areidy Beltran-Peña et al., "Future Food–Energy–Water Nexus in the United States: Climate Change Impacts on Corn Production," *Environmental Research Letters* 15, no. 9 (2020): 095004.

4. مؤشر الواردات الغذائية:

يعد مؤشر الواردات الغذائية مقياسًا مهمًا يُستخدم لقياس مستوى الاعتماد على الواردات لتلبية احتياجات البلد من الغذاء. يعكس هذا المؤشر نسبة المنتجات الغذائية المستوردة إلى إجمالي استهلاك الغذاء في الدولة. ويعد أداة حيوية لتقييم استدامة الأمن الغذائي في الدول التي تعتمد بشكل كبير على المصادر الخارجية لتلبية احتياجاتها الغذائية. تشير القيم المرتفعة لمؤشر الواردات الغذائية إلى الاعتماد الكبير على الأسواق العالمية للغذاء، مما قد يعرض الدولة لمخاطر متعددة تتعلق بتقلبات الأسواق الدولية، مثل زيادة الأسعار أو اضطرابات في سلاسل الإمداد. كما يمكن أن يشكل هذا الاعتماد تحديات اقتصادية في حال حدوث اضطرابات تجارية أو تقلبات في العملات. من ناحية أخرى، تشير القيم المنخفضة لهذا المؤشر إلى قدرة أكبر للبلد على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، مما يعزز من أمنه الغذائي ويقلل من المخاطر المرتبطة بالاعتماد على الواردات. يتأثر مؤشر الواردات الغذائية بعدة عوامل، بما في ذلك السياسات التجارية، والقدرة الإنتاجية المحلية، والظروف المناخية، والاتفاقيات الدولية. ولتحقيق توازن بين استدامة الغذاء واستقرار الأسعار، تسعى العديد من الدول إلى تحسين الإنتاج المحلي وزيادة قدرتها على تلبية احتياجاتها الغذائية من خلال الاستثمارات في القطاع الزراعي، بالإضافة إلى تنويع مصادر الواردات لتقليل الاعتماد على مصدر واحد[1].

[1] European Commission: Directorate-General for Agriculture and Rural Development, *Study on Agri-Food Imports and Their Role in the EU Supply Chains – Executive Summary* (Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2022), https://tinyurl.com/hymcnze2.

5. مؤشر الأمن الغذائي العالمي:

يُعد هذا المؤشر أداة تقييمية مهمة لقياس مستوى الأمن الغذائي في مختلف دول العالم، ويشمل تقييم 113 دولة بناءً على مجموعة من المؤشرات التي تعكس قدرة الدول على توفير غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ لسكانها[1].

يأخذ المؤشر في الحسبان عدة عوامل رئيسية، مثل:

1. **الوصول إلى الغذاء:** يتضمن القدرة الاقتصادية على شراء الغذاء، بما في ذلك تحليل الأسعار، والتوزيع، والقدرة الشرائية للأفراد.
2. **استدامة النظام الغذائي:** يقيس قدرة الدول على إنتاج الغذاء بطريقة مستدامة دون التأثير الكبير على البيئة أو الموارد الطبيعية.
3. **جودة التغذية:** يتناول أنواع الغذاء المتاحة ومدى تغطيتها للاحتياجات التغذوية للسكان.
4. **القدرة على الصمود:** يقيس قدرة النظام الغذائي على الصمود في مواجهة الأزمات مثل الحروب أو الكوارث الطبيعية.

يُعتبر هذا المؤشر مرجعًا هامًا في تقييم استراتيجيات الأمن الغذائي عالميًا، ويُستخدم من قبل الحكومات، المنظمات غير الحكومية، والمحللين لتوجيه السياسات وتحسين استراتيجيات الأمن الغذائي في الدول المختلفة.

[1] Carey Gillam, "U.S., Denmark Top Ranking of World's Most 'Food-Secure' Countries," *Reuters*, July 10, 2012.

المبحث الثالث: المقاربات والنظريات المفسرة للأمن الغذائي.

هناك العديد من النظريات التي تفسر الأمن الغذائي، ويمكن توضيحها على النحو التالي:

المطلب الأول: النظريات المفسرة للأمن الغذائي.

إن التصور النظري للأمن الغذائي كان نتيجة لتطور الدراسات الأمنية أثناء الحرب الباردة وبعدها، حيث كانت النظريات في البداية تركز على تحقيق الأمن من خلال استخدام القوة العسكرية وذلك وفق المنظور الواقعي. وبحسب "النظرية الواقعية"، فإن الدولة هي الفاعل الرئيس والوحيد، وهي تتحرك وفق إدراكها لمصلحتها والمتمثلة في المحافظة على أمنها، مما يتطلب ضرورة الاستحواذ على القوة واستخدامها عند اللزوم. وبالتالي فإن الأمن المستهدف يتمثل في أمن الدولة الذي يضمن تحقيق التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة. هذا وقد اعتبر "كينيث والتز" زعيم الواقعية الجديدة بأن بنية النظام الدولي هي بنية فوضوية تحكمها مبدأ "كل لنفسه"، وهذه الفوضوية تتسم بعدم الاستقرار مما يؤدي إلى حدوث العنف نتيجة تهديدات مما يفرض على الدول في هذه الحالة اللجوء إلى استخدام القوة بهدف تحقيق الأمن، فأمن الدولة هو الغاية الأسمى التي تسعى إلى تحقيقها حسب هذه النظرية[1].

أما "النظرية الليبرالية"، فقد قامت بانتقاد التصور الواقعي حيث ترفض فكرة أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وأن أمنها لا يقتصر على البعد العسكري فحسب، بل يتعداه إلى أبعاد أخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية. ويركز الليبراليون على فكرتين رئيسيتين في طرحهم وهما فكرة الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي، حيث يتطلب حسب هذا التصور إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تعمل على تحقيق الأمن من خلال التعاون والتحالف المتبادل بين مختلف الفاعلين في النظام الدولي، وذلك بهدف تقليل حالات النزاعات والصراعات ونشر الديمقراطية. وعليه فإن النظرية الليبرالية أعطت تصورًا مختلفًا للأمن من خلال تأكيدها

[1]Kenneth Waltz, *Theory of International Politics* (Reading, MA: Addison-Wesley, 1979), 74-78.

على وجود عدة فواعل عكس التصور الواقعي الذي ركز على أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية[1].

أما فيما يتعلق بالمنظورات الحديثة، مثل "البنائية" مثلاً، فقد قدمت تصورات مختلفة عن التصورات السابقة. وفق التصور البنائي، فإن بنية النظام الدولي هي بنية اجتماعية والفوضى الدولية والبحث عن القوة هي من تكوين صناع القرار وليس حقائق موضوعية. وبالتالي، فالدول تصنع محيطها نتيجة إدراكها. وتعتبر البنائية أن القيم والمعايير الثقافية والأيديولوجية والهوياتية لها القدرة على صبغ هوية النظام الدولي بما يسمح بتحقيق الاستقرار ويخفف من النزاعات والصراعات بفضل حنكة ورشادة صناع القرار[2].

أما "مدرسة كوبنهاغن" بزعامة "باري بوزان"، فنتيجة للتغيرات الجديدة التي حدثت على الساحة الدولية من خلال ظهور تهديدات جديدة إلى جانب التهديدات العسكرية، فقد ركزت على أهمية توسيع مجال البحث في هذا الحقل ليشمل قطاعات أخرى غير عسكرية كالقطاع السياسي والاقتصادي والمجتمعي. وعليه، فإن الفضل لهذه النظرية يعود في تطوير مفهوم الأمن المجتمعي والأمننة، كما وسعت في مفهوم الأمن التقليدي ليشمل مختلف المجالات الأخرى منها الأمن الغذائي موضوع دراستنا، وفي نفس الوقت حافظت هذه المدرسة على الفصل بين الدولة كوحدة تحليل أساسية[3].

أما "المنظور النقدي"، فيقدم تصورًا قائمًا على مفهوم التحرر ويقصدون به ضرورة تحرير الشعوب من مختلف القيود التي تثبط مسعاهم نحو تحديد اختياراتهم. وتتمثل القيود في الحرب والفقر والاضطهاد والجهل والأمية...وبالتالي يصل النقديون إلى إجابة عن تساؤلاتهم حيث يعتبرون أن الفرد، أي الإنسان، هو الموضوع الأساسي والمرجعي للأمن ويجب ضمان

[1] جودة عبد الخالق، وكريمة كريم، "الأمن الغذائي العربي: ثنائية الغذاء والنفط"، *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*، 2014، 55 – 57.

[2] Barry Buzan, *The International Security Studies Reader* (London: Routledge, 2001).

[3] Barry Buzan, Ole Wæver, and Jaap de Wilde, *Security: A New Framework for Analysis* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1998).

حرياته من جميع القيود. ويعتبرون أن الدولة هي التي تقيد حرية الأفراد، ويرون بأن الدول ما هي إلا وسيلة من الوسائل الموجودة من أجل تحقيق أمن أفرادها وضمان رفاههم. ضمان أمن الأفراد سيحقق كنتيجة حتمية الأمن العالمي حسب تصورهم. وعليه، فقد دعا أنصار هذا الاتجاه إلى تجاوز الطرح التقليدي للأمن إلى تبني أفكار ومفاهيم أخرى كالأمن الإقليمي، والأمن المتكامل، والأمن المشترك، والأمن الإنساني مطالبين بضرورة التركيز على البعد الاقتصادي من خلال تحقيق التنمية عبر القضاء على الفقر والجوع وضمان الرفاهية لتجنب حدوث الثورات والنزاعات[1].

أما "الاتجاه النسوي"، فيرى وفق هذا التصور ضرورة التقليل من استخدام القوة وذلك من خلال إشراك المرأة في العلاقات الدولية من أجل تلطيف الوضع السائد في النظام الدولي نتيجة التصرفات الأنانية من قبل الرجال الذين عملوا على خلق المزيد من التوترات والحروب. مشاركة المرأة حسب هذا الاتجاه ستسمح بنشر الأمن والسلام وذلك نتيجة طبيعة المرأة المحبة للسلام والكارهة للحروب والصراعات[2].

أما فيما يتعلق بمقاربة "الأمن الإنساني"، نتيجة لمختلف التحولات التي طرأت على النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة مثل العولمة وانتشار ظواهر اجتماعية كالفقر والجوع والهجرة وضعف التنمية وزيادة بروز دور المنظمات غير الحكومية، ظهرت مقاربة الأمن الإنساني والأمن العالمي. ركزت مقاربة الأمن الإنساني على الفرد وليس الدولة كوحدة أساسية، وأكدت على أن أية سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف منها تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة. وفق هذا التصور، يجب إعادة الاهتمام بالعنصر البشري من خلال توفير مختلف الاحتياجات الضرورية من غذاء وطمأنينة والقضاء على الفقر والهجرة. وبحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2002، فإن الأمن الإنساني يعني السلامة من التهديدات المزمنة

[1] Barry Buzan, *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2001).

[2] جودة عبد الخالق، "الأمن الغذائي في العلاقات الدولية: ضرورة إشراك المرأة"، *دراسات المرأة العربية*، 2015، 23-25.

من الجوع والمرض والقمع، وكذا الحماية من الاضطرابات المؤلمة في أنماط الحياة اليومية. ووفقًا لهذا البرنامج، تم تحديد سبع أبعاد أساسية للأمن الإنساني وهي: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي، والأمن السياسي[1].

المطلب الثاني: المقتربات النظرية لبناء الأمن الغذائي.

تعددت المقاربات النظرية التي حاولت تقديم نماذج وحلول لبناء الأمن الغذائي وتحقيقه، حيث أن هناك من هذه المقاربات من ركزت على تطور مراحل بناء وتحقيق الأمن الغذائي وعلى ترتيب مستويات الأمن الغذائي، أي من المستوى الفردي، ثم الوطني، فالإقليمي، فالدولي. في حين ركزت مقاربات أخرى على كيفية حصول الأفراد على الغذاء في مختلف الأوقات، وذلك بهدف محاربة المجاعة لبناء الأمن الغذائي. وعليه، تتمثل أهم مقاربات بناء الأمن الغذائي بالنسبة لكل دولة فيما يلي:

أ- المقاربة النيو ليبرالية:(Neo-liberalism Approach)

يقوم النظام النيو ليبرالي على تحرير التجارة بين الدول وقواعد الاستثمار، وزيادة تحرير الاقتصاد العالمي، وتخفيض الإنفاق العام والخدمات الاجتماعية، وفتح الحسابات المالية وأرصدة رأس المال، وإزالة الحسابات الأجنبية وتقييد الصرف، وخصخصة الخدمات المملوكة للحكومة، والتحول نحو الأساليب الطوعية للتنمية الذاتية للصناعة، والغاء شرعية الحركة النقابية، والتخفيضات الضريبية. وعليه، فإن النظام النيو ليبرالي العالمي يقوم على مجموعة من الأسس والركائز المهمة التي لا يمكن إغفالها، وتتمثل فيما يلي:

[1] UNDP, *Human Development Report 2002* (New York: United Nations Development Programme, 2002), 110-112.

- وجود فواعل أخرى في العلاقات الدولية إلى جانب الدولة، فهذه الأخيرة ليست الفاعل الوحيد المؤثر في العلاقات الدولية، وعليه فإن هذه الفواعل يمكنها التأثير على بناء الأمن الغذائي.
- هناك أفكار ليبرالية جديدة مثل فكرة الاعتماد المتبادل بين الدول، التي تم تطويرها إلى فكرة الاعتماد المتبادل المركب، وذلك نتيجة للطبيعة المعقدة للعلاقة بين الفواعل المختلفة، وأي انسحاب من هذه الفواعل سيؤدي إلى نتائج وخيمة.
- ضرورة الاعتماد على فكرة خصخصة العملية الإنتاجية وضمان عدم ممارسة مؤسسات الدولة للاحتكار لهذه العملية.
- يقر الأب الروحي للنظرية النيو ليبرالية "فريدريش فون هايك" بضرورة عدم تدخل الدولة في اقتصادها الوطني، لأن تدخل الدولة سيتسبب في حدوث أزمات اقتصادية خطيرة مثل الركود والكساد والفساد.

وفقًا للمقاربة النيو ليبرالية، يجب على الدول أن تقوم بخصخصة إنتاجها من السلع الغذائية المختلفة، وذلك بطريقة تنافسية بين الشركات بهدف زيادة جودة وكفاءة هذه المنتجات. كما يقر هذا المقترب بضرورة منح المزيد من الحرية والصلاحيات للأفراد من أجل زيادة قدرتهم الإنتاجية الفردية بما يضمن لهم تحقيق أمنهم الغذائي بأنفسهم[1].

ب- مقاربة التحديث:(Modernization Approach)

يعود تاريخ مقاربة التحديث إلى نهاية فترة الخمسينات من القرن العشرين، وظهرت نتيجة لتطور مقاربات ومفاهيم جديدة، منها التحول في مسار العملية التنموية من الصور المتردية للتنمية إلى التوجه نحو تطوير التنمية وإصلاح آلياتها، وذلك من خلال التوجه لاستخدام

[1] محمد النميري، "النيوليبرالية في العالم العربي: تأثيراتها على الأمن الغذائي،" *مجلة الاقتصاد والتنمية*، (2022) : 45-47.

التكنولوجيات المتطورة والعصرية بهدف تعزيز العملية التنموية في العالم بشكل عام وفي الدول النامية بشكل خاص. وحسب أنصار مقاربة التحديث، فإن تحقيق التنمية الزراعية وتحسين مسارها بهدف تحقيق الأمن الغذائي يتم من خلال نشر وتعميم التكنولوجيا والوسائل المتطورة في الزراعة، ما يسمح بزيادة الإنتاجية بشكل سريع وكبير. ومن بين آثار مقاربة التحديث على بناء الأمن الغذائي:

- ضرورة النهوض بالزراعة المحلية وتطويرها بهدف تحقيق الأمن الغذائي الفعلي لكل دولة.
- زيادة الاهتمام بعصرنة وتطوير النظام العالمي المتعلق بالأمن الغذائي.
- زيادة دور الدول ومؤسساتها في تفعيل سبل وآليات تساعد على تمكين الأفراد من الحصول على الغذاء الصحي اللازم.
- ضرورة أن تقتدي دول العالم الثالث بتجارب وخبرات الدول المتقدمة في المجال الزراعي.

وفقًا للمقاربة، يمكن أن تتبنى الدول العربية مثل هذه التكنولوجيا الحديثة لتطوير الزراعة، وهو ما أكده العديد من الدراسات الحديثة حول استخدام التكنولوجيا في الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي[1].

ج- مقاربة التبعية:(Dependency Approach)

ظهرت مقاربة التبعية في نهاية سنوات الستينيات من القرن العشرين، وذلك نتيجة لاستجابة للأزمة المالية التي حدثت في أمريكا. وحسب هذا المقترب، فإن من أسباب عدم تحقيق التنمية في العديد من الدول يعود بالدرجة الأولى إلى الأسباب والعوامل الداخلية المرتبطة بالجوانب الثقافية والقانونية وكذلك المشاكل المتعلقة بمسألة الهوية وتأثر أنظمة الحكم بالإمبريالية،

[1] عبد الله النعيمي، "مقاربة التحديث والتنمية الزراعية في الدول العربية،" *مجلة دراسات التنمية*، (2021): 59-62.

وكذلك إلى الأسباب الخارجية الأخرى المرتبطة بالاستعمار والتحالفات المرتبطة به. وبحسب هذا المقترب، حتى تتمكن الدول من تجاوز هذه المشاكل والعقبات، ينبغي عليها التخلي عن التبعية بمختلف أشكالها وصورها مع ضرورة أن تتبنى هذه الدول أسلوب التعاون الدولي الذي يقوم بصفة أساسية على مبدأ المساواة في السيادة بين مختلف الدول. ومن بين تجليات وآثار التي يؤثر بها مقترب التبعية على قضية بناء الأمن الغذائي وتحقيقه:

- ضرورة أن تعتمد الدول على القطاع الزراعي كقاعدة أساسية لتحقيق التنمية.
- اعتماد الدول على إنتاجها المحلي من الغذاء وذلك بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي دون اللجوء إلى الاستيراد من الخارج.
- يقر مقترب التبعية بأهمية الاعتماد على الوسائل التكنولوجية في عملية إنتاج الزراعة.
- ضرورة إدماج المرأة الريفية في العمل الفلاحي وذلك من خلال تحفيزها ماديًا ومعنويًا، وذلك لما للمرأة من أهمية في بناء الأمن الغذائي.
- ضرورة أن تعمل الدول المتطورة على تقديم المساعدات التنموية للدول المحتاجة، مع أنه تعتبر هذه المساعدات في كثير من الأحيان بمثابة ضغوط وشروط تضعها الدول المتقدمة على الدول النامية، وبالتالي فإن لهذه المساعدات سلبيات أكثر من إيجابياتها.

تشير المراجع إلى أن ضمان الاكتفاء الذاتي من الغذاء يشكل جزءًا أساسيًا من بناء الأمن الغذائي، وهو ما تطرحه دراسات أخرى في السياقات العربية[1].

د- مقاربة الاستحقاقات:(Amartya Sen Approach)

يركز مقترب الاستحقاق على فكرة رئيسية وهي مد حصول الأفراد على الغذاء. وفقًا لـ "Amartya Sen"، فإن أسباب حدوث المجاعات في العالم والتي تؤدي إلى الوفاة ليست بسبب عدم توفر الغذاء، وإنما سببها هو عدم قدرة الأفراد على الحصول على الغذاء اللازم

[1] Ahmed Zaki, "Dependency Theory and Food Security in the Arab World," Arab Studies Quarterly, 2018, p. 115-118.

لهم لتلبية احتياجاتهم الضرورية. وعليه، فإن هذا السبب يشكل التحدي الرئيسي لتحقيق الأمن الغذائي بالنسبة لكل الدول. كما أن غياب العدالة الاجتماعية في توفير الموارد والتكنولوجيا والبرامج الغذائية لكل أفراد المجتمع يؤدي إلى اللا أمن الغذائي. ومن أجل التغلب على هذه العقبات، يجب منح الاستحقاقات، والتي يقصد بها الاحتياجات الضرورية التي تضمن الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية وتحقق العدالة الاجتماعية. وبالنسبة للاستحقاقات الغذائية عند "Sen"، فتركز على محورين أساسيين، الأول هو حق كل شخص في الحصول على ما يحتاج من غذاء، وهو حق مشروع يحق لكل فرد أن يطالب به من مختلف المؤسسات والدول. ووفقًا لهذا المقترب، فقد تطور هذا المحور من التركيز فقط على توفير الغذاء دون اهتمام بكيفية الحصول عليه، إلى ضرورة الاهتمام بكيفية الحصول عليه. كما ركز على أهمية توفير الغذاء على جميع المستويات بالنسبة للأفراد والدولة على حد سواء، أي أن بناء الأمن الغذائي يتحقق من خلال بناء الأمن الغذائي الفردي ثم الأسري ثم الوطني، وصولًا لبناء الأمن الغذائي العالمي. أما المحور الثاني فيركز على الاستحقاقات الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان، والمتمثلة بشكل أساسي في زيادة معدل الدخل، لأن حدوث المجاعات مرتبط في الكثير من الأحيان بمستوى الدخل المتدني، مما يؤثر سلبًا على قدرة الأفراد على الوصول والحصول على الغذاء[1].

[1] Amartya sen, "Development as Freedom," Oxford University Press, 1999, p. 123-125.

خلاصة:

أفضى التحليل النظري والمفاهيمي للأمن الغذائي إلى جملة من النتائج الأساسية. أولًا، تبيّن أن الأمن الغذائي لم يعد مفهومًا تقنيًا مرتبطًا بزيادة الإنتاج الزراعي فحسب، بل تحوّل إلى قضية استراتيجية مركبة تتقاطع فيها الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والبيئية، ما يجعله جزءًا لا يتجزأ من منظومة الأمن الشامل للدولة.

ثانيًا، أظهر الفصل أن اختلال أحد أبعاد الأمن الغذائي (التوافر، الوصول، الاستقرار، الجودة والسلامة) كفيل بإضعاف المنظومة الغذائية ككل، وهو ما يؤكد الطابع التكاملي لهذه الأبعاد، ويفرض ضرورة تبني سياسات شمولية بدل المعالجات الجزئية أو القطاعية.

ثالثًا، كشفت مؤشرات قياس الأمن الغذائي عن دورها المحوري في تشخيص واقع النظم الغذائية وتحديد مكامن الهشاشة البنيوية، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على الخارج لتأمين احتياجاتها الغذائية، ما يجعل هذه المؤشرات أداة تحليلية أساسية في صياغة السياسات العامة وتقييم فعاليتها.

رابعًا، أبانت المقاربات والنظريات المفسِّرة للأمن الغذائي عن اختلاف جوهري في فهم مصادر التهديد وسبل المعالجة؛ إذ تركّز المقاربات التقليدية على البعد السيادي والاستراتيجي، في حين تُبرز مقاربات الأمن الإنساني مركزية الفرد وحقه في الغذاء، وهو ما يعكس تعقيد الظاهرة واستحالة مقاربتها من منظور نظري واحد.

وعليه، يخلص الفصل إلى أن معالجة إشكالية الأمن الغذائي تستوجب مقاربة متعددة المستويات، تجمع بين الرؤية الاستراتيجية للدولة والبعد الإنساني التنموي، وتشكل هذه النتائج إطارًا تحليليًا مرجعيًا سيتم توظيفه في الفصول اللاحقة عند دراسة السياسات والاستراتيجيات العربية في مجال تعزيز الأمن الغذائي وتقييم مدى نجاعتها في مواجهة التحديات الراهنة.

الفصل الثاني:
الأمن الغذائي في العالم العربي.

تواجه دول العالم العربي تحديات كثيرة من أجل تأمين غذائها، مما يجعل من الضروري التوقف عند واقع الأمن الغذائي في هذه المنطقة، وتقييم مدى قدرة دولها على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الاستيراد. في هذا السياق، لا يمكن الحديث عن الأمن الغذائي في العالم العربي دون البحث في الاستراتيجيات والسياسات التي قد تساعد في تحقيقه وتعزيزه.

ينقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، حيث يناقش المبحث الأول مقومات الأمن الغذائي العربي. ويتناول المبحث الثاني قراءة لواقع الأمن الغذائي في الدول العربية، أما المبحث الثاني فأما المبحث الثالث فيناقش أبرز الاستراتيجيات المعتمدة لتعزيز الأمن الغذائي. بينما يناقش المبحث الرابع التحديات المختلفة التي تواجه الأمن الغذاء في العالم العربي.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم صورة واضحة عن الوضع الغذائي في العالم العربي، واستعراض الحلول القابلة للتطبيق التي قد تسهم في تعزيز الأمن الغذائي وضمان استدامته، بما ينعكس إيجابًا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

المبحث الأول: مقومات الأمن الغذائي العربي.

تلعب الإمكانات الطبيعية والبشرية والمالية دورًا أساسيًا في تحقيق الأمن الغذائي، شريطة تبني سياسات وبرامج فعالة تضمن الاستفادة المثلى من هذه الموارد. وتتمتع الدول العربية بإمكانات طبيعية وبشرية كبيرة يمكن استثمارها لتعزيز الأمن الغذائي، غير أن تحقيق ذلك يتطلب استراتيجيات واضحة وإرادة سياسية جادة. وتتمثل أبرز هذه المقومات فيما يلي:

المطلب الأول: المقومات الجغرافية.

1. الموقع الجغرافي:

يُعدّ الموقع الجغرافي أحد المقومات الطبيعية البارزة التي يمكن أن تسهم بفعالية في دعم الأمن الغذائي في العالم العربي، لا سيما في ظل ما يتمتع به من خصائص استراتيجية فريدة. فالوطن العربي يمتد جغرافيًا من المحيط الأطلسي غربًا إلى الخليج العربي شرقًا، ومن البحر الأبيض المتوسط شمالًا إلى عمق إفريقيا جنوبًا، على مساحة شاسعة تتجاوز 13 مليون كيلومتر مربع. هذا الامتداد يمنحه تنوعًا مناخيًا وبيئيًا واسعًا يتيح إمكانيات كبيرة في الزراعة والإنتاج الغذائي، بدءًا من المناطق ذات المناخ المتوسطي في الشمال، إلى المناخات المدارية والرطبة في الجنوب، مرورًا بالمناطق الصحراوية وشبه الجافة. كما يشرف العالم العربي على عدد من أهم الممرات البحرية العالمية، مثل مضيق جبل طارق، قناة السويس، ومضيق باب المندب، ما يمنحه موقعًا حيويًا في خريطة التجارة العالمية للغذاء[1]. ويعزز هذا الموقع فرص التكامل الإقليمي في الإنتاج الزراعي والغذائي بين دول المنطقة، عبر الاستفادة من الفوارق البيئية والإمكانات المحلية المتنوعة، فضلًا عن تسهيل التبادل التجاري وانسيابية الإمدادات الغذائية في حالات

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، *التقرير السنوي للأمن الغذائي العربي* (الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2021)، 18–20.

الأزمات. ويُمكن لهذا الموقع أن يكون ركيزة أساسية لبناء منظومة أمن غذائي عربي متكاملة، شريطة استغلاله في إطار استراتيجيات تنموية مستدامة تقوم على التعاون بين الدول، وتكامل الأدوار الإنتاجية والخدمية، وتحسين البنية التحتية المتعلقة بالنقل والتخزين والأسواق.

2. المساحة:

يمتد الوطن العربي على مساحة جغرافية شاسعة تقدَّر بنحو 14,291,469 كيلومترًا مربعًا، وهو ما يعادل حوالي 10.2% من مساحة اليابسة على سطح الكرة الأرضية[1]، ما يجعله من بين أكبر التجمّعات الإقليمية المتّصلة جغرافيًا على مستوى العالم. وتتوزع هذه المساحة بين قارتي إفريقيا وآسيا، حيث تقع النسبة الأكبر منها، بنحو 78%، في القارة الإفريقية وتشمل دولًا مثل الجزائر، والسودان، وليبيا، ومصر، في حين يشكّل القسم الآسيوي، الذي يضم دول الخليج والمشرق العربي، النسبة المتبقية البالغة نحو 22%[2].

ويتميّز هذا الامتداد الجغرافي باتصاله المتنوع من حيث البيئات المناخية، غير أن معظم أراضيه تتصف بالجفاف الشديد. إذ إن أكثر من 90% من مساحة الوطن العربي تقع ضمن مناطق تصنّف مناخيًا بأنها إما جافة أو شبه جافة أو شبه رطبة منخفضة الرطوبة[3]، ما يضع الدول العربية أمام تحديات بيئية وتنموية كبيرة تتعلق بندرة المياه، وتدهور التربة، وتكرار موجات الجفاف. وتغلب الطابع الصحراوي على جغرافية المنطقة، حيث تمتد الصحراء الكبرى في شمال

[1] UNCCD, *Desertification in the Arab Region: Analysis of current status and trends*, *Journal of Arid Environments* 51, no. 2 (2002): 2.

[2] M. Shobrak et al., *Biogeography and Conservation in the Arabian Peninsula: A Present Perspective* (2024): 6, https://tinyurl.com/5ymaevsa.

[3] A.A. Abahussain, S.L. Al-Rowaily, A.A. El-Khatib, and A.A. Alatar, "Desertification in the Arab Region: Analysis of Current Status and Trends," *Journal of Arid Environments* 51, no. 2 (2002): 369–85, https://tinyurl.com/hdktaae6.

إفريقيا على أكثر من 9 مليون كيلومتر مربع، بينما تغطي صحراء الربع الخالي في شبه الجزيرة العربية نحو 650,000 كيلومتر مربع[1].

هذا الامتداد الجغرافي يمنح العالم العربي أهمية استراتيجية كبيرة، فهو يحتضن عدة ممرات مائية دولية بالغة الأهمية مثل قناة السويس التي تربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر، ومضيق هرمز الذي يمر عبره ما يقرب من خُمس تجارة النفط العالمية، ومضيق باب المندب الذي يربط خليج عدن بالبحر الأحمر[2]. غير أن هذه المزايا الجغرافية لا تُقابل دائمًا بكفاءة في استغلال الموارد أو توزيع التنمية، إذ يُظهر التوزيع الديمغرافي في العالم العربي تركزًا شديدًا في مناطق محدودة، لا تتجاوز أحيانًا 10% من المساحة الكلية، وتحديدًا في المناطق الساحلية وحول الأنهار الكبرى مثل النيل ودجلة والفرات، في حين تبقى المساحات الصحراوية الشاسعة ذات كثافة سكانية ضعيفة أو شبه معدومة[3].

هذا التباين بين الامتداد الجغرافي الهائل من جهة، والمحدودية البيئية والكثافة السكانية من جهة أخرى، يفرض على صانعي القرار في الدول العربية ضرورة تبنّي استراتيجيات متكاملة للتخطيط الإقليمي والتنمية المستدامة، تأخذ في الحسبان الخصائص الطبوغرافية والمناخية الفريدة لكل منطقة، وتعزّز من قدرة المجتمعات على التكيّف مع التحديات البيئية.

3. المناخ:

إن الامتداد الكبير للمنطقة العربية على درجات العرض أسهم في تنوع المناخ وتمايز الغطاء النباتي، ويمكن تحديد الملامح العامة للمناخ في المنطقة العربية بأنه دافيئ عمومًا، وقلما يهبط متوسط درجات الحرارة فيه عن 10 درجات مئوية، وتسيطر الصفة القارية فيها، لضعف

[1] Abahussain et al., "Desertification in the Arab Region," 370–72.

[2] George Joffé, "The Arab World: Geopolitical Challenges," *Mediterranean Politics* 9, no. 2 (2004): 189–94.

[3] Shobrak et al., *Biogeography and Conservation*, 8.

تأثير المسطحات المائية بها، وقلة الأذرع المائية التي تخترقها، فتقل الفرقو الحرارية اليومية والفصلية في جنوبها وشمالها، وتزداد في وسطها، والمنطقة العربية فقيرة عمومًا بالأمطار، حيث يحصل 5 % فقط من مساحتها على معدل أمطار يزيد عن 500 ملم سنويًا، بينما 75 % من مساحتها تقل معدلات أمطارها عن 200 ملم سنويًا، كما يلاحظ تذبذب في كيات ومواعيد الهطول[1].

تسهم جملة من العوامل في تنوع وتمايز خصائص المناخ في المنطقة العربية، وهي[2]:

- **الموقع الجغرافي:**

ينعكس امتداد المنطقة العربية على دوائر العرض من 2 جنوبًا حتى 38 شمالًا على شدة الإشعاع الشمسي ودرجات الحرارة، ونظام الضغوط الجوية والرياح، وعلى كمية ونظام الهطول السائد.

- **الإشعاع الشمسي:**

تتزايد كمية الإشعاع الشمسي الواصلة إلى الأرض من الشمال نحو الجنوب، حيث تصبح هذه الأشعة عمودية أو قريبة من العمودية طوال السنة في جنوب جمهورية السوادن، وبما أن درجة الحرارة تتزايد طردًا مع تزايد كمية الإشعاع، فيكون متوسط درجة الحرارة شتاءً في أجزاء من المنطقة العربية الشمالية بين 6 و15 °م ليرتفع في جنوبها إلى أكثر من 25 °م، وفي الصيف لا يزيد متوسط درجة الحرارة في الشمال على 30°، لكنها ترتفع في الأجزاء الوسطى إلى 35°، كما في جنوب الجزائر، بفعل سيادة الظروف الصحراوية، لكنها تعتدل نسبيًا في جنوبي السودان والصومال، نتيجة توافق سقوط الأمطار في فصل الصيف، وانتشاء الغطاء النباتي.

[1] المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغيُّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثُّر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، *اتجاهات تغير المناخ في المنطقة العربية وأثرها على الموارد المائية*، تقرير تقني، 2018، ص. 10.

[2] المرجع نفسه.

أما عن الأقاليم المناخية في العالم العربي، فيمكن تقسيمها إلى[1]:

أ) **الإقليم المتوسطي:**

يمتد إلى الشمال من دائرة العرض 30° شمالاً، وينتشر في الدول العربية المحيطة بالبحر المتوسط بالإضافة إلى العراق. يتميز بصيف طويل حار وجاف، وشتاء معتدل ماطر، تزداد فيه الأمطار على المرتفعات، وقد تتساقط الثلوج. درجات الحرارة معتدلة قرب البحر على مدار العام، وتزداد الحرارة كلما ابتعدنا عن الساحل. الغطاء النباتي الطبيعي في هذا الإقليم عبارة عن غابات متوسطة دائمة الخضرة، فيما تنمو شجيرات الماكي على الارتفاعات الأقل، وتكثر الأعشاب مثل الأقحوان والزنبق والريحان في المناطق المنخفضة. يفصل الإقليم المتوسطي عن الإقليم الصحراوي منطقة انتقالية تسمى السهوب.

ب) **الإقليم الصحراوي:**

يمتد بين دائرتي العرض 18° و30° شمالاً، ويشغل هذا الإقليم أكثر من 80% من مساحة المنطقة العربية، ويعد أكثر أجزاء المنطقة حرارة في الصيف، حيث تصل الحرارة في ليبيا إلى 58°م، وتنخفض إلى حوالي 10°م في فصل الشتاء. تهطل الأمطار الشتوية على الأجزاء الشمالية من هذا الإقليم، والأمطار الصيفية على الأجزاء الجنوبية، وتزيد كمية الأمطار في هذا الإقليم على 25 مم سنويًا. تتشابه نباتات هذا الإقليم في الشمال مع نباتات الإقليم المتوسطي، وفي الجنوب مع نباتات الإقليم المداري، كالتين الشوكي والنخيل والأعشاب المتحملة للجفاف كالشيح والقيصوم.

[1] المرجع السابق.

ت) الإقليم المداري:

يمتد بين دائرتي العرض 8° و18° شمالاً في السودان وجنوب الجزيرة العربية والصومال وموريتانيا. تنخفض درجة الحرارة في هذا الإقليم إلى 18°م في أبرد شهور الشتاء، وترتفع صيفًا حتى تصل إلى 32°م تقريبًا. يميز هذا الإقليم نموذجان مطريان: مداري قاري ومداري موسمي.

ث) الإقليم الاستوائي وشبه الاستوائي:

يمتد الإقليم الاستوائي في المنطقة العربية بين دائرتي العرض 5° و8° شمالاً، حيث ينتشر في وسط وجنوب السودان، يلي الإقليم شبه الاستوائي الذي يمتد بين 0° و5° شمالًا، وينتشر في أقصى جنوب السودان وأقصى جنوب الصومال. يتميز هذان الإقليمان بمتوسط درجة حرارة يقل عن 25°م، وتهطل الأمطار طيلة العام، كما ينخفض المعدل الحراري السنوي. على الرغم من انخفاض درجة الحرارة ليلاً عن 20°م، فإنها تُعد منخفضة بالنسبة لمناخ الإقليم، لذا يكون الليل هو أبرد فترات الأقاليم الاستوائية. تتميز نباتات الإقليم الاستوائي بكثافتها وضخامة أشجارها مثل الماهوجني والأبنوس والمطاط. يبين الشكل الموالي خريطة الأقاليم المناخية الرئيسية في المنطقة العربية.

الشكل 1: الأقاليم المناخية الرئيسية في المنطقة العربية.

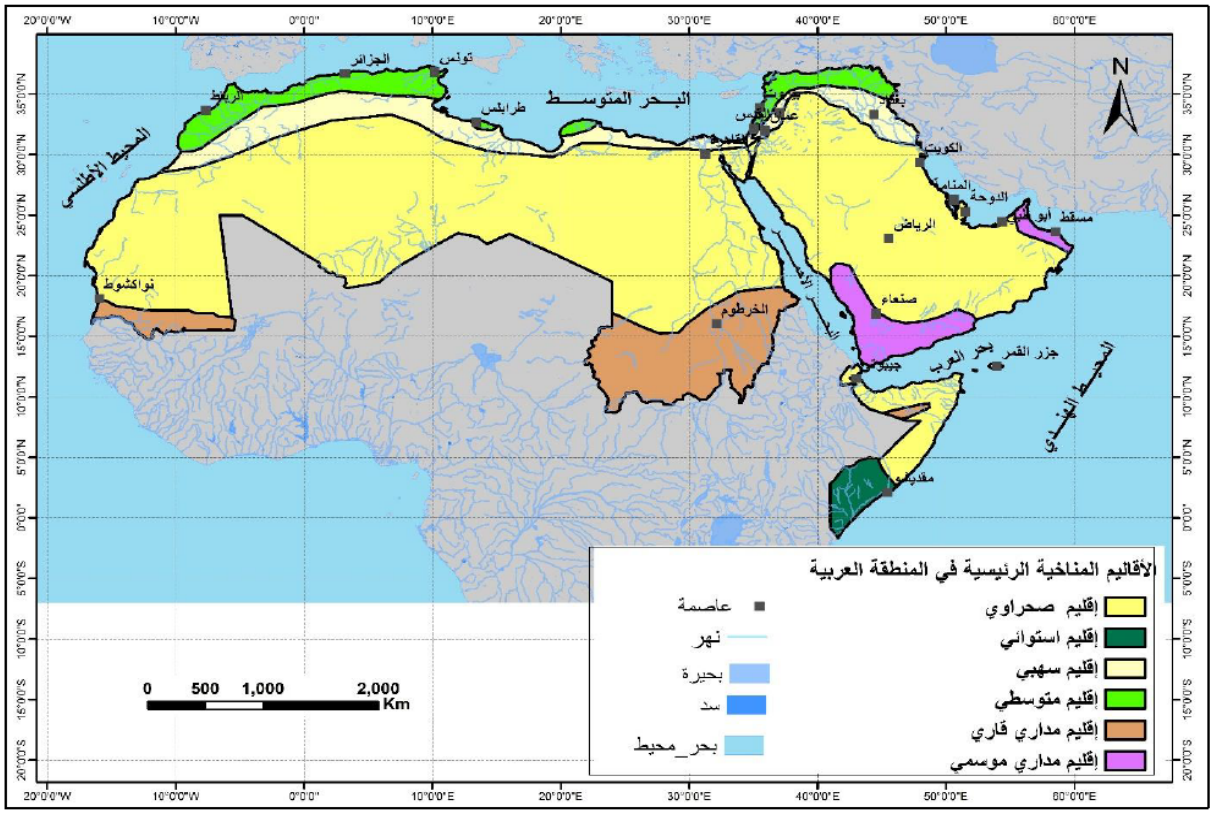

المصدر: المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغيُّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثُّر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، *اتجاهات تغير المناخ في المنطقة العربية وأثرها على الموارد المائية*، تقرير تقني، 2018، ص. 14.

4. التضاريس:

أراضي المنطقة العربية بصورة عامة منبسطة، وتنتشر فيها الصحارى الشاسعة اعتبارًا من سواحل المحيط الأطلسي وحتى البحر الأحمر، وتشمل الصحارى الموريتانية، والمغربية، والليبية، والصحراء الغربية، والنوبية في مصر والسودان. كما أن صحراء النفوذ والربع الخالي تمثل امتدادًا لهذا الحزام الصحراوي حتى الخليج العربي، وتحتل هذه المناطق المنبسطة نحو 80% من المساحة الإجمالية. ويقطع انبساطها ورتابتها سلاسل من المرتفعات العالية، التي تضم جبال

الأهقار بارتفاع 3300 متر فوق سطح البحر في جنوب الجزائر، وتيبستي 3265 متر فوق سطح البحر في شمال ليبيا، وجبل العوينات 1892 متر فوق سطح البحر في المنطقة الحدودية المشتركة بين مصر وليبيا والسودان، ومرتفعات دارفور 3071 متر فوق سطح البحر، وكردفان 1460 متر فوق سطح البحر في السودان[1].

وكثيرًا ما تشكل السلاسل العالية حدودًا للصحارى والمناطق المنبسطة، وتمتد هذه السلاسل محاذية لسواحل البحر المتوسط والبحر الأحمر، وغالبًا ما تكون منتظمة في سلسلتين رئيسيتين، ساحلية وداخلية، تحصر بينهما أودية وسهول أو هضاب ضيقة، ويتوسطها أنهار رئيسية. ومن هذه السلاسل جبال الأطلس، التي تحتل الركن الشمالي الغربي من المنطقة العربية. وفي الشمال تمتد السلاسل على طول اجتداد الهضبة العربية الإفريقية، مثل جبال لبنان الغربية والشمالية. وهناك أيضًا جبال أخرى، منها سلسلة جبال طوروس كيليكيا، وجبال روست في شمالي العراق[2].

وفي شبه الجزيرة العربية تمتد المرتفعات العالية على طول ساحل البحر الأحمر، متشكلة بسلسلة جبال الحجاز وعسير التي تكون الدرع العربي، ويزداد ارتفاع هذه السلسلة باتجاه الجنوب، واعتبارًا من مضيق باب المندب يتغير اتجاه السلاسل الساحلية، لتصبح محاذية لسواحل بحر العرب، وتأخذ اتجاه شرقي – غربي في اليمن. وعلى الساحل الغربي للبحر الأحمر تمتد عبر كل من مصر والسودان سلسلة موازية لسلسلة جبال الحجاز وعسير، محصورة بين وادي النيل غربًا والبحر الأحمر شرقًا، ويزداد ارتفاعها باتجاه الجنوب لتصل إلى نحو 2200 متر فوق سطح البحر، وتعد مرتفعات الصومال امتدادًا للهضبة الحبشية، وهي تنحدر نحو الشرق لتنتهي بسهل

[1] المرجع السباق، ص 7.

[2] المرجع نفسه.

ساحلي ضيق عند خليج عدن. وفي أقصى الشمال تمتد سلسلة من المرتفعات ممثلة بجبال عمان وزاغروس[1].

أما السهول في المنطقة العربية فتتواجد في أحواض الأنهار الرئيسية والأودية والأغوار وسهول المبا وشواطئ البحار، وغالبًا ما تكون هذه الأخيرة ضيقة، وتتسع أحيانًا عندما تبتعد المناطق المرتفعة عن السواحل، مثل السهول الساحلية في سورية ولبنان والمغرب والجزائر وتونس، وتتميز هذه السهول بخصوبتها، وهي تعتمد على الأمطار المتساقطة عليها مباشرة (مثل سورية، لبنان، الجزائر...) أو على الأمطار المتساقطة على المرتفعات المطلة عليها مثل سهل تهامة والباطنة[2].

المطلب الثاني: المقومات الطبيعية.

تختلف الإمكانيات الطبيعية بين الدول العربية تفاوتًا ملحوظًا، نتيجة لاختلاف مجموعة من العوامل الجغرافية والديموغرافية، مثل المساحة، والموقع، وتنوع المناخ، وحجم السكان. وينعكس هذا التفاوت بصورة مباشرة على قدرة كل دولة على تحقيق الأمن الغذائي، سواء من حيث الإنتاج المحلي أو الاعتماد على الاستيراد. وفي هذا السياق، يمكن تناول أبرز الجوانب المتعلقة بهذه الإمكانيات على النحو التالي:

1. الأراضي الزراعية:

تُعدّ المساحة الجغرافية الواسعة للدول العربية من المقومات الأساسية التي يمكن توظيفها لتعزيز الأمن الغذائي، إلا أن توزيع واستغلال الأراضي الزراعية يختلف من دولة إلى أخرى، تبعًا لتفاوت الموارد الطبيعية، والبنية التحتية، ومستوى الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي، فضلاً

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

عن السياسات الزراعية المعتمدة. فعلى مستوى الوطن العربي، لا تتجاوز نسبة المساحة المزروعة 4.7% من إجمالي المساحة الكلية، وهي نسبة منخفضة مقارنةً بالمعدل العالمي البالغ نحو 10%[1].

وتشير التقديرات إلى أن إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة في الدول العربية يبلغ نحو 197 مليون هكتار، أي ما يعادل 14.7% من المساحة الكلية البالغة حوالي 1339 مليون هكتار. وقد وصلت المساحة الزراعية المستغلة فعليًا في عام 2023 إلى نحو 76.8 مليون هكتار، ما يمثل حوالي 39% من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة، وقرابة 5.7% فقط من المساحة الكلية للدول العربية. وتنقسم هذه المساحة إلى أراضٍ مزروعة فعليًا تبلغ 63.1 مليون هكتار، وأراضٍ متروكة (بور) تُقدَّر بنحو 13.7 مليون هكتار[2].

أما على مستوى نصيب الفرد، فقد بلغ متوسط مساحة الأراضي المزروعة للفرد العربي نحو 0.15 هكتار في عام 2022، مقارنةً بالمعدل العالمي البالغ 0.19 هكتار للفرد، مع ملاحظة وجود تراجع مستمر في هذا المتوسط عربيًا وعالميًا نتيجة ارتفاع معدلات النمو السكاني، وهي سمة بارزة في العديد من الدول العربية. كما يُظهر توزيع هذا المتوسط تباينات لافتة بين الدول، حيث سجل أعلى معدل في السودان بواقع 0.64 هكتار للفرد، يليه تونس (0.37 هكتار)، وسوريا (0.28 هكتار)، والمغرب (0.21 هكتار)، في حين تراوح بين 0.10 و0.19 هكتار في دول مثل الجزائر والعراق والسعودية وموريتانيا، بينما انخفض إلى ما بين 0.08 و0.00 هكتار في باقي الدول العربية. وتعكس هذه الأرقام محدودية نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في العالم

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، *التقرير السنوي الخامس والثلاثون لأوضاع الأمن الغذائي العربي 2023* (الخرطوم: جامعة الدول العربية، 2023)، 10.

[2] *التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2024*، مرجع سابق، ص77.

العربي مقارنةً بالمعدل العالمي، الأمر الذي يطرح تحديات كبيرة أمام جهود تحقيق الأمن الغذائي[1].

2. الموراد المائية:

تعتمد المنطقة العربية اعتمادًا كبيرًا على المياه الجوفية نظرًا لطبيعتها الصحراوية، مما يجعلها واحدة من أكثر المناطق شحًا في المياه على مستوى العالم. وتُشكّل المياه الجوفية المصدر الرئيسي لإمدادات المياه في القطاعين المنزلي والصناعي، بالإضافة إلى كونها المورد الأساسي للقطاع الزراعي. وتواجه المنطقة تحديات كبيرة فيما يتعلق بندرة المياه، حيث تُصنف 19 دولة عربية، يقطنها نحو 392 مليون نسمة، أي ما يعادل 90% من إجمالي سكان المنطقة، ضمن فئة الفقر المائي السنوي، إذ تقل كمية المياه المتجددة المتاحة لكل فرد عن 1000 متر مكعب سنويًا. علاوةً على ذلك، تُعاني 13 دولة عربية من ندرة المياه المطلقة، حيث لا يتجاوز نصيب الفرد فيها 500 متر مكعب سنويًا، مما يعكس التحديات المتزايدة التي تواجه الموارد المائية في المنطقة[2].

تُعد الدول العربية من أكثر المناطق شحًا في المياه على مستوى العالم، حيث تعتمد بشكل أساسي على المياه الجوفية لتلبية احتياجاتها. ويبلغ متوسط حجم الموارد المائية المتجددة في المنطقة نحو 260 مليار متر مكعب سنويًا، منها 129 مليار متر مكعب تأتي من خارج المنطقة عبر الأنهار المشتركة. ويُستخدم ما يقارب 84% من هذه الموارد في القطاع الزراعي. وتظل حصة الفرد من المياه في المنطقة منخفضة، إذ لا تتجاوز 580 مترًا مكعبًا سنويًا، ومن المتوقع أن تنخفض إلى 500 متر مكعب بحلول عام 2025، مما يعرض العديد من الدول العربية لخطر

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، *التقرير السنوي الخامس والثلاثون*.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، *التقرير السنوي الخامس والثلاثون*، 11.

الفقر المائي. كما أن التحديات المناخية، مثل قلة الأمطار وارتفاع معدلات التبخر، تؤثر سلبًا على توفر المياه، فيما تختلف معدلات السحب السنوي للمياه بين الدول العربية. وقد أشارت الدراسات إلى أهمية تحسين إدارة الموارد المائية، وتعزيز استخدام الحلول غير التقليدية، مثل تحلية المياه وإعادة استخدام المياه العادمة، كاستراتيجيات ضرورية لمواجهة أزمة المياه في المنطقة[1].

المطلب الثالث: المقومات البشرية.

تتسم الكثافة السكانية في المنطقة العربية بانخفاض نسبي مقارنةً بمناطق أخرى من العالم، كما تتسم أنماط التوزيع السكاني بتشتت واضح في التجمعات الريفية وصغر حجمها. ويساهم هذا الواقع في ارتفاع كلفة توفير الخدمات الاجتماعية وتشييد البنى التحتية الأساسية، كما يُحد من توفر اليد العاملة بأجور تنافسية مقارنة بالدول النامية الأخرى، مما يُضعف من قدرة المنطقة على جذب الاستثمارات الأجنبية، على غرار ما شهدته بعض دول شرق وجنوب آسيا مثل الصين والهند. وقد قُدَّر عدد سكان الوطن العربي في عام 2023 بحوالي 473.5 مليون نسمة، ما يمثل نحو 5.6% من إجمالي سكان العالم. وتشكل معدلات النمو السكاني المرتفعة في المنطقة تحديًا أمام جهود التنمية وتحقيق الأمن الغذائي، حيث بلغ معدل النمو السنوي للسكان نحو 2.0% خلال الفترة 2015–2023، مقارنةً بـ1.1% على المستوى العالمي[2]. ويرتبط ارتفاع معدل النمو السكاني في الدول العربية، بشكل رئيسي، بارتفاع معدلات الخصوبة في معظم هذه الدول، كما يُعزى هذا الارتفاع أيضاً إلى التحسن النسبي في الخدمات الصحية والظروف المعيشية. أما في

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، *التقرير السنوي الخامس والثلاثون*، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فيُعزى النمو السكاني المرتفع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع صافي معدلات الهجرة الوافدة من الخارج.

يتسم توزيع سكان الوطن العربي بالتركيز النسبي، ففي ثلاث دول فقط هي: مصر، السودان، الجزائر، يتركز نحو 44 % من السكان، تزداد هذه النسبة إلى حوالي84 % بإضافة أربع دول أخرى وهي: السعودية والعراق والمغرب واليمن، بينما يتوزع 16 % من السكان في باقي الدول البالغ عددها 15دولة، ومن المتوقع أن يبلغ عدد سكان الوطن العربي عام 2030 سيبلغ 535 مليون نسمة، ليرتفع إلى نحو 797 مليون نسمة عام 2050[1].

وفيما يتعلق بالقوة العاملة الزراعية التي تمثل الطاقات البشرية المشاركة في عملية الانتاج الغذائي، وفي تحديد الأوضاع الخاصة بالأمن الغذائي، فقد بلغت نسبتها في الوطن العربي عام 2023 حوالي16.11% من إجمالي القوى العاملة، مسجلةً تراجعًا مستمرًا منذ عام 2015، حيث انخفضت من 21.4% إلى 16.11% بحلول 2023. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تزايد الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن، فضلاً عن تحول العمالة نحو قطاعات اقتصادية أخرى[2].

وتتفاوت نسبة قوى العمل الزراعي إلى قوى العمل الكلية فيما بين الدول العربية، لتعكس بذلك الاهمية النسبية للقطاع الزراعي في كل دولة، ترتفع هذه النسبة كثيرًا لتصل إلى حوالي 84 % في الصومال، وحوالي 79 % في جيبوتي، بينما تنخفض كثيرًا لتصل إلى أقل من 5 % في كل من السعودية والغمارات والبحرين وقطر ولبنان وليبيا، وتتروح النسبة بين 5 % إلى أقل من 20 % في كل من الأردن وسلطنة عمان والعراق وفلسطين والكويت وموريتانيا، بينما تتروح بين 20 % و50 % في باقي الدول[3].

[1] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، *البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي*، 2022، 14.

[2] المرجع نفسه، ص 13.

[3] المرجع نفسه، ص 15.

المطلب الرابع: المقومات الاقتصادية والمالية.

تتمتع الدول العربية بموارد طبيعية غنية، لا سيما النفط والغاز، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي، غير أن هذه الإمكانيات المالية تتفاوت بشكل كبير بين هذه الدول، حيث تتمتع بعضها بفوائض مالية ضخمة واحتياطيات نقدية وسيادية هائلة، بينما تواجه دول أخرى تحديات اقتصادية تتطلب إصلاحات هيكلية وتنويعًا لمصادر الدخل.

يُعتبر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حجم وقوة الاقتصاد. تُظهر البيانات أن الدول العربية تتمتع بتباين كبير في حجم اقتصاداتها، حيث تتصدر دول الخليج القائمة بفضل عائدات النفط والغاز. في عام 2024، جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى عربيًا من حيث الناتج المحلي الإجمالي بـ 833 مليار دولار، تليها الإمارات العربية المتحدة بـ 507 مليار دولار، ثم مصر بـ 469 مليار دولار، والعراق بـ 264 مليار دولار، وقطر بـ 236 مليار دولار[1]. تساهم هذه الاحتياطيات في تعزيز ثقة المستثمرين، وتمويل الواردات، وتسديد الديون الخارجية، والحفاظ على استقرار سعر الصرف. كما أنها تمنح الحكومات مرونة أكبر في تنفيذ السياسات المالية والنقدية لمواجهة التحديات الاقتصادية. على الرغم من أن بعض الدول العربية شهدت تراجعاً في احتياطاتها النقدية خلال فترات انخفاض أسعار النفط أو الأزمات الاقتصادية، إلا أن معظمها تمكن من الحفاظ على مستويات كافية من الاحتياطيات بفضل الإدارة الحصيفة والسياسات المالية السليمة.

تُعتبر الصناديق السيادية أدوات استثمارية رئيسية للدول التي تمتلك فوائض مالية كبيرة، وتهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتحقيق عوائد طويلة الأجل للأجيال القادمة. تُعد الدول العربية،

[1] صندوق النقد العربي، *تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2024* (أبوظبي: صندوق النقد العربي، 2024)، https://tinyurl.com/AMF2024FinanceReport

وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، موطنًا لأكبر الصناديق السيادية في العالم. ففي عام 2024، بلغت أصول أكبر 10 صناديق ثروة سيادية عربية مجتمعة حوالي 4.76 تريليون دولار[1]. تساهم هذه الصناديق بشكل كبير في الاقتصاد العربي من خلال استثماراتها في مختلف القطاعات مثل التكنولوجيا، البنية التحتية، العقارات، والأسواق المالية. كما أنها تلعب دورًا حيويًا في دعم الاقتصادات المحلية من خلال تمويل المشاريع التنموية الكبرى وخلق فرص العمل، مما يعزز من الاستقرار المالي ويقلل من الاعتماد على عائدات النفط[2].

كما تعتبر التجارة الخارجية محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي في الدول العربية، حيث تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرص العمل، ونقل التكنولوجيا. تتميز التجارة الخارجية العربية بتركيزها على صادرات النفط والغاز، بينما تتنوع وارداتها لتشمل السلع الاستهلاكية، والآلات، والمعدات. في عام 2023، بلغ إجمالي التجارة العربية حوالي 2.85 تريليون دولار[3].

على الرغم من التقدم المحرز في تنويع الاقتصادات وتقليل الاعتماد على النفط، لا تزال العديد من الدول العربية تواجه تحديات مثل تقلبات الأسواق العالمية، والحاجة إلى إصلاحات هيكلية، وتعزيز دور القطاع الخاص. ومع ذلك، فإن الجهود المبذولة لتعزيز التجارة البينية، وتطوير البنية التحتية، والاستثمار في رأس المال البشري، تبشر بآفاق مستقبلية واعدة للإمكانيات المالية للدول العربية، مما يعزز من مكانتها كقوة اقتصادية مؤثرة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

---

[1] المرجع السابق.

[2] World Bank, *Middle East and North Africa Economic Update* (April 2025), https://tinyurl.com/MENAUpdate2025.

[3] الإسكوا، *التجارة العربية في عام 2023: اتجاهاتها وملامحها الرئيسية*، https://tinyurl.com/ArabTrade2023

المبحث الثاني: واقع الأمن الغذائي في العالم العربي.

يُعدّ الأمن الغذائي في الدول العربية من القضايا الاستراتيجية التي تواجه تحديات متزايدة، ترتبط أساسًا بضعف الإنتاج الزراعي نتيجةً لعدة عوامل، من أبرزها الارتفاع المتسارع في معدلات النمو السكاني، والتغيرات المناخية، إلى جانب التقلبات المستمرة في الأسواق العالمية للغذاء. وعدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في عدد من دول هذا الإقليم. وتكمن أهمية قضية الأمن الغذائي في تعقيدها، نتيجةً لتداخل عوامل متعددة، ما يجعل من تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي هدفًا بالغ الصعوبة في ظل الظروف الراهنة.

المطلب الأول: الناتج الزراعي العربي.

يُعد الناتج الزراعي أحد الركائز الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي، لما له من دور مباشر في تأمين الغذاء للسكان، وتقليص حجم الاعتماد على الاستيراد من الخارج. ورغم الإمكانيات الطبيعية التي تمتلكها العديد من الدول العربية، مثل وفرة الأراضي الصالحة للزراعة وتنوّع المناخ، إلا أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال محدودة، وتعاني من تحديات هيكلية تتعلق بالإنتاجية والبنية التحتية والتقنيات الحديثة. حيث بلغ متوسط معدل نمو الناتج الزراعي في الدول العربية (مجتمعة) بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015) نحو 1.1٪ خلال الفترة ما بين 2015 و2023. إلا أن عام 2023 شهد تراجعًا في قيمة هذا الناتج، حيث بلغ حوالي 163.5 مليار دولار أمريكي، بانخفاض يُقدَّر بنحو 4.8٪ مقارنة بعام 2022[1].

[1] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، *التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2024*، العدد 44 (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2024)، 85–86.

ويُعزى هذا التراجع بشكل أساسي إلى عوامل متعددة، أبرزها النزاعات المسلحة والظروف الطبيعية غير المواتية. فقد تراجع الناتج الزراعي في السودان بنسبة 41٪ نتيجة النزاع المسلح المستمر منذ أبريل 2023، كما تراجع في فلسطين بنسبة 11.5٪ بسبب الحرب على غزة. أما في تونس، فقد أدى الجفاف المستمر على مدى ثلاث سنوات إلى انخفاض الناتج الزراعي بنسبة 11٪[1]. فقد أشار تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى أن النزاع في السودان تسبب في تأثر أكثر من 20.3 مليون شخص بانعدام أمني غذائي حاد في عام 2023، مما أدّى إلى تضرر المحاصيل الزراعية والبنى التحتية الريفية[2]. وبحسب تقرير مشترك لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومركز الأمم المتحدة لتطبيقات الأقمار الصناعية في مايو 2025، فقد تعرضت أكثر من 77.8% من الأراضي الزراعية في قطاع غزة للدمار الكامل بسبب القصف العسكري، مع تدمير حوالي 71.2% من البيوت البلاستيكية و82.8% من الآبار الزراعية، ما إلى تراجع المساحات الزراعية الصالحة للزراعة إلى أقل من 5% من إجمالي الأراضي الزراعية في القطاع، مما يشكل تهديدًا مباشرًا على الأمن الغذائي للسكان المحليين [3]. كما شهدت دول أخرى مثل العراق، وسوريا، ولبنان، وموريتانيا، واليمن بدورها تراجعًا تراوح بين 7.6٪ و1٪. في المقابل، سجلت بعض الدول العربية تحسنًا في ناتجها الزراعي، مثل عُمان (6.9٪)، الجزائر (6.5٪)،

[1] *التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2024*، المرجع السابق.

[2] Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), *The Sudan: Response overview, November 2023*, accessed June 6, 2025, https://tinyurl.com/mrfc826k.

[3] Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) and United Nations Satellite Centre (UNOSAT), "Gaza's agricultural infrastructure continues to deteriorate at alarming rate," May 26, 2025, https://tinyurl.com/4yfs3whs.

الأردن (5.8٪)، مصر (4.1٪)، والمغرب (1.2٪)[1]. والجدول الموالي يوضح تطور الناتج الزراعي العربي في الفترة بين 2020 و2023:

جدول 1: تطور الناتج الزراعي في الدول العربية بالأسعار الثابتة خلال الفترة (2020–2023)، سنة الأساس 2015، بالمليون دولار أمريكي.

	2015	2020	2021	2022	2023	نسبة التغير %	
						2023–2015	2023 –2022
الناتج المحلي الاجمالي	2.466.667	2.588.081	2.683.825	2.836.443	2.857.472	1.4	0.7
الناتج الزراعي	149.305	172.102	173.853	171.683	163.494	1,1	-4.8
نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي	6.1	6.6	6.5	6.1	5.5		

المصدر: *التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2024*، ص86.

يبيّن الجدول (1) تطور الناتج الزراعي في الدول العربية بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015) خلال الفترة 2020–2023، مقارنة بتطور الناتج المحلي الإجمالي. ويُلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي العربي اتخذ اتجاهًا تصاعديًا، حيث ارتفع من نحو 2.59 تريليون دولار أمريكي عام 2020 إلى حوالي 2.86 تريليون دولار عام 2023، مسجلًا معدل نمو قدره 1.4٪ خلال الفترة 2015–2023، و0.7٪ بين عامي 2022 و2023.

[1] *التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2024*، مرجع سابق.

في المقابل، شهد الناتج الزراعي العربي تقلبًا في أدائه؛ إذ ارتفع من 172.1 مليار دولار عام 2020 إلى 173.9 مليار دولار عام 2021، ثم تراجع تدريجيًا ليبلغ 163.5 مليار دولار عام 2023. وقد نتج عن ذلك تسجيل معدل تغير سلبي بلغ –4.8٪ بين عامي 2022 و2023، رغم تحقيقه نموًا طفيفًا نسبته 1.1٪ خلال الفترة الطويلة (2015–2023). وأدى هذا التراجع النسبي في أداء القطاع الزراعي إلى انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي العربي من 6.6٪ عام 2020 إلى 5.5٪ عام 2023، مقارنة بـ 6.1٪ في سنة الأساس 2015. ويعكس هذا الاتجاه تراجع الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الهيكل الاقتصادي العربي، في ظل نمو أسرع للقطاعات غير الزراعية. وتشير هذه النتائج إلى أن القطاع الزراعي العربي يواجه تحديات هيكلية تؤثر في قدرته على النمو المستدام، مما يستدعي تبني سياسات زراعية أكثر فاعلية لتعزيز الإنتاجية ودعم دوره في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: الميزان التجاري الغذائي العربي.

يعبر الميزان التجاري الغذائي عن الفارق بين قيمة الصادرات والواردات الغذائية للدول، وهو مؤشر مهم لفهم مدى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي. في العالم العربي تشير البيانات إلى أن المنطقة العربية تُعتبر مستورداً صافياً للمنتجات الغذائية، حيث تفوق قيمة الواردات الغذائية قيمة الصادرات بشكل واضح. ففي عام 2023، بلغت قيمة واردات المنتجات الغذائية نحو 132.5 مليار دولار، مقابل صادرات بلغت 41.5 مليار دولار، مما أسفر عن عجز تجاري غذائي بلغ حوالي 90.9 مليار دولار[1]. يمثل العجز الغذائي الصافي في المنطقة العربية تحديًا مستمرًا ومزمنًا، حيث شهد تفاقمًا ملحوظًا خلال عام 2022 بنسبة 26.4% مقارنة بالفترة المستقرة

[1] United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), "Arab Trade in 2023: Trends and Highlights," E/ESCWA/CL4.SIT/2024/Policy brief.1, September 2024, https://tinyurl.com/y2w3cs2u.

نسبيًا في العقد السابق. ومع ذلك، شهد عام 2023 تباطؤًا في وتيرة الواردات الغذائية، ما أسهم في تحسن صافي الميزان الغذائي إلى 90.9 مليار دولار. وتجدر الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية سجلت أكبر عجز في الواردات الغذائية بقيمة 21.3 مليار دولار، تليها مصر بـ 9 مليارات دولار، والإمارات العربية المتحدة بـ 8.3 مليار دولار، فيما سجلت جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا عجزًا أقل من مليار دولار[1].

يمكن أن يُعزى الارتفاع الكبير في قيمة واردات الغذاء في المنطقة العربية خلال عام 2022 جزئيًا إلى النزاع الروسي–الأوكراني، الذي تسبب في ارتفاع غير مسبوق في أسعار السلع الغذائية قبل أن تبدأ الأسعار في التراجع خلال النصف الثاني من العام. اعتمدت العديد من البلدان العربية بشكل كبير على واردات الحبوب والزيوت النباتية من روسيا وأوكرانيا، حيث استورد لبنان في عام 2021 حوالي 85% من حبوب القمح من هذين البلدين، بينما اعتمدت مصر عليهما بنسبة 77%، وموريتانيا بنسبة 49%، وتونس بنسبة 37%. وفي عام 2023، خفّ حدة هذا التأثير مع تراجع أسعار السلع الغذائية، مما أدى إلى انخفاض فاتورة الواردات الغذائية بنسبة 15%. كما اتجهت بعض البلدان العربية إلى تنويع مصادر وارداتها وتشجيع الزراعة المحلية، كما هو الحال في لبنان ومصر[2].

ورغم تحسن قيمة الصادرات الغذائية العربية، التي ارتفعت من حوالي 4.7 مليار دولار سنويًا إلى نحو 15.9 مليار دولار خلال العقدين الماضيين، فإن وتيرة نمو الواردات الغذائية تجاوزت نمو الصادرات، مما أدى إلى زيادة العجز في الميزان التجاري الغذائي من حوالي 15.9 مليار دولار إلى ما يقارب 67.9 مليار دولار. وخلال الفترة نفسها، ارتفعت نسبة الواردات الغذائية من إجمالي الواردات الزراعية من 79.3% إلى 84.7%. ويؤدي هذا الاتجاه إلى زيادة العبء

[1] Ibid.
[2] Ibid.

الناجم عن الواردات الغذائية على إجمالي الواردات الزراعية، على حساب الواردات الزراعية غير الغذائية، التي تشمل الأدوات والمستلزمات والآلات الضرورية لعمليات الإنتاج والتطوير الزراعي[1].

الجدول الموالي يوضح حجم الصادرات والواردات الزراعية العربين في الفترة بين 2010 و2022.

جدول 2: الصادرات والواردات الزراعية العربية في الفترة بين 2010 و2022 بالمليون دولار أمريكي.

	الصادرات والواردات الزراعية					معدل التغير %	
	2010	2015	2020	2021	2022	2022–2010	2022–2021
الصادرات	18.677	27.203	34.440	39.218	41.621	6.9	6.1
الواردات	82.977	110.808	115.910	128.069	146.371	4.8	14.3
صافي الواردات أو العجز	64.300	83.605	81.470	88.851	104.750	4.1	17.9
نسبة الاصدرات إلة الواردات %	22.5	24.5	29.7	30.6	28.4		

المصدر: *التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2024*، ص92.

يوضح الجدول أعلاه تطور حجم الصادرات والواردات الزراعية العربية بين عامي 2010 و2022، حيث شهدت الصادرات زيادة مطردة من حوالي 18.7 مليار دولار في 2010 إلى أكثر من 41.6 مليار دولار في 2022، بمعدل نمو سنوي متوسط يبلغ 6.9%. بالمقابل، ارتفعت الواردات الزراعية بشكل ملحوظ من نحو 83 مليار دولار إلى حوالي 146.4 مليار دولار، بمعدل نمو متوسط أقل نسبياً عند 4.8%، لكن مع تسارع ملحوظ بين 2021 و2022

[1] البرنامج العربي لاستدامة الامن الغذائي، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022، ص 16.

بنسبة 14.3%. هذا الارتفاع في الواردات أدى إلى زيادة العجز أو صافي الواردات من 64.3 مليار دولار في 2010 إلى 104.7 مليار دولار في 2022، مع زيادة ملحوظة بين 2021 و2022 بنسبة 17.9%. كما تبرز نسبة الصادرات إلى الواردات تحسناً في بعض السنوات لكنها بقيت منخفضة نسبيًا عند 28.4% في 2022، ما يعكس استمرار اعتماد الدول العربية بشكل كبير على الاستيراد الزراعي مقارنة بالصادرات. تعكس هذه البيانات التحديات التي تواجه تحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي في المنطقة، مع ضرورة تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الفجوة التجارية.

المطلب الثالث: مؤشرات إنتاج الغذاء واستهلاكه في العالم العربي.

يُعد تحليل مؤشرات الإنتاج الغذائي واستهلاكه من الركائز الأساسية لفهم واقع الأمن الغذائي في الدول العربية. وفقًا لتقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2023 الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، بلغ متوسط إنتاج الحبوب في الدول العربية حوالي 55 مليون طن سنويًا، في حين بلغ متوسط الاستهلاك حوالي 75 مليون طن، مما يشير إلى فجوة إنتاجية تُقدر بنحو 20 مليون طن سنويًا تعتمد على الاستيراد لتغطيتها[1].

تختلف نسب الإنتاج والاستهلاك بين الدول العربية؛ فمثلًا، تعتبر مصر والسودان من أبرز الدول المنتجة للحبوب، حيث بلغ إنتاج القمح في مصر حوالي 9.5 مليون طن في عام 2023، بينما بلغ في السودان 3.2 مليون طن. بالمقابل، تواجه دول الخليج تحديات في الإنتاج الزراعي بسبب الظروف المناخية، ما يجعلها تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الواردات.

أما في مجال إنتاج اللحوم، فقد بلغ متوسط الإنتاج نحو 12 مليون طن في 2023، مقابل استهلاك تجاوز 18 مليون طن، مع فجوة تُقدر بأكثر من 6 ملايين طن يتم تغطيتها من

[1] Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), *The State of Food Security and Nutrition in the World 2023*, accessed June 6, 2025, https://tinyurl.com/yta9rpjc .

الواردات[1]. كذلك في قطاع الألبان، بلغ متوسط إنتاج الحليب حوالي 30 مليون طن سنويًا، مقابل استهلاك يقارب 40 مليون طن.

تُبرز هذه المؤشرات الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، مما يعكس اعتمادًا ملحوظًا على الأسواق العالمية، وهو ما يعرض الأمن الغذائي لمخاطر في حال تقلبات الإمدادات. الجدول الموالي يوضح بعض معدلات اللإنتاج والاستهلاك لمجموعة من المواد الغذائية في عدة دول عربية.

جدول 3: معدلات إنتاج واستهلاك بعض المواد الغذائية في بعض الدول العربية سنة 2023.

الدولة	استهلاك الحليب (مليون طن)	إنتاج الحليب (مليون طن)	استهلاك اللحوم (مليون طن)	إنتاج اللحوم (مليون طن)	استهلاك القمح (مليون طن)	إنتاج القمح (مليون طن)
الدولة	5.2	3.4	2.1	1.2	12.7	9.5
السودان	1.4	1.1	1.1	0.9	3.9	3.2
المغرب	2.1	1.7	1.3	0.8	7.5	6.8
السعودية	5.1	3.2	3.6	2.5	6.5	0.2
الإمارات	1.1	0.5	0.9	0.4	1.8	0.1

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة(FAO) ، تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2023، جداول البيانات الإحصائية المتاحة على الموقع الرسمي للمنظمة، https://tinyurl.com/5esp9twx

يتّضح من البيانات الواردة في الجدول أعلاه وجود فجوة غذائية واضحة بين الإنتاج والاستهلاك في عدد من المواد الغذائية الأساسية مثل القمح واللحوم والحليب، في معظم الدول العربية المدرجة. فعلى سبيل المثال، تعاني مصر من عجز ملحوظ في إنتاج القمح، حيث لا

[1] Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), *FAO Statistical Yearbook 2023*, accessed June 6, 2025, https://tinyurl.com/y4ptrxxb.

يتجاوز إنتاجها 9.5 مليون طن مقابل استهلاك يصل إلى 12.7 مليون طن، مما يعكس اعتمادًا كبيرًا على الواردات لتلبية الاحتياجات الغذائية. الأمر ذاته ينسحب على السعودية التي تُعد من أكبر المستوردين، خاصة في مادة القمح (إنتاج 0.2 مليون طن مقابل استهلاك 6.5 مليون طن). كما تُظهر البيانات أن الفجوة لا تقتصر على الحبوب فقط، بل تشمل أيضًا المنتجات الحيوانية، حيث يفوق استهلاك اللحوم والحليب في معظم الدول طاقتها الإنتاجية المحلية، وهو ما يعكس تحديات هيكلية في منظومات الإنتاج الغذائي. وتبرز هذه المؤشرات بوضوح مدى اعتماد الدول العربية على الأسواق الخارجية لتأمين أمنها الغذائي، ما يجعلها أكثر عرضة للتقلبات العالمية في سلاسل الإمداد وأسعار الغذاء.

المطلب الرابع: مؤشرات توفر الغذاء في العالم العربي.

توجد هناك تباينات واسعة في العالم العربي، الذي يحتوي على دول مصنفة من بين أكثر الدول ثراءً. وعلى المستوى العام، فإن عدد الذين يعانون من سوء التغذية في العالم العربي لا يزال يتفاقم، ولم يعد خافيًا أن موضوع الأمن الغذائي يشكل أحد الأسباب الجوهرية للصراعات في المنطقة، والتي انفجرت في عدد من الدول العربية بسبب انعدام الأمن الغذائي على المستويين المحلي والأسري. وهناك بعض الدول العربية، كما الحال بالنسبة إلى مصر واليمن والمغرب والجزائر مثلًا، التي يمثل فيها دعم الغذاء حجر الزاوية للتخفيف من صعوبة الحصول على الغذاء ومواجهة الصدمات الناشئة عن تقلبات الأسعار. وهناك مؤشرات لقياس توفر الغذاء تعمل على قياس الإمدادات الغذائية الوطنية، وخطر انقطاع الإمدادات، والقدرة الوطنية على توزيع الأغذية، وجهود البحث لتوسيع الإنتاج الزراعي والغذائي. والجدول الموالي يبين مؤشرات توفر الغذاء للفترة

2019–2022 على مستوى الوطن العربي والعالمي[1]. الجدول الموالي يضم مقارنة بين مؤشرات توفر الأمن الغذائي بين دول العالم العربي وبقية دول العالم في الفترة بين 2019 و2021.

جدول 4: مؤشرات توفر الأمن الغذائي على مستوى العالم العربي خلال الفترة (2019–2022).

المؤشر	العالم العربي			العالم		
	2019	2020	2021	2019	2020	2021
المؤشر العام	61.4	60.4	60.6	60.9	59.4	60.9
توفر الغذاء	56.5	55.8	54.6	56.7	57.3	56.7
امكانيات الحصول على الغذاء	67.6	66.9	67.9	66.8	65.9	66.8
أمان وسلامة الغذاء	68.0	69.5	68.0	68.0	67.6	68.0
الموارد الطبيعية والقدرة على الصمود	50.9	42.1	48.7	50.8	49.1	50.8

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2021، ص 31.

من خلال الجدول أعلاه، تُظهر مؤشرات الأمن الغذائي في الدول العربية خلال الفترة 2019–2021 أداءً متفاوتًا عبر الأبعاد المختلفة. فعلى الرغم من استقرار "المؤشر العام" نسبيًا (60.6 نقطة في 2021 مقابل 61.4 في 2019)، إلا أن تراجع "مؤشر توفر الغذاء" من 56.5 إلى 54.6 يُشير إلى تصاعد الضغوط على القدرات الإنتاجية، وتزايد الاعتماد على الواردات

[1] بوبقرة ناصر، "وضع الأمن الغذائي في الدول العربية في ظل الأوضاع الراهنة: قراءة في التحديات والمتطلبات المستدامة"، *مجلة دفاتر بوادكس*، المجلد 12، العدد 02 (2023)، ص 49.

لتغطية الطلب المحلي، وهو ما يزيد من قابلية التأثر بالصدمات الخارجية. في المقابل، يُلاحظ تحسن طفيف في "مؤشر إمكانية الحصول على الغذاء"، الذي ارتفع من 66.9 إلى 67.9، مما يعكس استمرارية بعض آليات الدعم الحكومي وشبكات الحماية الاجتماعية رغم الأزمات. أما "مؤشر أمان وسلامة الغذاء" فقد حافظ على مستوى ثابت نسبيًا، ما يدل على وجود بنى رقابية وتنظيمية مقبولة نسبيًا. ومع ذلك، فإن التراجع الحاد في "مؤشر الموارد الطبيعية والقدرة على الصمود" خلال عام 2020 (من 50.9 إلى 42.1) ثم تعافيه النسبي في 2021، يعكس هشاشة البنية البيئية وضعف الاستعداد لمواجهة الأزمات المناخية والبيئية، ويؤكد الحاجة الماسّة إلى تبني استراتيجيات تنموية مستدامة تضمن تعزيز مرونة النظم الغذائية في العالم العربي.

المبحث الثالث: استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي العربي.

يُعد تحقيق الأمن الغذائي من التحديات الكبرى التي تواجه الدول العربية في ظل التغيرات المناخية والضغوط السكانية والاقتصادية المتزايدة. لذلك، بات من الضروري تبني استراتيجيات متكاملة وشاملة تعزز من قدرة هذه الدول على توفير الغذاء الكافي والآمن لمواطنيها. في هذا المبحث، سنستعرض أبرز الاستراتيجيات التي تعتمدها الدول العربية لتحقيق الأمن الغذائي.

المطلب الأول: تعزيز التكامل الاقتصادي الزراعي العربي.

لا يمكن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للأمن الغذائي في الوطن العربي إلا من خلال تعزيز التكامل الاقتصادي الزراعي بين الدول العربية، لا سيما أن العالم العربي يمتلك المقومات الأساسية التي تتيح تحقيق هذا التكامل، بما في ذلك تكامل الموارد الإنتاجية الزراعية، وتقارب مستويات النمو الاقتصادي، فضلاً عن وحدة اللغة والتاريخ والدين. إضافةً إلى ذلك، فإن التكامل الاقتصادي الزراعي سيسهم في تحقيق فوائد اقتصادية جوهرية تعزز التنمية الاقتصادية في الدول العربية، وتحسن المستوى المعيشي لسكانها[1].

إن تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي سيؤدي إلى تنسيق السياسات والخطط التنموية الزراعية بين الدول العربية، إضافةً إلى دعم التخصص الإنتاجي، حيث يمكن لكل دولة التركيز على إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية، بينما تستورد السلع الأخرى من الدول العربية الشريكة. ومن شأن هذا النهج أن يسهم في إعادة توزيع الموارد الإنتاجية بطريقة أكثر كفاءة، مما يعزز التنمية الزراعية في المنطقة العربية. كما أن التخصص الإنتاجي سيؤدي إلى

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، *نظرة إقليمية على الأمن الغذائي والتغذية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (روما: فاو، 2024).*

خفض تكاليف الإنتاج، وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية، بفضل الاستفادة من وفورات الحجم الكبير وتحسين الإنتاجية[1].

علاوةً على ذلك، فإن التكامل الاقتصادي الزراعي سيمكن من إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية الزراعية بمرونة أكبر، مما سيؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج لمواكبة النمو المستمر في الطلب على السلع الزراعية. وبالتالي، يُعد التكامل الاقتصادي الزراعي من أهم الآليات لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، ومعالجة تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي. كما أن مقومات هذا التكامل متوفرة بالفعل في العديد من الدول العربية، حيث تمتلك المنطقة موارد طبيعية، وبشرية، ومالية كبيرة لكنها غير مستغلة بشكل كامل، ما يتيح إمكانية تحقيق تنمية زراعية شاملة بمعدلات مرتفعة[2].

إضافةً إلى ذلك، سيُحدث التكامل الاقتصادي الزراعي تغييرات هيكلية في القطاع الزراعي العربي، حيث ستساهم سعة السوق العربية في تحقيق كفاءة اقتصادية أكبر للوحدات الإنتاجية، مما يعزز من فاعلية القطاع الزراعي في تلبية الاحتياجات المحلية، ويدعم مسار التنمية المستدامة على المدى الطويل[3].

المطلب الثاني: تطوير البحث العلمي والتكنولوجي في المجال الزراعي.

يُعتبر تطوير البحث العلمي والتكنولوجي في القطاع الزراعي من العوامل الحاسمة والضرورية لضمان تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الوطن العربي. فمع تزايد التحديات المتشابكة التي تواجه الزراعة في المنطقة، والتي تشمل التغيرات المناخية، ندرة الموارد المائية،

[1] صندوق النقد العربي، *التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023* (أبوظبي: صندوق النقد العربي، 2023).

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، *آفاق المنطقة العربية 2030: تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية* (بيروت: الإسكوا، 2019).

[3] المرجع نفسه.

تدهور الأراضي الزراعية، والضغوط الديمغرافية المتصاعدة، يصبح الابتكار والتطوير العلمي الركيزة الأساسية التي يمكن من خلالها رفع كفاءة الإنتاج الزراعي وتحقيق تنمية مستدامة شاملة. في هذا السياق، تواجه الدول العربية تحديات جمة بسبب ضعف البنية التحتية البحثية الزراعية، مما يؤدي إلى ضعف القدرة على ابتكار تقنيات جديدة تتلاءم مع الخصائص المناخية والبيئية للمنطقة. فالاستثمار المنخفض في البحث والتطوير ينعكس سلباً على جودة الإنتاج الزراعي، وقدرة المزارعين على مواجهة التحديات المستجدة مثل مقاومة الآفات، تحسين نوعية المحاصيل، وترشيد استهلاك المياه. ولا يقتصر الأمر على نقص التمويل فحسب، بل يشمل أيضًا ضعف التنسيق بين مؤسسات البحث العلمي المختلفة، والافتقار إلى برامج بحثية متكاملة تجمع بين الأكاديميين والمزارعين وقطاع الصناعة الزراعية، وهو ما يقلل من الفعالية العملية للبحوث المنفذة ويحد من انتشار التقنيات الجديدة[1].

علاوة على ذلك، يُعتبر بناء القدرات البشرية محورًا لا غنى عنه في منظومة تطوير البحث العلمي الزراعي. إذ يتطلب الوضع الحالي في الوطن العربي تطوير برامج تعليمية وتدريبية متخصصة تركز على أحدث التقنيات الزراعية مثل التكنولوجيا الحيوية، الزراعة الدقيقة، والاستزراع المائي، بالإضافة إلى إدارة الموارد الطبيعية بكفاءة. ويجب أن تواكب هذه البرامج التطورات العالمية وتتكامل مع سياسات التنمية الوطنية، لتشكيل جيل جديد من الباحثين والفنيين القادرين على الابتكار وتقديم حلول عملية قابلة للتطبيق. كما أن تمكين الشباب والنساء في مجال البحث الزراعي يساهم في إثراء البيئة البحثية وخلق ديناميكية جديدة تدفع نحو التطوير المستدام[2].

---

[1] الهيئة العربية للتنمية الزراعية، *تقرير التنمية الزراعية في الوطن العربي* (الخرطوم: الهيئة العربية للتنمية الزراعية، 2021)، 45-65.

[2] Food and Agriculture Organization (FAO), *The State of Food and Agriculture 2021* (Rome: FAO, 2021), 82-110.

من ناحية أخرى، يشكل تطوير البنية التحتية البحثية ركيزة أساسية لتعزيز قدرات البحث العلمي في الزراعة. إذ يجب إنشاء وتجهيز مختبرات حديثة، ومزارع تجريبية مهيأة للبحث العلمي التطبيقي، بالإضافة إلى تأسيس مراكز معلومات زراعية تعتمد على التكنولوجيا الرقمية لتحليل البيانات الزراعية ومراقبة المحاصيل والظروف البيئية. وتوفر هذه البنية التحتية أدوات مهمة لتحليل التحديات التي تواجه الزراعة، مثل مقاومة الآفات والأمراض، وتحسين الخصائص الوراثية للمحاصيل، وإدارة الموارد المائية بشكل أكثر فعالية. كما يُعتبر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع الزراعي من العوامل الحديثة التي تسمح بزيادة الإنتاجية وتقليل الهدر من خلال نظم الزراعة الذكية التي تعتمد على الأقمار الصناعية والاستشعار عن بعد[1].

فضلاً عن ذلك، لا يمكن تحقيق تقدم فعلي ومستدام في البحث الزراعي دون تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول العربية، حيث تتيح شبكات التعاون البحثي تبادل الخبرات والمعلومات والموارد بين المراكز البحثية في مختلف البلدان. وتعتبر البرامج والمشاريع المشتركة وسيلة فعالة لمعالجة التحديات الإقليمية التي تتطلب استجابات منسقة، مثل التصحر، ندرة المياه، وتغير المناخ. ويمكن للاستفادة من التجارب الناجحة في بعض الدول أن تسرّع من وتيرة التطور في الدول الأخرى. كما يفتح التعاون مع المنظمات الدولية مجالًا لزيادة الدعم المالي والفني، مما يعزز قدرة الدول العربية على تحديث برامجها البحثية الزراعية وتحقيق نتائج ملموسة في مجال الأمن الغذائي[2].

---

[1] محمد عبد الموجود، "تطوير البنية التحتية البحثية الزراعية في الدول العربية"، *مجلة العلوم الزراعية العربية* 33، عدد 2 (2023): 120-145.

[2] World Bank, *Regional Agricultural Research and Innovation in the Arab World* (Washington, DC: World Bank, 2019), 25-50.

ختامًا، يمثل تطوير البحث العلمي والتكنولوجي في المجال الزراعي مشروعًا استراتيجيًا يتطلب رؤية شاملة، والتزامًا جادًا من قبل الحكومات والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص على حد سواء. إذ أن تعزيز الاستثمارات في البحث والتطوير، بناء القدرات البشرية، تحديث البنية التحتية البحثية، وتقوية أواصر التعاون الإقليمي، هي عوامل محورية لا غنى عنها لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في الوطن العربي.

المطلب الثالث: تفعيل التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي.

يُعد التمويل والاستثمار الزراعي من الركائز الأساسية لتنمية القطاع الزراعي وضمان تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، إذ يتيح توفير الموارد المالية المناسبة إمكانية تحديث القطاع، اعتماد التكنولوجيا الحديثة، وتحسين البنية التحتية الإنتاجية. ومع ذلك، تواجه الدول العربية تحديات كبيرة في تأمين تمويل كاف ومستدام للزراعة، نتيجة عدة عوامل منها محدودية الموارد المالية المخصصة للزراعة مقارنة مع القطاعات الأخرى، وجود فجوات في آليات التمويل، وضعف قنوات الوصول إلى التمويل من قبل الفلاحين والمزارعين الصغار[1].

تواجه الأنظمة المالية في بعض الدول العربية ضعفًا في تقديم القروض الزراعية الميسرة، حيث ترتفع معدلات الفائدة وتتطلب البنوك ضمانات لا يستطيع المزارعون الصغار توفيرها. إضافة إلى ذلك، تفتقر الأسواق المالية إلى منتجات استثمارية متخصصة في القطاع الزراعي، مما يحد من فرص جذب الاستثمارات الخاصة في هذا المجال. كما أن ضعف وجود آليات

[1] البنك الدولي، *التمويل الزراعي والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي* (واشنطن: البنك الدولي، 2020)، 30–60.

تمويل مبتكرة مثل الصناديق الاستثمارية الزراعية، التمويل الجماعي(Crowdfunding) ، والتمويل الأصغر(Microfinance) ، يؤثر سلبًا على قدرة القطاع على التوسع والتطوير[1].

من جانب آخر، يُعتبر الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الزراعية من أهم محركات التنمية الزراعية. فالبنية التحتية تشمل نظم الري الحديثة، التخزين، النقل، والتسويق الزراعي، التي تسهم في تقليل الفاقد وزيادة كفاءة سلسلة الإمداد الغذائي. وهنا تظهر الحاجة إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بحيث يشارك المستثمرون الخاصون في تمويل هذه المشاريع الحيوية وفق أطر قانونية وتنظيمية واضحة تضمن حقوق الأطراف وتحد من المخاطر[2].

وعلاوة على ذلك، تتطلب عملية تفعيل التمويل والاستثمار الزراعي تطوير سياسات مالية وزراعية محفزة، منها تخفيض الضرائب والرسوم على المنتجات والمعدات الزراعية، وتقديم الحوافز الاستثمارية للمزارعين والشركات الزراعية، إضافة إلى تعزيز الإطار القانوني الذي يضمن حقوق المستثمرين ويعزز الشفافية والمساءلة. كما أن دعم البحوث والابتكار الزراعي من خلال تمويل موجه يسرّع من تبني التقنيات الحديثة ويحسن إنتاجية المحاصيل[3].

في السياق نفسه، يلعب القطاع المصرفي دورًا محوريًا في دعم الاستثمار الزراعي، لكن يجب عليه تطوير منتجات مالية متخصصة تلبي احتياجات القطاع الزراعي، والتي قد تختلف حسب حجم الإنتاج وطبيعة المحاصيل. كما أن توظيف التكنولوجيا المالية (FinTech) يمكن أن يسهل الوصول إلى التمويل، خصوصًا في المناطق الريفية والمناطق ذات الإمكانيات

---

[1] علي حسن، "أطر تمويل الزراعة في الدول العربية: التحديات والفرص"، *مجلة الاقتصاد والتنمية الزراعية*، العدد 15 (2022): 78–102.

[2] FAO, *Investing in Agricultural Infrastructure for Food Security in the Arab Region* (Rome: FAO, 2022), 45-75.

[3] سامي عبد الله، "السياسات المالية ودورها في تعزيز الاستثمار الزراعي"، *المجلة العربية للسياسات الاقتصادية* 9، عدد 1 (2023): 110–138.

المحدودة، من خلال منصات رقمية ومنتجات مالية مبتكرة مثل القروض الرقمية، التأمين الزراعي، والمنتجات الموجهة لحماية المخاطر المناخية والزراعية[1].

في الأخير يشكل تفعيل التمويل والاستثمار الزراعي ركيزة استراتيجية لا يمكن تجاوزها لتحقيق تنمية زراعية مستدامة في الوطن العربي، ويتطلب ذلك تنسيقًا محكمًا بين الحكومات، القطاع المالي، والقطاع الخاص، مع وجود رؤية شاملة تدمج السياسات المالية والاقتصادية مع خطط التنمية الزراعية، لضمان توفير الموارد المالية الملائمة والمستدامة التي تؤدي إلى رفع الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي.

المطلب الرابع: تطوير وتعميق علاقات التبادل التجاري مع العالم الخارجي.

يُعتبر التبادل التجاري الزراعي مع الخارج من العوامل الأساسية التي تؤثر على أمن الغذاء في الدول العربية، حيث يعتمد الكثير من هذه الدول بشكل كبير على استيراد المواد الغذائية لتغطية احتياجاتها المتزايدة بسبب النمو السكاني، محدودية الموارد الطبيعية، وتغيرات المناخ التي تؤثر على الإنتاج المحلي. إن تفعيل وتعزيز التبادل التجاري الزراعي لا يقتصر فقط على تأمين الاستهلاك، بل يشكل أيضًا عنصرًا هامًا في دعم الاقتصاد الوطني وتنمية القطاع الزراعي من خلال فتح أسواق جديدة للصادرات الزراعية[2].

تعاني الدول العربية من عدة تحديات في مجال التجارة الزراعية الخارجية، من بينها ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في الأسواق الدولية نتيجة لتدني جودة بعض المنتجات، غياب التقييس والمواصفات العالمية، وارتفاع تكاليف الإنتاج. كما تلعب القيود الجمركية، الحواجز

[1] محمد عادل، "التكنولوجيا المالية ودورها في دعم التمويل الزراعي في المناطق الريفية"، *مجلة التكنولوجيا والتمويل* 7، عدد 3 (2023): 25-50.

[2] FAO, *Trade and Food Security in the Arab World* (Rome: FAO, 2021), 22-48.

التقنية، والعوائق الإجرائية دورًا سلبيًا في تعقيد عمليات التصدير والاستيراد، مما يضعف الربط بين المنتجين والمستهلكين الدوليين ويحد من فرص زيادة العائدات من التجارة الخارجية الزراعية[1]. في المقابل، هناك فرص كبيرة لتعزيز التبادل التجاري الزراعي من خلال تطبيق الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية التي تسعى إلى تقليل الحواجز الجمركية وتنظيم المعايير الصحية والفنية. فمثلاً، تتيح اتفاقيات التجارة الحرة التي تربط الدول العربية مع الاتحاد الأوروبي ودول أخرى فتح أسواق جديدة أمام المنتجات الزراعية العربية مع ضمان معايير الجودة المطلوبة، مما يعزز من تنافسية المنتج العربي ويزيد من تدفق الاستثمارات في القطاع الزراعي[2].

علاوة على ذلك، يكتسب التنوع في مصادر الاستيراد أهمية استراتيجية لتقليل أخطار الاعتماد على مورد واحد أو منطقة جغرافية محددة. فتنويع العلاقات التجارية يسمح للدول العربية بالتحكم بشكل أفضل في أسعار الغذاء وكمياته في الأسواق المحلية، ويُسهم في تحقيق استقرار أكبر في الأمن الغذائي. كما أن دعم البنى التحتية اللوجستية في الموانئ والمطارات ومراكز التخزين والتوزيع يشكل عاملاً رئيسيًا لتحسين كفاءة التبادل التجاري الزراعي وخفض تكاليف النقل والخسائر بعد الحصاد[3].

ومن ناحية أخرى، يجب أن ترافق الاستراتيجية التجارية تطوير السياسات الزراعية الداخلية لتعزيز التصدير، من خلال تحسين جودة المحاصيل، تبني تقنيات الزراعة المستدامة، وتعزيز البحث العلمي الزراعي الذي يتجه نحو تطوير أصناف زراعية ذات جودة عالية ومقاومة للأمراض.

---

[1] نبيل الطيب، "التحديات التي تواجه التجارة الزراعية العربية في الأسواق العالمية"، *مجلة الاقتصاد الزراعي والتنمية* 14، عدد 2 (2022): 65-89.

[2] European Commission, *EU-Arab Countries Trade Relations and Agricultural Trade* (Brussels: EC, 2023), 33-60.

[3] عبد الرحمن حسين، "البنية التحتية اللوجستية ودورها في تعزيز التبادل التجاري الزراعي في الوطن العربي"، *المجلة العربية للنقل واللوجستيات* 10، عدد 1 (2023): 101-130.

بالإضافة إلى دعم المنتجين والمصدرين عبر توفير التسهيلات التمويلية والإدارية، ورفع مستوى الوعي بأهمية التصدير الزراعي كرافد مهم للاقتصاد الوطني[1].

ختامًا يُعد التبادل التجاري مع الخارج ركيزة محورية في استراتيجية الأمن الغذائي للدول العربية، ولا يمكن تحقيق تنمية مستدامة في القطاع الزراعي بدون سياسة تجارية متكاملة تراعي متطلبات الأسواق العالمية، تذلل العقبات الإدارية والفنية، وتدعم التصدير والتنويع في مصادر الاستيراد، مع الاهتمام بخلق بيئة استثمارية جذابة للقطاع الزراعي.

[1] مروة الكيلاني، "السياسات الزراعية والتصدير في الدول العربية: دراسة مقارنة"، *مجلة الدراسات الاقتصادية العربية* 8، عدد 4 (2024): 89-115.

المبحث الرابع: تحديات الأمن الغذائي العربي.

تعاني الدول العربية، على غرار باقي دول العالم، من مجموعة من العقبات والتحديات التي تشكل عائقًا كبيرًا في سبيل تحقيق أمنها الغذائي. ويرجع ذلك إلى التأثير السلبي لتلك التحديات والعقبات على الكثير من الأمور أهمها معدلات الإنتاج الزراعي، خصوصًا فيما يتعلق بالمحاصيل الاستراتيجية. وقد برزت آثار هذه التحديات بشكل كبير، خاصة في السنوات الأخيرة مع بداية القرن الحالي، لا سيما مع تزايد تأثيرات التغير المناخي، مما أدى إلى ظهور مشاكل كبيرة أثرت على النشاط الفلاحي والإنتاج الزراعي. يُضاف إلى ذلك وجود العديد من التحديات الأخرى، بعضها مرتبط بعوامل طبيعية، وبعضها الآخر مرتبط بالإنسان... إلخ. كل هذه التحديات تمثل عائقًا أمام جهود تعزيز وتحقيق الأمن الغذائي العربي. ويظل هذا الهدف مرهونًا بمدى قدرة الدول العربية حاليًا ومستقبلًا على تجاوز هذه التحديات وإيجاد حلول فعالة لها.

وفيما يلي، سنتناول هذه التحديات بشيء من التفصيل، لنتعرف على خصائصها وآثارها:

المطلب الأول: التحديات الطبيعية والمناخية.

تُعد التحديات الطبيعية والمناخية من بين أبرز المعوقات التي تواجه الدول العربية في سبيل تحقيق الأمن الغذائي، ويعود ذلك إلى خطورة هذه التحديات واتساع نطاق تأثيرها على مختلف عناصر الإنتاج الزراعي، مما يؤدي إلى تراجع القدرة على رفع معدلات الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى العربي، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

- **التحديات المرتبطة بالأراضي الزراعية:**

من أبرز التحديات التي تواجه العالم العربي في هذا المجال، ما يتعلق بخصائص الأراضي الزراعية وجودتها. فارتفاع ملوحة التربة في عدد معتبر من الدول العربية يمثل عائقاً كبيراً أمام

التوسع الأفقي في الزراعة، وهو ما يجعل المساحات الصالحة للزراعة محدودة، وبالتالي يؤثر على زيادة معدلات الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي[1].

كما تعاني الأراضي الزراعية العربية من ظاهرة التصحر، والتي شهدت انتشارًا واسعًا منذ ثمانينيات القرن الماضي. ويُعزى هذا التوسع في التصحر إلى سوء استخدام الموارد الطبيعية، إلى جانب تزايد الطلب على الغذاء، والتغيرات المناخية التي أثرت بشكل مباشر على خصوبة التربة. ووفقًا للإحصائيات، فقد بلغت مساحة الأراضي المهددة بالتصحر نحو 2.9 مليون كيلومتر مربع، أي ما يعادل 20% من إجمالي مساحة العالم العربي[2]. وتمثل هذه المساحة الشاسعة تحديًا حقيقيًا أمام جهود التوسع الزراعي، مما يؤثر على معدلات الإنتاج وفرص تحقيق الأمن الغذائي.

ومن بين التحديات الأخرى التي تؤثر بشكل مباشر على الإنتاج الزراعي، تبرز ظاهرة الجفاف الموسمي التي تعاني منها العديد من الدول العربية. ويعود ذلك إلى الموقع الجغرافي الذي يضع غالبية الدول العربية ضمن الأقاليم الجافة وشبه الجافة. وتشكل المناطق الصحراوية نحو 68% من المساحة الإجمالية للعالم العربي. وقد أثّر هذا الوضع على إنتاج المحاصيل التي تعتمد على مياه الأمطار، خاصة الحبوب، مما ساهم في الحد من فرص الوصول إلى الاكتفاء الذاتي الغذائي[3].

---

[1] دبار حمزة، *إنعكاسات الأزمة العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي: دراسة تحليلية وفق نموذج SWOT* (رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013)، 74.

[2] لزعر محمد أمين، "التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي"، *مجلة جسر للتنمية*، الكويت، العدد 121 (2015): 12.

[3] سبأ صالح محمد، *مشكلات عربية: رؤية عامة* (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2010)، 11.

- **تحدي ندرة الموارد المائية:**

المنطقة العربية هي إحدى المناطق الأكثر ندرة في المياه في العالم، فهي تضم 19 دولة دون عتبة ندرة المياه، 13 منها دون عتبة ندرة المياه المطلقة. وتعتمد المنطقة بشدة على المياه الجوفية التي تشكل المصدر الرئيسي للمياه العذبة في أكثر من 11 دولة عربية، ولكن الطابع غير المرئي والمعقد للمياه الجوفية حرمها ما تستحق من اهتمام، ولا سيما أنها تحت الأرض ومحجوبة عن الأنظار. في هذه ظروف هذه الندرة، لا تزال الموارد المحدودة من المياه ستغل بمعدلات غير مستدامة، تفوق معدلات التغذية الطبيعية. وقد أدى الاستخدام المفرط للمياه الجوفية، خاصةً في القطاع الزراعي، مقرونًا بانخفاض الكفاءة، إلى انخفاض مخزون المياه الجوفية في أكثر من ثلثي المنطقة العربية، وعلى نطاق مكاني ازداد بنسبة الضعف في عامي 2018–2019. ومن المتوقع بحلول عام 2050 أن تكون كمية المياه الجوفية المتاحة لكل فرد قد انخفضت بأكثر من النصف منذ بداية القرن[1].

- **التحدي المناخي:**

إن ندرة الموارد المائية والظروف الجافة السائدة من أهم التهديدات التي تواجه الأمن الغذائي العربي، وكذلك الاعتماد الكبير على زراعة الأراضي الجافة، واستخدام النظم التقليدية في الإنتاج الزراعي والغذائي في المنطقة العربية، فإنه من المتوقع أن يكون لتغير المناخ آثار سلبية – بعيدة المدى – على القطاعات الاقتصادية الرئيسية وعلى الأمن الغذائي في المنطقة العربية، حيث إن الجفاف الشديد والمتكرر قد يزيد بالفعل من حدوث المجاعات وانعدام الأمن الغذائي، وفقدان سبل العيش والحياة الكريمة. كما أن هناك تهديدات جغرافية مثل ظاهرة التصحر، والمتمثلة في زحف

[1] الأمم المتحدة، *المياه الجوفية في المنطقة العربية: تقرير المياه والتنمية التاسع*، 2022.

الصحراء على الأراضي الزراعية وتحويلها من مناطق خضراء إلى كثبان رملية غير صالحة للزراعة. كما أنه يوجد تهديد آخر للأمن الغذائي، والمتمثل في ظاهرة التلوث، التي تُعتبر من الأخطار الكبرى التي تُشكل تهديدًا للموارد المائية، وذلك بسبب ضعف التقنيات الخاصة بحماية البيئة من آثار التلوث الصناعي، مما يؤدي إلى خسارة كبيرة من المياه الجوفية والسطحية[1].

المطلب الثاني: التحديات البشرية والتقنية.

تواجه الدول العربية مجموعة من التحديات الأخرى المرتبطة هذه المرة بالعنصرين البشري والتقني، حيث تؤثر هذه العناصر بشكل كبير على العملية الإنتاجية، خاصةً كونهما يشكلان عنصرين أساسيين في الإنتاج الزراعي أو المائي. وعليه، فإن عدم التحكم في هذين العنصرين بالشكل المطلوب يؤدي إلى خلق مشاكل تؤثر على مستوى أداء القطاع الفلاحي وبالتالي التأثير على جهود بناء الأمن الغذائي. في هذا السياق، نجد أن العالم العربي يعاني من مجموعة من التحديات المرتبطة بالعامل البشري والتقني، مما أثر بدوره على مؤشرات الأمن الغذائي العربي. تتمثل أهم هذه التحديات فيما يلي:

- **التحدي البشري:**

بالنسبة للتحدي البشري، فإن الدول العربية تعاني من العديد من التحديات المرتبطة بالعنصر البشري والتي تؤثر على قدرة أداء القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي العربي. ومن بين التحديات التي يعاني منها هذا القطاع، سنركز على تحديين رئيسيين:

[1] Benichou, F., and A. Benaissa. "The Impact of Climate Change on Achieving Sustainable Development Goals in the World." *Journal of the Développements Policies and the Prospective Studies* 8, no. 1 (2023): 345.

- **زيادة النمو السكاني في العالم العربي:**

يتفق العديد من الباحثين والمختصين على أن زيادة عدد السكان بشكل كبير تشكل أحد أكبر التحديات التي تواجه الدول، خاصة الدول النامية (التي هي أقل قدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي) في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث تفرض هذه الزيادة السكانية على الدول بذل المزيد من الجهود لتوفير احتياجات المواطنين، خاصةً الاحتياجات الغذائية، ما يتطلب توفير كميات أكبر بكثير مما كانت توفره قبل الزيادة. وتزداد المسألة تعقيداً بالنسبة للدول النامية التي تكون أقل قدرة على زيادة قدرتها في توفير الغذاء لهؤلاء الأفراد، مما يؤثر بدوره على إمكانية أن تحقق تلك الدول أمنها الغذائي[1].

تُظهر الأرقام الصادرة عن شعبة السكان في الأمم المتحدة أن عدد سكان العالم العربي قد ارتفع بمقدار 80 مليون في العقد الثاني من الألفية الثالثة ليصل إلى 473 مليون في عام 2023، وهو ما يمثل 5.9% من الإجمالي العالمي. ومن المتوقع أن ينمو عدد سكان المنطقة ليتخطى 533 مليون نسمة بحلول عام 2030 و694 مليون نسمة بحلول عام 2050. بينما يعيش 61% من سكان العالم العربي في القارة الأفريقية، يحظى الجناح الأسيوي بالنسبة الباقية والبالغة 39%. ويعيش 68% من سكان العالم العربي في 6 دول من أصل 22 دولة، وهي بالترتيب مصر والجزائر والسودان والعراق والمملكة المغربية والمملكة العربية السعودية[2].

- **زيادة عدد سكان الحضر في العالم العربي:**

من بين التحديات الأخرى المرتبطة بالعنصر البشري، تبرز الزيادة الكبيرة في عدد سكان المناطق الحضرية على حساب سكان المناطق الريفية، ويعود ذلك إلى عدد من الأسباب أهمها

---

[1] محمد علي عثمان المخلافي، "الأمن الغذائي في الجمهورية اليمنية"، *مجلة الدراسات الاجتماعية*، المجلد 16، العدد 32 (30 يونيو/حزيران 2011): 322–323.

[2] المجلس الأعلى للسكان، *اليوم العالمي للسكان*، 2023، https://bit.ly/3SXDj2N

الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة. تشير الإحصائيات إلى أن عدد سكان الحضر في العالم العربي قد ارتفع إلى أكثر من 50% في سنة 2010، ويتوقع أن تصل هذه النسبة إلى نحو 68% بحلول سنة 2050[1]. وهذا يعني تراجع عدد سكان المناطق الريفية وبالتالي تراجع عدد اليد العاملة في القطاع الفلاحي، مما يؤثر سلباً على قدرة القطاع على توفير الأمن الغذائي العربي. كما أن زيادة عدد سكان المناطق الحضرية ستفرض على الدول العربية مستقبلاً تغيير نمط الاستهلاك، حيث يتطلب الأمر الاعتماد أكثر على استهلاك المنتجات الحيوانية مقارنة بالاستهلاك الحبوب، وهو ما يختلف عن الأنماط السابقة.

- **التحدي التقني:**

تُواجه الدول العربية العديد من التحديات التقنية التي تعيق جهودها في تحقيق الأمن الغذائي، بالرغم من امتلاكها لموارد طبيعية وبشرية كبيرة. من أبرز هذه التحديات هو ضعف منظومة البحث العلمي الزراعي، حيث تفتقر العديد من الدول العربية إلى مراكز بحثية فعّالة وممولة بشكل كافٍ، مما يؤدي إلى تأخر تبني الابتكارات الزراعية الحديثة. فوفقًا لتقارير إقليمية، فإن فجوة البحث والتطوير العلمي تمثل أحد أهم عوائق تحديث الإنتاج الزراعي في المنطقة[2].

إضافة إلى ذلك، تعتمد معظم الدول العربية بشكل مفرط على استيراد التكنولوجيا الزراعية من الدول الصناعية، دون القدرة على تصنيعها أو تكييفها محليًا لتتناسب مع البيئة والمناخ المحليين. هذه التبعية التكنولوجية تؤدي إلى ضعف القدرة على تطوير حلول زراعية وطنية مستدامة. وقد

[1] الأمم المتحدة، "أكثر من نصف سكان العالم يعيشون في المناطق الحضرية، والقاهرة من بين أكبر المدن الحضرية في العالم"، الأمم المتحدة، تم الدخول في 21 يوليو 2025، https://shorturl.at/GxjXt.

[2] Arab Organization for Agricultural Development, *Arab Program for the Sustainability of Food Security* (Khartoum: AOAD, 2021), https://shorturl.at/qvLTE.

أظهرت تقارير دولية أن نقل التكنولوجيا دون تراكم خبرات محلية يُبقي الدول النامية في موقع التبعية التقنية البنيوية[1].

من التحديات الأخرى نقص الكوادر الفنية المؤهلة في مجالات التكنولوجيا الزراعية الدقيقة، كالتحليل البيئي، وأنظمة الري الذكية، والزراعة المستندة إلى البيانات. وتؤكد منظمات بحثية متخصصة أن تطوير قدرات الموارد البشرية في المجال الزراعي ضرورة مُلحة إذا أرادت الدول العربية تحقيق أي تحول إنتاجي مستدام[2].

من جهة أخرى، تُعد البيروقراطية وضعف التشريعات المحفزة لتوطين التكنولوجيا من العوامل المعيقة كذلك. فالكثير من الدول العربية تفتقر إلى سياسات حكومية تُشجّع على الاستثمار في التقنيات الزراعية الحديثة أو على التعاون بين القطاعين العام والخاص في مجالات الابتكار الزراعي. وقد أشارت تقارير أممية إلى أن غياب الإطار المؤسسي والتشريعي الملائم يضعف جاهزية الدول العربية في مواجهة التحديات البيئية والزراعية[3].

وأخيرًا، فإن التحدي الأكبر يظل غياب التصنيع المحلي للتقنيات الزراعية التي تتلاءم مع البيئة العربية. فمثلاً، لا تزال تقنيات زراعة النخيل أو محاصيل الحبوب الأساسية تعتمد على أدوات ووسائل تقليدية لا تواكب التطور العالمي، ما يفسر ضعف الإنتاجية في العديد من الدول، رغم توفر الأراضي والمياه في بعض المناطق[4].

---

[1] OPEC Fund for International Development, "Technologies Give Farmers in the Developing World a Way to Grow," October 30, 2023, https://shorturl.at/UDMEp

[2] International Center for Agricultural Research in the Dry Areas (ICARDA), "Support for the Enhancement of Food Security in Arab Countries – Phase III," 2022, https://shorturl.at/wNUkz

[3] United Nations ESCWA, *Enhancing Resilience and Sustainability of Agriculture in the Arab Region* (Beirut: UN-ESCWA, 2020).

[4] Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), *Near East and North Africa Regional Overview of Food Security and Nutrition 2021* (Rome: FAO, 2021).

المطلب الثالث: التحديات التنموية.

تعاني الدول العربية منذ عقود من الزمن من العديد من التحديات المرتبطة بالسياسات التنموية وتوجهاتها الاقتصادية، والتي كان لها تأثيرات سلبية على أداء القطاع الفلاحي بشكل خاص، حيث فشلت هذه السياسات في جعل القطاع الفلاحي في موقع الريادة نتيجة لفشل البرامج والسياسات في تحقيق الأهداف المرجوة منها، مما أثر بدوره على تحقيق الأمن الغذائي العربي. ومن بين التحديات التنموية التي كان لها تأثير على الأمن الغذائي العربي نذكر ما يلي:

- **إهمال القطاع الفلاحي العربي:**

يعتبر إهمال القطاع الفلاحي في الدول العربية من أهم التحديات التي تعيق تحقيق الأمن الغذائي المستدام. بعد الاستقلال، اتجهت العديد من الحكومات العربية إلى إعطاء الأولوية للتنمية الصناعية والتوسع في القطاعات النفطية، متناسية الدور الحيوي للزراعة في توفير الغذاء وفرص العمل للسكان، خاصة في المناطق الريفية. هذه السياسات الاقتصادية انعكست على ضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع الفلاحي، مما أدى إلى تراجع إنتاجية الأراضي الزراعية وضعف دخول الفلاحين، إضافة إلى تفاوت حاد في مستويات المعيشة بين سكان الريف والحضر. ومن جهة أخرى، أدت هذه الرؤية إلى زيادة الاعتماد على استيراد المواد الغذائية بدلاً من تطوير الإنتاج المحلي، وهو ما جعل الدول العربية أكثر عرضة لتقلبات الأسواق العالمية وأزمات الغذاء الدولية. كما أن ضعف البحث العلمي الزراعي وتكنولوجيا الإنتاج، إلى جانب نقص الدعم المالي، عمق من هذه الأزمة، حيث لم تحظ مراكز البحث الزراعي في العالم العربي بالدعم الكافي لتطوير

تقنيات ملائمة للبيئة المحلية. كل ذلك يجعل من إهمال القطاع الفلاحي عقبة رئيسية أمام تحقيق الأمن الغذائي العربي الشامل والمستدام[1].

- **تركيز سياسات الأمن الغذائي العربي على محور الاكتفاء الذاتي:**

تعاني استراتيجيات الأمن الغذائي في الدول العربية من ضيق أفق سياسي وتقني، حيث تميل إلى التركيز على هدف وحيد هو تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي دون النظر إلى بقية أبعاد الأمن الغذائي التي تشمل جودة الغذاء، سلامته، استقراره في الأسواق، وضمان وصوله إلى جميع فئات المجتمع. يؤكد هذا التركيز الضيق على الإنتاج المحلي دون الاهتمام بأنظمة التوزيع والقدرة الشرائية للمواطنين على أن الأمن الغذائي لا يتحقق بمجرد توفر الغذاء، بل يحتاج إلى منظومة متكاملة تشمل الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. هذا الخلل في الرؤية أدى إلى ضعف قدرة السياسات العربية على مواجهة التحديات المعقدة التي تواجه الأمن الغذائي، خاصة في ظل تغيرات المناخ والضغوط الديمغرافية. كما أن التركيز على الاكتفاء الذاتي لوحده قد يكون غير عملي في بعض الحالات، وينبغي توجيه الجهود نحو تنويع مصادر الغذاء، وتحسين جودة الإنتاج، وتطوير البنية التحتية الزراعية[2].

- **ضعف تمويل برامج التنمية الفلاحية:**

يُعد نقص التمويل من أبرز العوائق التي تقف في طريق تطوير القطاع الزراعي في الدول العربية، حيث تعاني المشاريع الزراعية من عجز مالي ينعكس على جميع مراحل الإنتاج من البذور والتسميد إلى التسويق والتخزين. ضعف الميزانيات الحكومية المخصصة للزراعة مقارنة

[1] علي أحمد القرشي، *الأمن الغذائي في الوطن العربي: تحديات وفرص*(مركز الدراسات الخليجية، الرياض، 2018)، https://tinyurl.com/28796sjk

[2] Food and Agriculture Organization, *Arab Regional Overview of Food Security and Nutrition*, FAO Regional Office for Near East and North Africa, 2019, https://tinyurl.com/4bvzxctt

بالقطاعات الأخرى، وصعوبة الوصول إلى التمويل الخاص، سواء من البنوك أو المؤسسات الاستثمارية، يحول دون تحقيق الأهداف التنموية. علاوة على ذلك، يفتقر القطاع الزراعي إلى نظم تمويل متطورة تتيح للفلاحين الصغار والمزارعين التوسع في الإنتاج أو تبني تقنيات حديثة. هذا النقص في الموارد المالية لا يتيح فقط ضعف في الإنتاج، بل يحد من تطوير البنية التحتية الريفية، ويؤثر سلبًا على جودة الإنتاج واستدامته، مما يزيد من هشاشة الأمن الغذائي في المنطقة. لهذا، فإن تعزيز تمويل الزراعة ضرورة حتمية تتطلب إعادة النظر في أولويات الميزانية الوطنية، وتحفيز القطاع الخاص والمجتمع المدني على الاستثمار في هذا القطاع الحيوي[1].

- **سياسات إنتاج الوقود الحيوي:**

شهدت السنوات الأخيرة تحولًا ملحوظًا في السياسات العالمية تجاه استخدام المحاصيل الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي، مما تسبب في زيادة الطلب على محاصيل مثل الذرة والقمح والبذور الزيتية، وأسهم في ارتفاع أسعارها عالمياً. بالنسبة للدول العربية التي تعتمد بشكل كبير على استيراد هذه المحاصيل، فقد شكل ذلك ضغطًا إضافيًا على موازناتها وهدد استقرار أسواقها الغذائية. كما أن السياسات التجارية للدول المنتجة للوقود الحيوي والتي تركز على توجيه إنتاجها للاستخدام في الطاقة بدلاً من الغذاء، أدت إلى تراجع المعروض العالمي من هذه المحاصيل. هذا التوجه يضع الدول العربية في موقف صعب بين الحاجة إلى تلبية متطلبات الطاقة المستدامة وضمان أمنها الغذائي. لذا فإن تبني الدول العربية لسياسات زراعية متكاملة ترتكز على تعزيز الإنتاج المحلي

[1] Arab Organization for Agricultural Development, *Annual Report 2020*, Cairo, 2020, https://tinyurl.com/5yhvmnyy

والتكيف مع الأسواق العالمية أصبح ضرورة ملحة للتقليل من المخاطر المرتبطة بإنتاج الوقود الحيوي[1].

- **التحديات التنظيمية والمؤسساتية:**

يواجه القطاع الزراعي في الدول العربية تحديات تنظيمية ومؤسساتية كبيرة تؤثر على كفاءته وفاعليته. تعاني العديد من الدول من ضعف البنية التحتية في المناطق الريفية، وتشتت وتداخل صلاحيات المؤسسات المعنية بالزراعة، مما يؤدي إلى ضعف التنسيق والتكامل بين الجهات المعنية. كما يلاحظ نقص في القدرات الفنية والإدارية داخل هذه المؤسسات، إضافة إلى غياب رؤية استراتيجية مشتركة على المستوى العربي تعزز التعاون والتكامل الإقليمي. ويزيد من حدة هذه المشكلات الطابع البيروقراطي الذي يعيق عملية التخطيط والتنفيذ، مما يؤثر سلبًا على الإنتاجية الزراعية ويحد من تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. ومن هنا تبرز أهمية إعادة هيكلة هذه المؤسسات وتعزيز التنسيق بينها وتطوير التشريعات والقوانين ذات الصلة[2].

المطلب الرابع: التحديات المرتبطة بالأسواق العالمية.

تعاني الدول العربية، بسبب تبعيتها للأسواق الخارجية، من عدد من التحديات المرتبطة بتغيير أسعار الطاقة والغذاء، مما أدى إلى حدوث العديد من الأزمات العالمية التي أثرت سلبًا على ميزانيات الدول العربية المخصصة لشراء ما ينقصها من السلع الغذائية. وهذا بدوره أثر على الأمن الغذائي العربي. وتتمثل أهم هذه التحديات في:

---

[1] خالد النجار، "تأثير إنتاج الوقود الحيوي على الأمن الغذائي العربي"، *مجلة دراسات الأمن القومي*، العدد 4 (2017)، https://tinyurl.com/ysuh62rk

[2] جامعة الدول العربية، "تقرير تطوير القطاع الزراعي في الدول العربية: التحديات والآفاق"، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2019، ص 27-31، https://tinyurl.com/mvctpp63

- **تغير أسعار النفط (الطاقة):**

تُعتبر تقلبات أسعار النفط من أبرز التحديات الخارجية التي تؤثر على الأمن الغذائي في الدول العربية، وذلك بسبب اعتماد معظم مراحل إنتاج الغذاء، بدءًا من حرث الأرض وحتى تخزين ونقل المحاصيل، على مشتقات الطاقة، وخاصة الوقود الأحفوري. وعندما ترتفع أسعار النفط، تزداد تكاليف الإنتاج الزراعي بشكل ملحوظ، مما ينعكس سلبًا على القدرة الشرائية للمواطنين العرب ويزيد من عجز الميزانيات الحكومية، خصوصًا في الدول المستوردة للغذاء[1].

وتتأثر الدول العربية غير النفطية بشكل خاص بهذه الظاهرة، حيث تُشكل تكاليف الطاقة نسبة كبيرة من تكلفة الإنتاج الزراعي مقارنة بالدول الصناعية[2]. وفي ظل هشاشة البنية الزراعية، وغياب منظومات إنتاج محلية قادرة على امتصاص الصدمات، تتفاقم التبعية الغذائية للأسواق العالمية، مما يزيد من هشاشة الأمن الغذائي العربي ويجعل أي أزمة طاقة تتحول مباشرة إلى أزمة غذائية[3]. إضافة إلى ذلك، فإن تقلبات أسعار النفط تؤثر على أسعار الأسمدة والمبيدات والآلات الزراعية، التي تعتمد بشكل كبير على مشتقات البترول، مما يزيد من تكاليف الإنتاج الزراعي بشكل عام. كما تؤدي هذه التقلبات إلى تقليل الاستثمارات في القطاع الزراعي بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي، مما يحد من قدرة الدول على تطوير الإنتاج المحلي وتعزيز الأمن الغذائي على المدى الطويل.

---

[1] نور الدين هرمز، فادي الخليل، دريد العيسى، "تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده"، *مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*، مجلد 29، عدد 1 (2007): 90.

[2] أشرف محمد شكر السيد، "تأثير تقلبات أسعار النفط العالمية على التضخم في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، *المجلة العلمية للبحوث التجارية – جامعة المنوفية*، مجلد 7، عدد 2 (أبريل 2020): 278.

[3] مصطفى عبد السلام، "أثر الأزمات العالمية في الاقتصادات العربية: التضخّم والطاقة والغذاء والديون"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 10 مايو 2023.

- **الأزمات المالية العالمية:**

أظهرت الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية، لا سيما أزمتي 2007 و2011، مدى هشاشة الأمن الغذائي العربي، إذ ارتفعت خلالها أسعار الغذاء بنسب تجاوزت 50%، وقفزت أسعار الحبوب مثل القمح بنسبة تفوق 100%[1]. وقد شكّلت هذه الارتفاعات صدمة قوية للأسواق العربية التي تعتمد بدرجة كبيرة على الاستيراد لتغطية أكثر من 50% من حاجاتها الغذائية، مما جعل تأثير تلك الأزمات مضاعفًا. ونتيجة لذلك، شهدت الدول العربية ارتفاع معدلات التضخم، وزيادة كبيرة في عجز الميزان التجاري، إلى جانب تفاقم نسب الفقر الغذائي، خاصة في البلدان منخفضة الدخل مثل السودان واليمن وجيبوتي، التي تأثرت بشدة نتيجة ضعف البنية الاقتصادية والاجتماعية.[2]

وأظهرت تلك الأزمات غياب احتياطات استراتيجية غذائية كافية وفعالة، بالإضافة إلى ضعف قدرة الدول العربية على التكيف مع الاضطرابات العالمية، مما كشف الحاجة الملحة إلى تعزيز الإنتاج الزراعي المحلي وتطوير البنى التحتية ذات الصلة. كما برزت أهمية بناء شراكات عربية متينة في مجال الاستثمار الغذائي، مع التركيز على تنويع مصادر الاستيراد وتقليل الاعتماد على سوق واحد أو منطقة جغرافية محددة. وتأتي هذه الخطوات ضمن استراتيجيات شاملة تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي من خلال ضمان توافر الغذاء بأسعار مستقرة وقدرة أفضل على امتصاص الصدمات الخارجية المتكررة[3].

---

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، *الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاد العربي*، (بيروت: مكتبة نور، 2010)، 51 .

[2] سليمان شيبوط، قويدر حرز الله، "الاقتصادات العربية في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة"، *مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة*، مجلد 4، عدد 1 (أبريل 2020).

[3] برنامج الأغذية العالمي، "انعدام الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، تقرير دوري، 2021 . https://tinyurl.com/4k6zknjy

خلاصة:

أفضى تحليل واقع الأمن الغذائي في العالم العربي إلى مجموعة من النتائج الأساسية. أولًا، تبيّن وجود اختلال بنيوي مزمن في المنظومة الغذائية العربية، يتجلى في اتساع الفجوة بين الإنتاج المحلي والطلب المتزايد على الغذاء، وهو ما عزّز من تبعية معظم الدول العربية للأسواق الخارجية وجعل أمنها الغذائي شديد الحساسية للتقلبات الدولية.

ثانيًا، أظهر التحليل أن محدودية الموارد الطبيعية، ولا سيما المياه والأراضي الصالحة للزراعة، إلى جانب التأثيرات المتسارعة للتغيرات المناخية، تشكّل قيودًا هيكلية حقيقية أمام تحقيق الاكتفاء الذاتي، غير أن هذه القيود تتفاقم بفعل ضعف الاستثمارات الزراعية، وتواضع مستويات البحث العلمي والتحديث التكنولوجي في القطاع الزراعي.

ثالثًا، كشفت دراسة السياسات والاستراتيجيات المعتمدة أن المقاربات العربية في مجال الأمن الغذائي ما تزال في الغالب ذات طابع وطني مجزأ، وتفتقر إلى التنسيق الإقليمي الفعّال، الأمر الذي حدّ من قدرتها على تحقيق نتائج ملموسة على مستوى تقليص الفجوة الغذائية أو تعزيز الاستدامة طويلة الأمد.

رابعًا، بيّن الفصل أن الاستراتيجيات القائمة على تطوير السياسات الزراعية، وتشجيع الاستثمارات، وتوظيف التقنيات الحديثة، رغم أهميتها، تظل غير كافية ما لم تُدمج ضمن رؤية شاملة تقوم على التكامل الاقتصادي العربي، وإعادة توجيه الموارد، وبناء سلاسل إنتاج غذائي إقليمية أكثر كفاءة ومرونة.

وعليه، يخلص الفصل إلى أن إشكالية الأمن الغذائي في العالم العربي ليست أزمة إنتاج فحسب، بل هي نتاج تفاعل عوامل هيكلية واستراتيجية، ما يستدعي الانتقال من منطق إدارة العجز إلى منطق بناء منظومة غذائية عربية مستدامة، وهو ما يمهّد للانتقال في الفصول اللاحقة إلى تحليل أعمق للنماذج الوطنية والإقليمية ومدى قدرتها على الاستجابة لهذه التحديات.

الفصل الثالث:
دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي.

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي تحديات معقدة في تحقيق أمنها الغذائي، إذ تؤثر العوامل البيئية، مثل ندرة الموارد المائية وقلة الأراضي الزراعية، بشكل مباشر على قدرتها على إنتاج الغذاء محليًا. ورغم هذه التحديات، فإن ما تمتلكه هذه الدول من إمكانيات مالية واقتصادية متقدمة مكّنها من تبنّي استراتيجيات متعددة لمواجهة هذه المشكلة، سواء عبر تعزيز الإنتاج المحلي، أو الاستثمار في مشروعات زراعية خارجية، أو تطوير سياسات الاستيراد والتخزين لضمان استقرار الإمدادات الغذائية.

يركز هذا الفصل على تجربة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع قضية الأمن الغذائي، حيث ينقسم إلى أربعة مباحث رئيسية. يتناول المبحث الأول نشأة مجلس التعاون الخليجي، وتطور أدواره، وأبرز أهدافه، مع تسليط الضوء على دوره في تعزيز التكامل والتعاون بين دوله الأعضاء في مختلف المجالات، بما في ذلك الأمن الغذائي. أما المبحث الثاني، فيناقش محددات تحقيق الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون لدول مجلس التعاون الخليجي، ومدى تأثيرها على قدرة الدول الخليجية على تحقيق أمنها الغذائي، مع إبراز التحديات والفرص التي تواجهها في هذا الإطار.

وفي المبحث الثالث، يتم تحليل الاستراتيجيات التي اعتمدتها دول المجلس لضمان أمنها الغذائي، والتي تشمل دعم الإنتاج الزراعي المحلي، والاستثمار في مشاريع زراعية داخلية وخارجية، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لزيادة الإنتاجية، إلى جانب تبنّي سياسات فعالة في مجال التخزين والاستيراد لضمان استقرار الأسواق الغذائية في مواجهة الأزمات. أما المبحث الرابع فيتناول تجارب دول مجلس التعاون الخليجي الستة في مجال سياسات واستراتيجيات تعزيز أمنها الغذائي.

المبحث الأول: مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول: نشأة وأهدف مجلس التعاون الخليجي.

تُعد منطقة الخليج العربي بؤرة استراتيجية ذات أهمية جيوسياسية واقتصادية بالغة على الساحة الدولية، وذلك لما تتمتع به من موقع جغرافي حيوي يربط بين قارات العالم، وإشرافها على ممرات ملاحية دولية حيوية، فضلاً عن امتلاكها لأضخم احتياطيات النفط والغاز في العالم. هذه العوامل مجتمعة جعلت المنطقة محط أنظار القوى الكبرى، وساهمت في تشكيل ديناميكيتها السياسية والأمنية عبر التاريخ الحديث. وترجع الخطوات الأولى لإنشاء مجلس التعاون الخليجي إلى عام 1976، حينما دعا الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، إلى تأسيس وحدة خليجية تهدف إلى تعزيز مصالح شعوب المنطقة واستقرارها من خلال التعاون في المجالات السياسية، والاقتصادية، والتربوية، والإعلامية. في نفس العام، دعا السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان، إلى عقد مؤتمر لوزراء خارجية دول منطقة الخليج العربي الثماني (المملكة العربية السعودية، إيران، الكويت، العراق، قطر، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، عمان) لمناقشة قضايا الأمن الإقليمي. عُقد المؤتمر في الفترة من 24 إلى 25 نوفمبر 1976، حيث ألقى السلطان قابوس بن سعيد كلمة افتتاحية أكد فيها على ضرورة التوصل إلى صيغة جماعية تضمن أمن المنطقة واستقرارها وتحدد العلاقات بين دولها[1].

على الرغم من أن محادثات المؤتمر لم تُسفر عن اتفاقات محددة، إلا أن اللقاء كان بداية الدعوة إلى بناء اتحاد إقليمي في المنطقة. في ديسمبر 1978، بدا أن المنطقة أصبحت مهيأة لتبني صيغة تعاونية تؤطر العلاقات المتميزة بين دولها، خاصة بعد تبادل الزيارات بين الحكام. صدرت بيانات مشتركة دعت إلى العمل الجاد لتحقيق وحدة الدول العربية الخليجية

[1] عبير وفيق شفيق، *دراسة في نشأة مجلس التعاون الخليجي ومواقفه من القضايا الإقليمية (الحرب العراقية الإيرانية–احتلال العراق للكويت انموذجا)* (بغداد: جامعة بغداد، كلية التربية بن رشد، 2020)، 6.

استنادًا إلى الروابط الدينية والقومية، وللتصدي للتحديات التي تفرضها القوى الكبرى التي تسعى إلى بسط نفوذها في منطقة الخليج العربي[1]. وخلال انعقاد مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان بالأردن في نوفمبر 1980، استغل الشيخ جابر الأحمد الصباح الفرصة لعرض التصور الكويتي لاستراتيجية مشتركة للتعاون بين دول الخليج في جميع المجالات. أسفرت المحادثات الخليجية التي استمرت من 1978 إلى 1981 عن إقامة الاتحاد، رغم عدم التوصل إلى صيغة محددة لهذا الاتحاد بين الدول الخليجية، باستثناء العراق وإيران بسبب الحرب بينهما[2].

وتأسّس مجلس التعاون الخليجي (Gulf Cooperation Council)[3] في اجتماع عقد بتاريخ 25 ماي 1981م في إمارة أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة، حضره قادة كل من دولة توصلت الإمارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، قطر، والكويت إلى صيغة تعاونية تشمل الدول الست، تهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط في جميع المجالات، وصولًا إلى الوحدة الكاملة، وذلك وفقًا لما نص عليه النظام الأساسي للمجلس في مادته الرابعة. وقد أكدت هذه المادة أيضًا على تعميق الروابط وتعزيز التعاون بين مواطني دول المجلس. وقد جاءت المنطلقات الأساسية لهذه المبادئ واضحة في ديباجة النظام الأساسي، التي شددت على الروابط الخاصة التي تجمع بين الدول الست، والسمات المشتركة، والأنظمة المتشابهة التي تستند إلى العقيدة الإسلامية. كما أكدت على الإيمان بالمصير المشترك ووحدة الهدف، وأوضحت أن التعاون بين هذه الدول يسهم في تحقيق الأهداف السامية للأمة العربية[4]. لم يكن قرار تأسيس مجلس التعاون الخليجي مجرد

---

[1] المرجع السابق.

[2] المرجع نفسه.

[3] مجلس التعاون لدول الخليج العربية (Cooperation Council for the Arab States of the Gulf) والذي يُشار إليه بشكل أكثر شيوعاً بتسمية مجلس التعاون الخليجي (GCC).

[4] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، "مجلس التعاون الخليجي: المنطلقات والأهداف"، https://bit.ly/424plPJ

قرار عابر، بل كان تجسيدًا مؤسسيًا لواقع تاريخي واجتماعي وثقافي عميق. تتميز دول مجلس التعاون بروابط دينية وثقافية متينة، بالإضافة إلى التمازج الأسري بين مواطنيها، مما شكل عوامل تقارب وتوحد. وقد عززت هذه الروابط البيئة الجغرافية الصحراوية الساحلية التي تحتضن المنطقة، مما سهل الاتصال والتواصل بين سكانها وخلق ترابطًا عميقًا وتجانسًا في الهوية والقيم. ومن هذا المنطلق، يمثل المجلس استمرارية وتطويرًا وتنظيمًا لتفاعلات تاريخية قديمة، وفي الوقت ذاته، يشكل ردًا عمليًا على تحديات الأمن والتنمية. كما يمثل استجابة لتطلعات شعوب المنطقة في العقود الأخيرة نحو تحقيق نوع من الوحدة العربية الإقليمية، بعد أن تعذر تحقيقها على المستوى العربي الشامل[1].

تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية على رؤية واضحة وأهداف محددة تهدف إلى تعزيز التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء في مختلف الميادين، وتحقيق مصالح شعوبها المشتركة. وقد نص النظام الأساسي للمجلس على هذه الأهداف والمبادئ التي توجه عمله، وهي تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع المجالات، وصولًا إلى وحدتها. كما نص على توثيق الروابط بين شعوب الدول الأعضاء، ووضع أنظمة متماثلة في عدة ميادين تشمل الاقتصاد، والمالية، والتجارة، والجمارك، والمواصلات، بالإضافة إلى الشؤون التعليمية والثقافية، والاجتماعية والصحية، والإعلامية والسياحية، والتشريعية والإدارية. كما يسعى المجلس إلى دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة، والتعدين، والزراعة، واستغلال الثروات المائية والحيوانية. ويهدف إلى إنشاء مراكز بحث علمي وإقامة مشاريع مشتركة، بالإضافة إلى تشجيع التعاون بين القطاع الخاص في الدول الأعضاء[2].

[1] المرجع السابق.

[2] المرجع نفسه.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي.

أولًا: المجلس الأعلى.

يعد المجلس الأعلى هو السلطة العليا لمجلس التعاون الخليجي، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء. يتمتع المجلس برئاسة دورية وفقًا للترتيب الأبجدي لأسماء الدول الأعضاء، ويجتمع في دورة عادية سنويًا، كما يجوز عقد دورات استثنائية بناءً على دعوة من أي دولة عضو، بشرط تأييد دولة عضو آخر. وفي قمة أبو ظبي لعام 1998، تقرر عقد لقاء تشاوري بين القمتين السابقة واللاحقة. ويعتبر انعقاد المجلس صحيحًا إذا حضر ثلثا الأعضاء، حيث يتمتع كل عضو بصوت واحد. تصدر قرارات المجلس في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشاركة في التصويت، بينما تصدر قراراته في المسائل الإجرائية بالأغلبية. ويضم المجلس الأعلى الهيئات التالية[1]:

1- الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى:

وهي مكونة من ثلاثين عضوًا على أساس خمسة أعضاء من كل دولة عضو يتم اختيارهم من ذو الخبرة والكفاءة لمدة ثلاث سنوات. وتختص الهيئة بدراسة ما يحال إليها من المجلس الأعلى نظام الهيئة.

2- هيئة تسوية المنازعات:

تتبع المجلس الأعلى هيئة تسوية المنازعات التي يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة الخلاف النظام الأساسي.

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، "مجلس التعاون الخليجي: الهيكل التنظيمي"، https://shorturl.at/15hoQ

ثانيًا: المجلس الوزاري.

يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الاعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الاخيرة للمجلس الأعلى، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناءً على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر، ويعتبر انعقاده صحيحًا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء.

تشمل اختصاصات المجلس الوزاري، من بين أمور أخرى، اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة إلى تطوير التعاون بين الدول الأعضاء، والعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات. تُحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري، الذي يرفع منها بتوصية إلى المجلس الأعلى في حال تطلب الأمر موافقته.

كما يضطلع المجلس الوزاري بمهمة التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله. وتماثل إجراءات التصويت في المجلس الوزاري نظيرتها في المجلس الأعلى وفقًا للنظام الأساسي[1].

ثالثًا: الأمانة العامة.

تتلخص اختصاصات الأمانة العامة في إعداد الدراسات الخاصة بتعزيز التعاون والتنسيق والتكامل في خطط وبرامج ومشروعات العمل الخليجي المشترك، بالإضافة إلى إعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس، ومتابعة تنفيذ القرارات المتخذة. كما تشمل مسؤوليات الأمانة العامة إعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري، والتحضير للاجتماعات وإعداد جداول أعمال اجتماعات المجلس الوزاري ومشروعات القرارات، وغيرها من المهام المنصوص عليها في النظام الأساسي لمجلس التعاون. وحسب الهيكل التنظيمي

[1] المرجع السابق.

الجديد للأمانة العامة، الذي اعتمده المجلس الوزاري في 25 نوفمبر 2014، يتألف الجهاز الإداري للأمانة العامة من عدة أقسام ومؤسسات متخصصة لتنفيذ مهامه المختلفة[1]:

أ. أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

ب. خمسة أمناء مساعدين للشؤون السياسية والمفاوضات، والشؤون الاقتصادية والتنموية، والشؤون العسكرية، والشؤون الأمنية، والشؤون التشريعية والقانونية، ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

ت. أربعة رؤساء قطاعات تخصصية للشؤون السياسية، وشؤون المفاوضات، والشؤون الاقتصادية، وشؤون الإنسان والبيئة، على ارتباط مباشر بالأمناء العامين المساعدين المعنيين. ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث قابلة للتجديد.

ث. خمسة رؤساء بعثات للمكاتب الخارجية، على ارتباط مباشر بالأمناء العامين المساعدين المعنيين. ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

ج. خمسة مدراء عموم للقطاعات التالية: مكتب الأمين العام، التنسيق والمتابعة، التخطيط الاستراتيجي والتميز المؤسسي، الإعلام والتواصل الاستراتيجي، الشؤون المالية والإدارية، شؤون المعلومات، المراسم، ويتم تعيينهم من قبل الأمين العام.

[1] المرجع السابق.

الشكل 2: الهيكل التنظيمي العام للأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي.

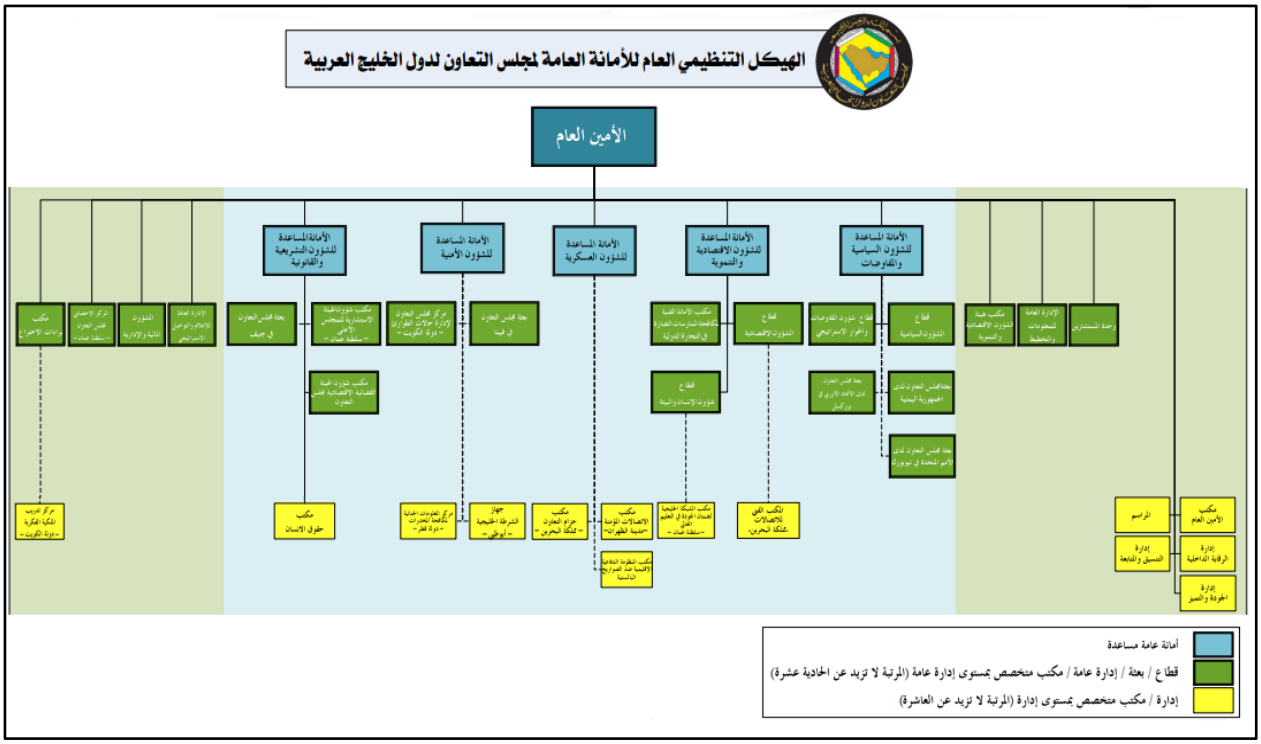

المصدر: الموقع الإلكتروني لمجلس التعاون الخليجي، في: https://bit.ly/3Vn2qtR

المطلب الثالث: الدول الأعضاء.

1- الإمارات العربية المتحدة:

تتألف دولة الإمارات العربية المتحدة من سبع إمارات وهي: أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة والفجيرة. وتغطي الصحراء أربعة أخماس مساحة دولة الإمارات لكنها مع ذلك تتميز بمناظر طبيعية متباينة ومتنوعة من الكثبان الرملية الحمراء الشاهقة في ليوا إلى مدينة العين التي تعد واحة طبيعية تزينها أشجار النخيل، ومن جبال الحجر شديدة الانحدار إلى المساحات الخصبة من السهول الساحلية المنبسطة. وعلى الرغم من صغر مساحتها (تقارب مساحة اسكتلندا)، أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة لاعباً محورياً مؤثراً في الشؤون الإقليمية والدولية. في عام 1971م، وحّد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، من خلال رؤيته القيادية، الإمارات السبع الصغيرة والناشئة مؤسسًا دولة الإمارات العربية المتحدة التي تعتبر الاتحاد الوحيد في الوطن العربي. واستثمرت ثروة النفط لتطوير الإمارات وتنمية اقتصاد يعد اليوم من بين الأكثر انفتاحًا ونجاحًا على المستوى العالمي. وفي عام 2004، أصبح صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيسًا لدولة الإمارات العربية المتحدة واستمر في مسيرة التطور والنجاح التي ارتآها القائد من أجل تحقيق رؤية الدولة الحكيمة والطموحة[1].

2- مملكة البحرين:

البحرين مملكة دستورية تقع في قلب الخليج العربي غربي القارة الأسيوية وتتميز بتاريخها العريق وحضارتها الغنية لأكثر من خمسة آلاف عام ونظام الحكم في البحرين ملكي دستوري وراثي، يقوم على الديمقراطية وسيادة القانون والفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في إطار تجربة برلمانية متطورة ومؤسسات قضائية وحقوقية مستقلة ومجتمع مدني

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، "الدول الأعضاء"، https://bit.ly/3Hn1hwE

نشط وحريات صحفية وإعلامية متقدمة في إطار احترام الكرامة الإنسانية. وبالرغم من محدودية مواردها الطبيعية، استطاعت البحرين من خلال استغلالها الأمثل لمواردها البشرية وموقعها الجغرافي الإستراتيجي أن تحقق طفرة اقتصادية وتنموية وعمرانية هائلة، وإنجازات رائدة في ترسيخ حقوق الإنسان والتنمية البشرية والاجتماعية وتعزيز التعايش السلمي بين جميع الأديان والمذاهب والحضارات والثقافات. تحتفل مملكة البحرين يومي 16 و17 ديسمبر من كل عام باليوم الوطني وعيد جلوس صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة في احتفالات وطنية تستعرض خلالها إنجازاتها التنموية والحضارية المحققة منذ الاستقلال عام 1971 م، وترسيخ وحدتها وعروبتها كدولة مستقلة ذات سيادة وانضمامها في هذا العام إلى منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومشاركتها في تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981م. وتولى صاحب جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم في عام 1999، واتخذ مبادرات إصلاحية أعلنت بمقتضاها البحرين مملكة دستورية في إطار دولة القانون والمؤسسات وتحقيق إنجازات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً للدستور والرؤية الاقتصادية 2030[1].

3- المملكة العربية السعودية:

المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ولغتها هي اللغة العربية، وعاصمتها مدينة الرياض. ونظام الحكم في المملكة ملكي، ويكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء، ويبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم. ويستمد الحكم في المملكة سلطته من كتاب الله وسنة رسوله، وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة، ويقوم الحكم على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية. تقع المملكة في أقصى

[1] المرجع السابق.

الجنوب الغربي من قارة آسيا، ويحدها غربًا البحر الأحمر، وشرقًا الخليج العربي والإمارات العربية المتحدة وقطر، وشمالا الكويت والعراق والأردن، وجنوبًا اليمن وسلطنة عمان، تشغل المملكة أربعة أخماس شبه جزيرة العرب بمساحة تقدر بأكثر من 2.250.000 كيلومتر مربع[1].

4- سلطنة عمان:

تقع سلطنة عُمان في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية بين خطي عرض 40.16 و26.20 درجة شمالاً وبين خطي طول 50.51 و59.40 درجة شرقًا، وتطل على ساحل يمتد إلى 3165 كيلومتراً يبدأ من أقصى الجنوب الشرقي حيث بحر العرب ومدخل المحيط الهندي، ممتدًا إلى بحر عُمان حتى ينتهي عند مسندم شمالًا، ليطل على مضيق هرمز الاستراتيجي حيث مدخل الخليج العربي. وترتبط حدود سلطنة عُمان مع الجمهورية اليمنية من الجنوب الغربي ومع المملكة العربية السعودية غربًا، ودولة الإمارات العربية المتحدة شمالًا. ومن هذا الموقع تسيطر سلطنة عُمان على أقدم وأهم الطرق التجارية البحرية في العالم وهو الطريق البحري بين الخليج العربي والمحيط الهندي، ومن هذا الموقع أيضًا اتصلت طرق القوافل عبر شبه الجزيرة العربية لتربط ما بين غربها، وشرقها، وشمالها، وجنوبها. وعمان دولة قديمة قدم التاريخ، وقد اسهمت في مراحل تاريخية عديدة بنصيب حضاري وافر، كما كانت في فترات أخرى قوة بحرية مؤثرة، امتدت علاقاتها وصلاتها إلى الصين، والولايات المتحدة وبريطانيا، وفرنسا، واستقبل سفراؤها في عواصم تلك الدول وغيرها قبل قرون من الزمن. وتبلغ مساحة سلطنة عمان 309.500 كيلومتر مربع. وعدد سكانها 4 ملايين و397 ألفًا و790 نسمة بنهاية مارس 2016. ويتولى صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق دفة الحكم في

[1] المرجع السابق.

البلاد منذ عام 2020م، إذ تنتهج الدولة نظام الحكم السلطاني الوراثي فيها وتتخذ من مسقط عاصمة لها[1].

5- دولة قطر:

دولة قطر هي دولة مستقلة ذات سيادة في منطقة الشرق الأوسط، وهي شبه جزيرة تقع في الخليج العربي. ومنذ استقلالها الكامل عن بريطانيا في عام 1971، برزت قطر باعتبارها إحدى أكثر منتجي النفط والغاز أهمية في العالم. وهي دولة إسلامية تمتثل القوانين والأعراف فيها للشريعة الإسلامية. وقد تسلّم صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم في البلاد منذ العام 2013. ودولة قطر هي شبه جزيرة تقع في وسط الساحل الغربي للخليج العربي، ويبلغ عرض مساحتها حوالي 100 كم وتمتد بطول 200 كم في الخليج. وتحتوي قطر على العديد من الجزر ومن أكبرها مساحة: حالول وشراعوه والأسحاط. وتجاور دولة قطر من حدودها الجنوبية المملكة العربية السعودية كما تجاور البحرين والإمارات العربية المتحدة وإيران من ناحية البحر. وتتكون أراضي الدولة من سطح صخري منبسط، مغطى بسلسلة منخفضة من الهضاب والتلال الكلسية في جبل دخان في الغرب وجبل فويرط في الشمال. ويمتاز هذا السطح بكثرة الأخوار والخلجان والأحواض والمنخفضات التي يطلق عليها (الروض) وتوجد في مناطق الشمال والوسط التي تعتبر بدورها من أكثر المواقع خصوبة حيث تتنوع فيها النباتات الطبيعية[2].

6- دولة الكويت:

إن نظام الحكم بدولة الكويت أميري ديمقراطي، فلدولة الكويت سيادة ودستور ويرأسها صاحب السمو أمير البلاد ويشرع قوانينها مجلس الأمة المكون من خمسين عضوًا يُنتخبون كل 4 سنوات بالاقتراع الشعبي الحر. تنقسم السلطات بالكويت إلى سلطة تشريعية وتنفيذية

[1] المرجع السابق.

[2] المرجع نفسه.

وقضائية، يرأسها الأمير. ولا يُسمح وفقًا للدستور بتشكيل الأحزاب على الرغم من وجود الكتل النيابية. نظام الحكم هو نظام وراثي دستوري، يستمد شرعيته من الدستور، وهو بذلك يتيح نقل السلطة داخل الأسرة الحاكمة من ذرية مبارك الصباح. ولقب الحاكم هو الأمير، ويتولى الأمير سلطاته التنفيذية من خلال وزرائه، ولا تنفذ الأحكام القضائية، إلا بعد مصادقة الأمير عليها، والأمير هو الوحيد الذي يمكنه العفو من الأحكام. يمتاز نظام الحكم بالكويت بالمزج بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي، فجميع القوانين التي يقرها مجلس الأمة تصبح نافذة بعد توقيع الأمير عليها خلال شهر من إصدارها. وفي حالة مرور شهر دون توقيع الأمير على هذه القوانين، تصبح نافذة بدون التوقيع وكأنه وقع عليها، فإن أعادها الأمير للمجلس ووافق عليها مرة أخرى، تصبح نافذة بدون الحاجة لتوقيعه. تقع دولة الكويت في الزاوية الشمالية الغربية للخليج بين خطي العرض 28.30 – 30.06 شمالًا وخطي الطول 46.30 – 48.30 شرقًا. يحدها من الشمال والشمال الغربي الجمهورية العراقية، ومن الجنوب والجنوب الغربي المملكة العربية السعودية، كما يحدها من الشرق الخليج العربي. وللكويت أهمية تجارية نتيجة لموقعها الذي يعد منفذًا طبيعيًا لشمال شرق الجزيرة العربية، وتبلغ مساحة دولة الكويت 17.818 كيلومترًا مربعًا[1].

[1] المرجع السابق.

الشكل 3: خريطة توضيحية للموقع الجغرافي لدول مجلس التعاون الخليجي.

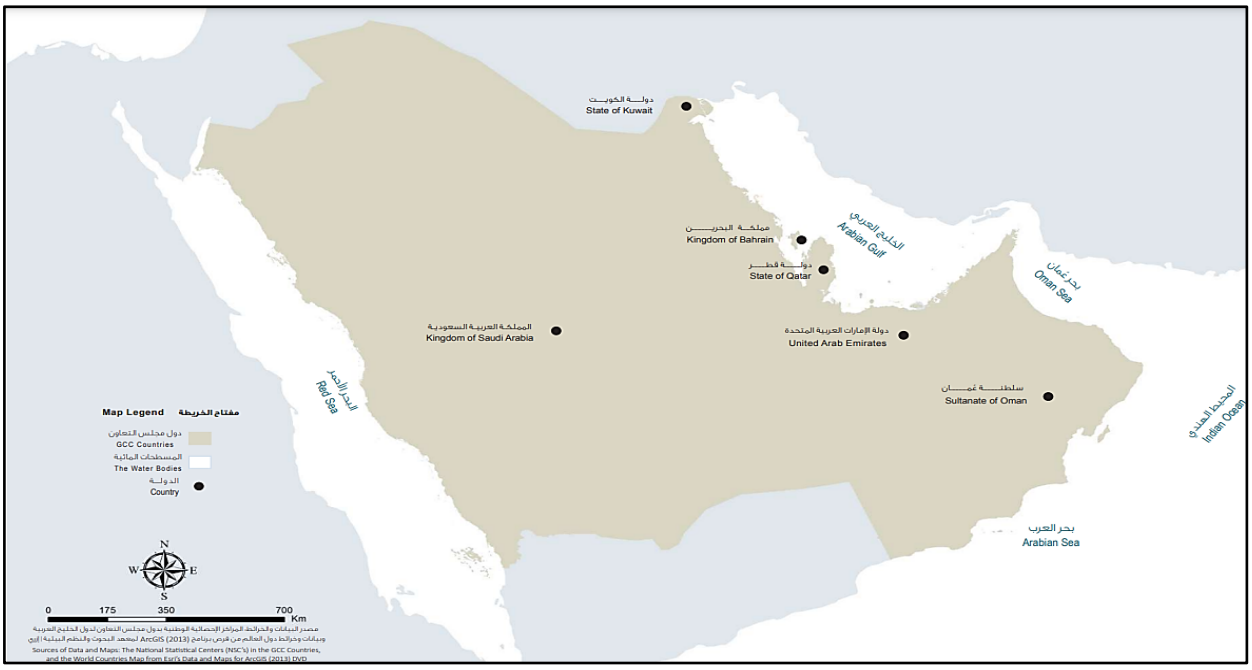

المصدر: الأطلس الإحصائي لدول لمجلس التعاون الخليجي 2021، المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد 7، نوفمبر 2022.

المبحث الثاني: محددات تحقيق الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي وواقعه.

تسعى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تحقيق أمنها الغذائي في ظل مجموعة من المحددات تتراوح ما بين محددات طبيعية وأخرى جغرافية وديمغرافية، والتي تؤثر ولا شك في قدرة هذه الدول على توفير احتياجاتها من الغذاء، ويمكن الحديث عن هذه المحددات على النحو التالي:

المطلب الأول: المحددات الديمغرافية.

1. عدد السكان:

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي تحولات ديمغرافية كبيرة خلال العقود الخمسة الماضية، تمثلت هذه التحولات في انخفاض معدلات الخصوبة والوفيات، وزيادة متوسط العمر المتوقع، والتدفق الكبير للمهاجرين، مما أدى إلى تغيرات جوهرية في التركيبة السكانية، وظهور تحديات جديدة، مثل شيخوخة السكان ونقص القوى العاملة، ويعود هذا التحول الديمغرافي إلى عوامل متعددة، منها التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها دول المجلس، وتطور الرعاية الصحية والتعليم، وتغير أنماط الحياة، والتقدم في مجال تنظيم الأسرة. وقد بلغ إجمالي عدد السكان في دول مجلس التعاون الخليجي نحو 56.4 مليون نسمة في عام 2021 م مقارنة ب 57.4 مليون نسمة في عام 2020 م وبانخفاض بلغ حوالي مليون نسمة عن العام الذي سبقه، وبنسبة بلغت 1.8 %. كما بلغ معدل النمو السنوي للسكان للفترة من 2017-2021 م حوالي 0.7 %[1]. ولا شك أن تنامي عدد السكان في دول مجلس التعاون الخليجي يؤدي إلى ارتفاع حاجاتها من الغذاء، وذلك في ظل ارتفاع معدلات الاستهلاك، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من صعوبة مشكلة الأمن الغذائي في هذه الدول بالنظر إلى ما سبق الحديث

[1] المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، *لمحة إحصائية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي*، العدد 9 (ديسمبر 2022): 28.

عنه من محددات طبيعية وجغرافية تجعل تلك الدول تعاني ضعفاً في قطاع الزراعة يقلل من قدرتها على الاعتماد على نفسها في إنتاج احتياجاتها الزراعية.

وتبقى الفجوة بين عدد المواطنين وغير المواطنين من أبرز التحديات الديمغرافية التي تواجه دول الخليج، إذ تُمثل العمالة الأجنبية نسبة مرتفعة من إجمالي السكان، وتتطلب استراتيجيات طويلة المدى لتحقيق التوازن الديمغرافي وضمان استدامة النمو الاقتصادي. الجدول الموالي يوضح عدد السكان والكثافة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي:

الجدول 5: أهم المؤشرات السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي.

المؤشر	2017	2018	2019	2020	2021
عدد السكان (مليون نسمة)	54.9	56.1	57.1	57.4	56.4
المساحة (مليون كيلومتر مربع)	2.4	2.4	2.4	2.4	2.4
الكثافة السكانية (شخص/كيلومتر مربع)	22.8	23.3	23.7	23.8	23.5

المرجع: لمحة إحصائية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، العدد 9، ديسمبر 2022، ص 28.

يظهر الجدول السابق نمطًا تصاعديًا طفيفًا في عدد سكان دول الخليج العربي في الفترة (2017–2021)، حيث ارتفع من 54.9 مليون نسمة في عام 2017 إلى 56.4 مليون نسمة في عام 2021. هذه الزيادة السكانية حدثت ضمن حدود جغرافية غير متغيرة، الأمر الذي انعكس تدريجيًا على الكثافة السكانية التي ارتفعت من 22.8 شخص/كم² في 2017 إلى 23.5 شخص/كم² في 2021. هذا الارتفاع، وإن بدا محدودًا من حيث المعدلات، إلا أنه يحمل دلالات مهمة على صعيد الضغط المتزايد على الموارد الطبيعية، والبنية التحتية، والخدمات الأساسية، بما في ذلك الموارد الغذائية. كما أن زيادة الكثافة السكانية في ظل

محدودية الأراضي الزراعية في هذه المنطقة يُعد أحد التحديات البنيوية التي تواجه عملية تحقيق الأمن الغذائي.

في الشكل الموالي توضيح للمؤشرات السكانية في مجلس التعاون الخليجي لسنة 2021، تبرز فيها نسبة الذكور والإناث:

الشكل 4: أهم المؤشرات السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2021.

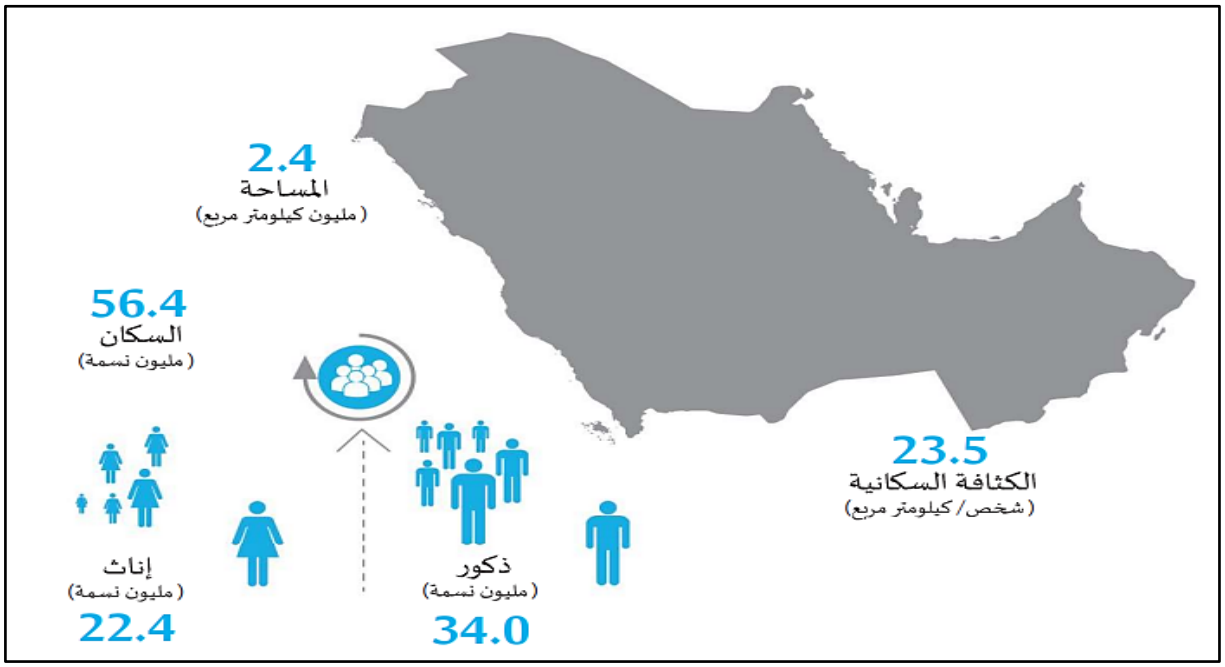

المرجع: لمحة إحصائية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، العدد 9، ديسمبر 2022، ص 30.

تشير هذه المؤشرات مجتمعة إلى ضرورة قيام دول مجلس التعاون الخليجي بمراجعة شاملة لسياساتها السكانية، وذلك بهدف تحقيق توازن ديمغرافي يضمن الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي على المدى البعيد. ويتطلب هذا التوجه معالجة جوانب الخلل في التركيبة السكانية، والعمل على إرساء توازن بين مختلف المناطق داخل كل دولة، بما يساهم في الحد من ظاهرة الهجرة الداخلية نحو المدن الكبرى، والتي تؤدي إلى تركز سكاني وخدمي يثقل كاهل البنية التحتية ويزيد من التفاوت التنموي. وتكمن أهمية هذه المراجعة كذلك في تنمية رأس المال البشري الخليجي، من خلال توفير مستويات ملائمة من الرعاية الصحية

والاجتماعية، إلى جانب تحسين جودة التعليم والتدريب بما يتماشى مع تطورات سوق العمل ومتطلباته. كما ينبغي العمل على تعزيز المشاركة الاقتصادية للمواطنين، لاسيما النساء، بما يفتح المجال أمام توظيف طاقات بشرية غير مستغلة على النحو الأمثل. وفي السياق ذاته، تبرز الحاجة إلى تطبيق سياسات فعالة للإحلال التدريجي للعمالة الوطنية محل العمالة الوافدة، مع التركيز على توفير فرص وظيفية ذات إنتاجية عالية وقيمة مضافة، تستوعب الأعداد المتزايدة من المواطنين الداخلين إلى سوق العمل، وتسهم في بناء اقتصاد قائم على الكفاءة والمعرفة.

2. اليد العاملة:

تعد دول مجلس التعاون الخليجي ثالث أكبر مستقطب للعمالة الوافدة على المستوى الدولي بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، بواقع 35 مليون عامل وافد موزعين في دول المجلس الست[1]. وهو نتيجة حتمية فرضتها الظروف التي واكبت ظهور النفط في دول الخليج منذ منتصف القرن العشرين وما صاحبها من طفرة اقتصادية أدت إلى مزيد من الحاجة إلى كفاءات ومهارات وأيدٍ عاملة من خارج دول المنطقة؛ وذلك نظراً لمحدودية العدد السكاني لدول الخليج وقلة الخبرات والمهارات المطلوبة في تلك المرحلة، ناهيك عن قابلية العمالة الأجنبية على التكيف في جميع ظروف العمل على الرغم من تنوع مصاعبها وظروفها. وعلى الرغم من أن القطاع الزراعي لا يمثل سوى نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنه يوظف أعدادًا كبيرة من العمالة الوافدة التي تشكل العمود الفقري لهذا القطاع الحيوي لتحقيق الأمن الغذائي. تشير التقديرات إلى أن العمالة الأجنبية تمثل ما يقرب من90 % من إجمالي القوى العاملة في القطاع الزراعي بدول المجلس. ففي المملكة العربية السعودية على سبيل المثال، والتي تمتلك أكبر قطاع زراعي في المنطقة، بلغ

[1] هدى الصاحي، "كورونا وتزايد سياسات توطين الوظائف في دول مجلس التعاون الخليجي"، *مجلة بوادر*، العدد 11، المجلد 10 (2020): 1-13.

عدد العاملين في قطاع الزراعة والصيد حوالي 477ألف عامل في الربع الرابع من عام 2023، غالبيتهم العظمى من غير السعوديين[1].

3. المواليد والوفيات:

بلغ إجمالي عدد المواليد في دول مجلس التعاون الخليجي 859.1 ألف في عام 2020 م مقارنة ب 793.4 ألف في عام 2019 م، بنسبة ارتفاع بلغت 8.3 %. بينما بلغ اجمالي عدد الوفيات 116.7 ألف حالة وفاة في عام 2020 م مقارنة ب 110.1 ألف حالة وفاة في عام 2019 م، ويعكس ذلك ارتفاع بنسبة 6.0 %.

الجدول 6: نسب المواليد والوفيات في دول مجلس التعاون الخليجي 2017–2020.

عدد

المؤشر	2017	2018	2019	2020
المواليد	891,587	798,995	793,399	859,089
الوفيات	106,146	107,868	110,127	116,710
الزيادة الطبيعية	785,438	691,127	683,272	742,379

المرجع: لمحة إحصائية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، العدد 9، ديسمبر 2022، ص 31.

تعكس بيانات الجدول أعلاه نمطًا ديموغرافيًا يتسم بارتفاع مستمر في معدلات المواليد في الفترة (2017–2020)، مقابل تزايد محدود في أعداد الوفيات، ما أسهم في تسجيل زيادة طبيعية إيجابية في عدد السكان. فقد بلغ عدد المواليد في عام 2020 حوالي 859,089 مقارنة بـ 793,399 في 2019، بينما سجل عدد الوفيات ارتفاعًا من 110,127 إلى

[1] منظمة العمل العربية، *تقرير حول أوضاع العمالة الوافدة في الدول العربية*، 2019.

116,710 خلال نفس الفترة. وعلى الرغم من هذا الارتفاع في الوفيات، فقد حافظت الزيادة الطبيعية على اتجاهها التصاعدي، حيث بلغت 742,379 في 2020 مقابل 683,272 في 2019. تدل هذه الأرقام على استمرار النمو السكاني الطبيعي في دول الخليج، وهو ما يُعد عاملًا حاسمًا عند تحليل الطلب المستقبلي على الغذاء والخدمات الأساسية. كما تشير إلى ضرورة التنبّه إلى الآثار المترتبة على هذا النمو، خصوصًا في ظل التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي، والاكتفاء الذاتي، والتخطيط الحضري المستدام.

يوضح الشكل الموالي معدل المواليد والوفيات لكل 1000 من السكان في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة 2017– 2020 م:

الشكل 5: معدل المواليد والوفيات لكل 1000 من السكان في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة 2017–2020م.

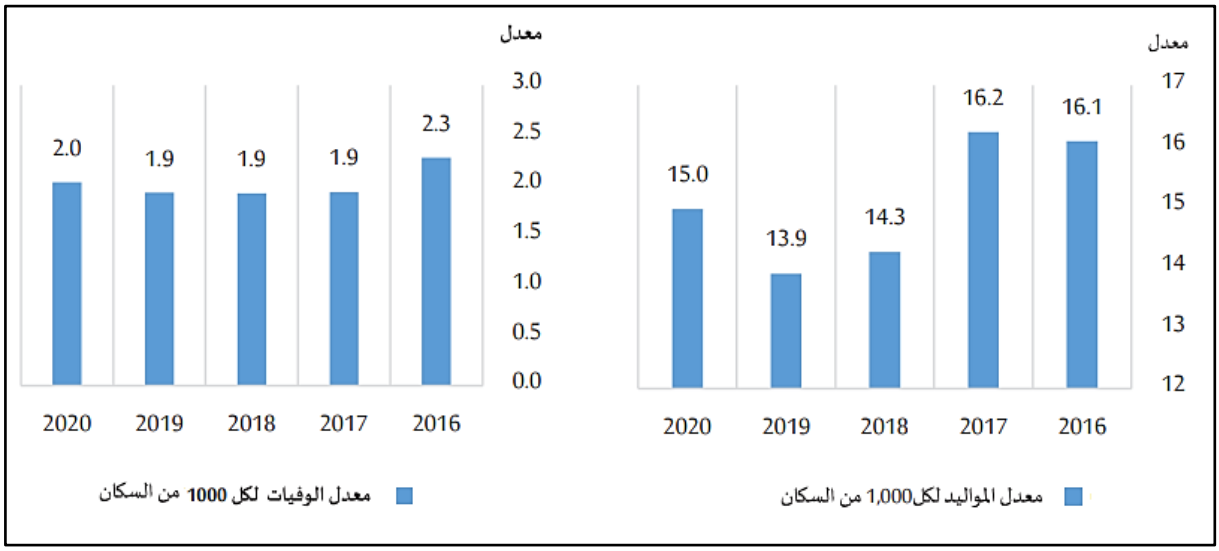

المرجع: لمحة إحصائية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، العدد 9، ديسمبر 2022، ص 32.

يعكس الشكل السابق اتجاهاً ديموغرافياً واضحاً في دول مجلس التعاون الخليجي يتمثل في الانخفاض التدريجي في معدلات المواليد خلال الفترة 2017–2020، مقابل استقرار معدلات الوفيات عند مستويات منخفضة. ويُعزى هذا التراجع في المواليد إلى التحولات الاجتماعية والاقتصادية، مثل ارتفاع مستوى التعليم، وتغير أنماط الأسرة، وزيادة مشاركة المرأة

في سوق العمل. في المقابل، يُظهر استقرار معدل الوفيات تحسن جودة الخدمات الصحية وفعالية السياسات الوقائية. ورغم انخفاض المواليد، ظلت الفجوة الإيجابية بين المواليد والوفيات قائمة، ما يعكس استمرار النمو الطبيعي للسكان، وإن كان بوتيرة أبطأ من السابق.

المطلب الثاني: المحددات الطبيعية.

1. المساحات الزراعية.

تقدر المساحة الإجمالية لدول مجلس التعاون الخليجي 2.4 مليون كيلومتر مربع، وتبلغ مساحة الأراضي المستغلة للزراعة 9.6 ألف كيلومتر مربع وهي تشكل 0.4 اجمالي المساحة الكلية لدول المجلس، فيما تتفاوت النسبة بين دول المجلس من 4.7 % في مملكة البحرين إلى 0.3 % في سلطنة عمان[1]. وتُشير هذه المعطيات إلى محدودية الاعتماد على الزراعة المحلية في تحقيق الأمن الغذائي، مما يفسر توجه دول الخليج إلى تبني استراتيجيات بديلة، من بينها الاستثمار الزراعي الخارجي، وتعزيز التقنيات الزراعية الحديثة، وتكثيف استخدام التقنيات الذكية في إدارة الموارد المائية. كما بدأت بعض الدول، مثل الإمارات والسعودية، بتشجيع استخدام الطاقة المتجددة في الزراعة لتقليل التكاليف وتعزيز الاستدامة. الشكل الموالي يوضح مساحة الأراضي المزروعة في دول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2020م، والنسب المئوية للأراضي المزروعة من المساحة الكلية لكل دولة:

[1] المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، *ملخص تنفيذي إحصاءات الزراعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية*، العدد 4 (ديسمبر 2022): 6.

الشكل 6: مساحة الأراضي المزروعة في دول مجلس التعاون الخليجي والنسب المئوية للأراضي المزروعة من المساحة الكلية لكل دولة لسنة 2020 م.

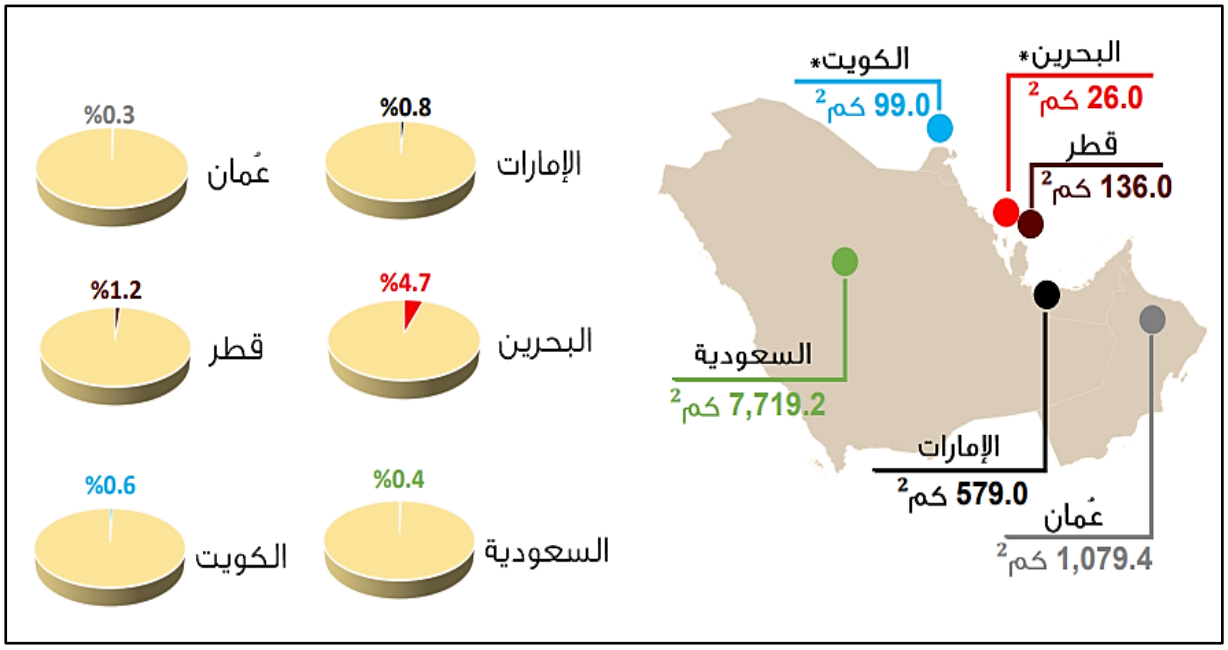

المرجع: ملخص تنفيذي إحصاءات الزراعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد 4، ديسمبر 2022 م، ص 6.

يعكس الشكل السابق تفاوتًا واضحًا في توزيع الأراضي المزروعة بين دول مجلس التعاون الخليجي، سواء من حيث المساحة الفعلية المزروعة أو نسبة الأراضي المزروعة من إجمالي مساحة الدولة، وهو ما يُبرز تباين الظروف الطبيعية والخيارات الاستراتيجية لكل دولة في القطاع الزراعي. فبحسب الشكل، تحتل المملكة العربية السعودية المركز الأول من حيث المساحة الزراعية المطلقة، نظرًا إلى كبر مساحتها الجغرافية واستثماراتها المبكرة في القطاع الزراعي، لا سيما في مشاريع الري المحوري واستخدام المياه الجوفية. غير أن نسبة الأراضي المزروعة إلى إجمالي مساحة المملكة تظل منخفضة جدًا، وهو ما يعكس اتساع المساحات الصحراوية ومحدودية الأراضي القابلة للزراعة. في المقابل، تُسجل مملكة البحرين أعلى نسبة مئوية من الأراضي المزروعة مقارنة بمساحتها الكلية (4.7%)، رغم صغر مساحتها الجغرافية، ما يدل على استغلال مكثف وفعّال للأراضي المتاحة. ويرتبط ذلك بطبيعة الاقتصاد

البحريني الذي يعتمد نسبيًا على الزراعة التقليدية في مناطق محدودة، بالإضافة إلى استثمار الأراضي الزراعية في مشاريع حديثة مثل الزراعة المحمية. أما سلطنة عمان، فتمثل الطرف الأدنى في هذا التصنيف، حيث لا تتجاوز نسبة الأراضي المزروعة 0.3 % من إجمالي مساحتها، رغم امتلاكها لمساحات جبلية وساحلية واسعة. ويمكن تفسير هذا التراجع بضعف البنية التحتية الزراعية، وندرة المياه، وتشتت المجتمعات الريفية، ما يشكل عائقًا أمام توسيع الرقعة الزراعية.

وتُظهر البيانات الخاصة بـ الإمارات وقطر والكويت نسبًا منخفضة مشابهة، تدور بين 0.4% و0.6%، ما يُبرز التحديات البيئية المشتركة بين هذه الدول، لا سيما شح المياه وملوحة التربة وارتفاع درجات الحرارة. إلا أن الإمارات، على وجه الخصوص، بدأت خلال العقد الأخير بتبني سياسات زراعية مبتكرة قائمة على الزراعة الرأسية والزراعة داخل البيوت الذكية، ما يفتح آفاقًا جديدة لتوسيع الإنتاج دون الاعتماد على التوسع الأفقي التقليدي.

بشكل عام، يُظهر الشكل أن جميع دول المجلس تواجه قيودًا شديدة على مستوى الموارد الطبيعية الزراعية، ما يفسر الاتجاه الجماعي نحو استراتيجيات بديلة لتحقيق الأمن الغذائي، تشمل الاستثمارات الزراعية الخارجية، وتطوير التقنيات الحديثة، والاعتماد على الواردات لتغطية الفجوة الغذائية

تتفاوت مساحة الأراضي المزروعة من الأراضي القابلة للزراعة في دول المجلس، حيث تبلغ أعلاها في مملكة البحرين بنسبة 70.3 %، تليها الكويت بنسبة 67.8 %، ودولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 51.6 %، ثم دولة قطر بنسبة 20.9 % وأخيرًا سلطنة عمان بنسبة 4.7 %، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل 7: نسبة الأراضي المزروعة من الأراضي القابلة للزراعة في دول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2020 م.

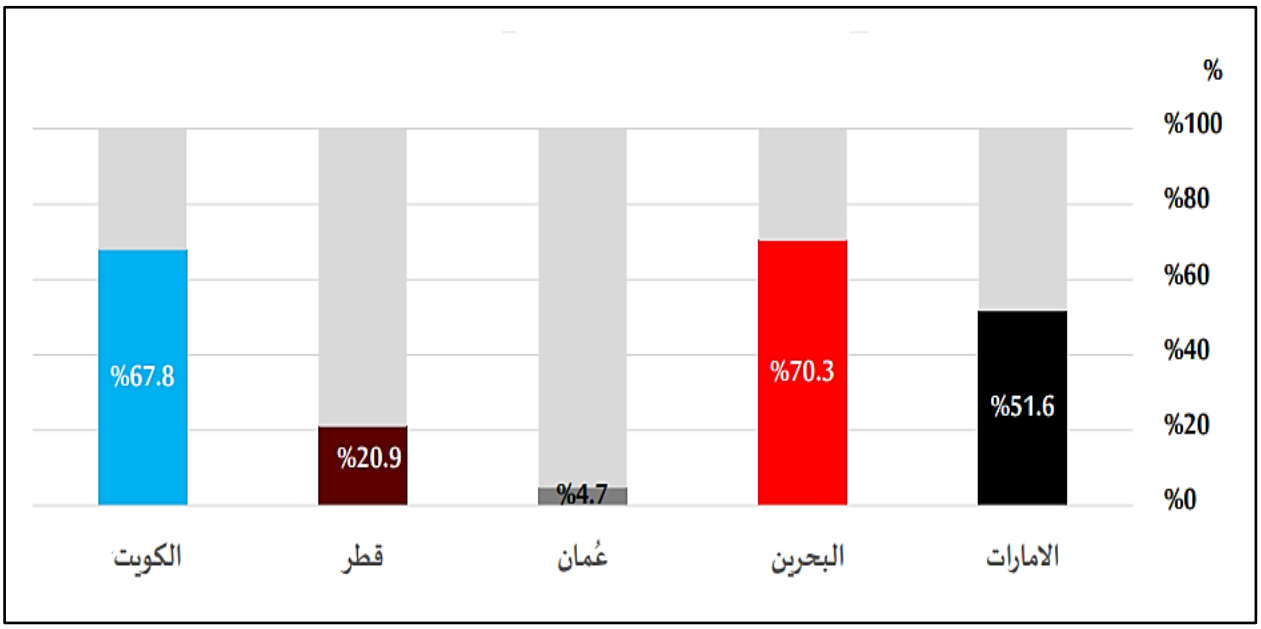

المرجع: ملخص تنفيذي إحصاءات الزراعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد 4، ديسمبر 2022 م، ص 6.

الإنتاج الزراعي:

يُعد إنتاج المحاصيل الزراعية لتغطية الطلب المحلي على السلع الغذائية أحد الركائز الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي. إلا أن دول المجلس تعاني من ضعف واضح في الإنتاج الزراعي، إذ لا يسهم هذا القطاع إلا بنسبة 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك في الأساس إلى محدودية الأراضي الصالحة للزراعة، وضعف خصوبة التربة الناتج عن التكوينات الجيولوجية وظروف المناخ القاسي، فضلًا عن شح الموارد المائية.

ويترتب على هذا الضعف في القطاع الزراعي اتساع الفجوة في الميزان التجاري الخاص بالسلع الزراعية، مما يعكس اعتمادًا كبيرًا على الواردات لتأمين الاحتياجات الغذائية. وفي هذا السياق، أشار تقرير المركز الإحصائي الخليجي الصادر في مايو 2020 بعنوان "تأثير جائحة كوفيد-19 في دول مجلس التعاون الخليجي على الجوانب الصحية والاجتماعية والاقتصادية "

إلى وجود عجز في الميزان التجاري للسلع الغذائية الأساسية بلغ 27.6 مليار دولار أمريكي في عام 2018. وقد سجّلت مجموعة الحبوب أكبر عجز ضمن المجموعات السلعية، بلغ 7.0 مليارات دولار في نفس العام[1].

ويُظهر تأثير المحددات الجغرافية بوضوح في ضعف قدرة دول المجلس على إنتاج الحبوب تحديدًا، إذ ترتفع مستويات الاعتماد على الاستيراد لتلبية الطلب المحلي على هذه السلع. ووفقًا للبيانات، فقد بلغت نسبة الاعتماد على الخارج في توفير الحبوب عام 2017 نحو 100% في كل من البحرين وقطر والكويت، و96% في الإمارات، و94% في سلطنة عُمان، و92% في المملكة العربية السعودية.

2. الموارد المائية.

تواجه منطقة الخليج العربي تحديًا حادًا يتمثل في ندرة الموارد المائية الطبيعية، حيث تفتقر هذه المنطقة إلى الأنهار العذبة وتعاني من تراجع مستمر في مستويات المياه الجوفية. كما أن معدل تساقط الأمطار يُعد من بين الأدنى على مستوى العالم، في حين تشهد المنطقة معدلات تبخّر مرتفعة للغاية، مما يزيد من تعقيد المشهد المائي ويعكس أثرًا مباشرًا على الأمن الغذائي لدول الخليج.

وتُعرف منطقة الخليج العربي بأنها من أغنى المناطق بالنفط ومن أفقرها بالمياه، وتُعد من أكثر المناطق جفافًا في العالم. ووفقًا لتقارير الأمم المتحدة، فإن جميع دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء سلطنة عُمان، تُصنّف ضمن فئة "الندرة الحادة" للمياه. ويؤكد مؤشر الإجهاد المائي، الذي يقيس وضع المياه في 186 دولة، هذا الواقع، إذ يصنف كلًا من البحرين، والسعودية، وقطر، والكويت على أنها الدول الأربع الأكثر تعرضًا للإجهاد المائي على مستوى العالم.

[1] المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، "تأثير جائحة كورونا (كوفيد-19) في دول مجلس التعاون على الجوانب الصحية والاجتماعية والاقتصادية"، مايو 2020.

وتعتمد دول الخليج العربي على ثلاثة مصادر رئيسية لتأمين احتياجاتها من المياه: المياه الجوفية، ومياه البحر المحلاة، والمياه المعالجة أو المعاد تدويرها. ومع ذلك، فإن الاعتماد المفرط على المياه الجوفية، والذي يتجاوز بكثير معدلات التجدد الطبيعي، يؤدي إلى استنزاف هذا المورد الحيوي ويعمّق من أزمة الأمن المائي.

ولتدارك النقص المتزايد في المياه الجوفية، اتجهت دول الخليج بشكل متزايد إلى تحلية مياه البحر. ورغم أن هذه التقنية توفر مصدرًا ثابتًا للمياه العذبة، فإنها تُعد كثيفة الاستهلاك للطاقة، إذ تزداد كمية الطاقة المطلوبة كلما ارتفعت ملوحة مياه البحر المستخدمة. وفي هذا السياق، تبذل الحكومات الخليجية جهودًا للحد من الدعم المقدم للكهرباء والمياه، في محاولة لتقليص الضغط على الموارد والطاقة. وعلى الرغم من الفوائد المباشرة لتحلية المياه، إلا أن لها آثارًا بيئية سلبية، لاسيما ما يتعلق بإعادة تصريف الأملاح إلى مياه البحر بعد عمليات التحلية، مما يؤدي إلى زيادة ملوحة المياه الساحلية. وقد أسهم ذلك في الإضرار بالمخزون السمكي، وهو ما انعكس بشكل ملموس في انخفاض كميات الصيد وارتفاع أسعار المنتجات البحرية في الأسواق المحلية[1].

تفيد بعض الدراسات بأن أكثر من نصف الدول العربية، وعلى وجه الخصوص دول الخليج، تصنّف ضمن الدول التي تعاني من ندرة مائية شديدة. إذ لا تتجاوز حصة الفرد السنوية من الموارد المائية المتجددة في هذه الدول 500 متر مكعب، مقارنةً بمتوسط الحصة العالمية التي تبلغ نحو 7,525 متر مكعب للفرد سنويًا، مما يعكس الفجوة الكبيرة في توفر الموارد المائية بين المنطقة والعالم[2].

[1] علاء الدين محمود زهران، "مابعد النفط: تحديات البقاء في دول الخليج العربية"، *المجلة المصرية للتنمية والتخطيط*، المجلد 32، العدد الأول، مارس 2024، 19.

[2] وليد خليل زباري، "حوكمة المياه والتعاون حولها على الصعيد الإقليمي في المنطقة العربية"، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، أكتوبر 2019، https://bit.ly/2HZ7PpM

وقد صنّفت الأمم المتحدة دول الخليج ضمن قائمة الدول التي تعاني من ندرة مائية حادة، وذلك استنادًا إلى مؤشر الفقر المائي التابع لها، والذي يعتبر أي دولة تقل فيها حصة الفرد من الموارد المائية المتجددة عن 1,000 متر مكعب سنويًا دولة تعاني من شح مائي شديد. وبسبب هذا الوضع، تعتمد دول المنطقة بشكل كبير على تحلية مياه البحر لسد احتياجاتها المتزايدة من المياه. وتشير التقارير إلى أن منطقة الخليج العربي تستأثر بما يقارب 60% من إجمالي مشاريع تحلية المياه على مستوى العالم[1].

لا شك أن مشكلة ندرة المياه تُلقي بظلالها السلبية على القطاع الزراعي في دول مجلس التعاون، إذ تعتمد العديد من المحاصيل بشكل أساسي على وفرة المياه، وهو ما يحد من قدرة هذه الدول على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء عبر الإنتاج الزراعي المحلي. وقد أدى هذا الواقع إلى توجه دول المجلس نحو استيراد جزء كبير من احتياجاتها الغذائية من الخارج، وهو ما يشكّل تحديًا حقيقيًا لأمنها الغذائي، في ظل ضعف القدرة على الاعتماد الذاتي في تأمين تلك الاحتياجات الحيوية.

المطلب الثالث: الموارد المالية والاقتصادية.

تمثل دول مجلس التعاون الخليجي كتلة اقتصادية ذات ثقل مالي هائل على الساحة العالمية. تستمد هذه القوة بشكل أساسي من مواردها الهيدروكربونية الهائلة، والتي مكنتها من تحقيق تراكم رأسمالي ضخم وتأسيس صناديق ثروة سيادية تعد من بين الأكبر عالميًا. إذ يشكل قطاع النفط والغاز حجر الزاوية لاقتصادات تلك الدول. ففي عام 2023، قُدّر الناتج المحلي الإجمالي الاسمي المجمع لدول المجلس بحوالي 2.2 تريليون دولار أمريكي[2]. وتعتبر المملكة العربية السعودية أكبر اقتصاد في المنطقة، حيث يمثل ناتجها المحلي الإجمالي أكثر من 50% من إجمالي الناتج المحلي لدول المجلس. على الرغم من الجهود المبذولة للتنويع،

[1] "دول الخليج العربي تحتضن 60% من عمليات تحلية مياه البحر في العالم"، موقع مرصد المستقبل، 28 أبريل 2019، https://bit.ly/2HPT1d7

[2] The World Bank, *Gulf Economic Update, April 2024*, 2024

لا يزال قطاع الهيدروكربونات يساهم بما يتراوح بين 30% إلى 50 %من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في معظم هذه الدول، وبنسبة تصل إلى 70–90% من إجمالي إيرادات الميزانية العامة[1].

وتُعد صناديق الثروة السيادية هي الأداة الرئيسية التي تترجم بها دول الخليج عائداتها النفطية إلى نفوذ مالي واستثماري عالمي. إذ تدير دول المجلس أصولًا ضخمة عبر هذه الصناديق، حيث تقدر القيمة الإجمالية للأصول التي تديرها الصناديق السيادية الخليجية بأكثر من 4تريليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل حوالي 40% من إجمالي أصول الصناديق السيادية في العالم[2]. وتأتي هيئة أبو ظبي للاستثمار وجهاز قطر للاستثمار وصندوق الاستثمارات العامة السعودي في طليعة هذه الصناديق، حيث تستثمر بشكل استراتيجي في قطاعات متنوعة حول العالم، من التكنولوجيا والعقارات إلى البنية التحتية والطاقة المتجددة. ويعتبر صندوق الاستثمارات العامة السعودي الأسرع نموًا، حيث يلعب دورًا محوريًا في تمويل مشاريع التحول الاقتصادي الضخمة ضمن "رؤية 2030[3] ".

بالإضافة إلى الصناديق السيادية، تحتفظ البنوك المركزية الخليجية باحتياطيات أجنبية ضخمة توفر حاجز أمان ضد التقلبات في أسعار الطاقة وتدعم استقرار عملاتها المرتبطة بالدولار الأمريكي. على سبيل المثال، بلغت احتياطيات مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) حوالي 445مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2023، مما يعزز الثقة في النظام المالي ويوفر سيولة كافية للاقتصاد[4].

وإدراكًا منها للتحديات التي تفرضها بيئتها الصحراوية واعتمادها الكبير على واردات الغذاء، بدأت دول الخليج في توظيف مواردها المالية الضخمة بشكل استراتيجي لتعزيز أمنها

[1] Ibid.
[2] SWF Institute, *Sovereign Wealth Fund Rankings by Total Assets*2024 .
[3] Nader Kabbani and Nejla Ben Mimoune, *Economic Diversification in the Gulf: Time to Redouble Efforts*, Policy Briefing, Brookings Doha Center, January 2021.
[4] Saudi Arabian Monetary Authority (SAMA), *Monthly Statistical Bulletin*, 2024.

الغذائي. داخليًا، يتم توجيه استثمارات حكومية كبيرة نحو تبني التقنيات الزراعية المتقدمة مثل الزراعة العمودية والمائية والزراعة في البيوت المحمية، بهدف زيادة الإنتاج المحلي وتقليل استهلاك المياه[1]. على سبيل المثال، أطلق صندوق الاستثمارات العامة السعودي شركات متخصصة مثل "شركة وسط القصيم الزراعية" لتطوير الزراعة الحديثة. أما على الصعيد الخارجي، فقد برزت الصناديق السيادية الخليجية كلاعبين رئيسيين في الاستحواذ على أراضٍ زراعية وشركات أغذية في مناطق خصبة حول العالم، مثل شرق إفريقيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، في استراتيجية تُعرف بـ "الاستحواذ على الأراضي الزراعية الخارجية"، هذه الاستثمارات التي تديرها كيانات مثل "حصاد الغذائية" التابعة لجهاز قطر للاستثمار و"الظاهرة القابضة" الإماراتية، إلى تأمين سلاسل إمداد غذائية مستقرة ومباشرة لهذه الدول، مما يحميها من تقلبات الأسواق العالمية[2].

المطلب الرابع: واقع الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي.

تشهد دول مجلس التعاون الخليجي اتساعًا متزايدًا في الفجوة بين الإنتاج الغذائي المحلي ومستويات الاستهلاك الداخلي، وهو ما أدى إلى اعتماد متزايد على الأسواق العالمية لتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية. ففي ظل هذا التباين المتصاعد بين الإنتاج والاستهلاك، تستورد دول المجلس ما يقارب 90% من غذائها من الخارج، في محاولة لسد هذه الفجوة وضمان استمرارية الأمن الغذائي.

تفتقر دول الخليج العربي بشكل عام إلى المياه والأراضي الصالحة للزراعة والظروف المناخية الضرورية للزراعة، لذا تعد دول مجلس التعاون الخليجي مستوردًا كبيرًا للأغذية كما أسلفنا الذكر، ما جعلها تقوم بالاستثمار في الأراضي الزراعية في البلدان الغنية بالمياه وذات

[1] Food and Agriculture Organization (FAO), *The State of Food Security and Nutrition in the World 2022*, 2022.
[2] E. Woertz, *Oil for Food: The Global Food Crisis and the Middle East* (Oxford University Press, 2013).

الأراضي الشاسعة كالسودان وإثيوبيا، ويظل هذا النوع من الاستثمار محفوفًا بالمخاطر، حيث قد يظهر في تلك البلدان أنظمة سياسية ترفض الشروط المتعلقة بتلك الاستثمارات.

يُعَد الأمن الغذائي من أبرز التحديات التي تواجه المنطقة، حيث يُشكل ركيزة أساسية للاستقرار والتنمية المستدامة. يتطلب تعزيز الأمن المائي إدارة فعالة للموارد الشحيحة من خلال تبنّي حلول مبتكرة لتحلية المياه، وتطوير تقنيات للحد من الفاقد المائي وترشيد استهلاكه في مختلف القطاعات. أما الأمن الغذائي، فيستلزم وضع استراتيجيات مستدامة للإنتاج الزراعي تلبي الاحتياجات المتزايدة للسكان، وذلك عبر تعزيز استخدام التكنولوجيا والابتكارات الزراعية لرفع كفاءة الإنتاج وضمان جودة الغذاء. ويساهم الاستثمار في البحث والتطوير في تمكين القطاع الزراعي من مواجهة التحديات الناجمة عن الظروف المناخية القاسية، والآفات، وارتفاع تكاليف الإنتاج. علاوة على ذلك، يُعَد التعاون الإقليمي والدولي عنصرًا أساسيًا في تعزيز الأمن المائي والغذائي، إذ تتيح الشراكات بين الدول تبادل المعرفة والتكنولوجيا، مما يُحسّن من القدرة على إدارة الموارد بشكل مستدام[1].

يبين الجدول الموالي التقدم المحرز لأداء مجلس التعاون الخليجي في مؤشرات ضمان سلامة الغذاء مقارنة مع المتوسط العالمي 2022 م.

[1] المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، *نشرة إحصائية معلوماتية: مجلس التعاون لدول الخليج العربية منجزات تنموية لمسيرة العمل الخليجي المشترك*، 2024، 64.

الجدول 7: التقدم المحرز لأداء مجلس التعاون الخليجي في مؤشرات ضمان سلامة الغذاء مقارنة مع المتوسط العالمي 2022 م.

	مؤشر ضمان آليات سلامة الغذاء	مؤشر الحصول على المياه	مؤشر القدرة على تخزين الغذاء بأمان
الإمارات	100	100	100
البحرين	100	100	100
السعودية	80	100	100
عمان	80	88.2	100
قطر	80	99.4	100
الكويت	80	100	100
المتوسط العالمي	**68.7**	**82.1**	**83.8**

المرجع: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نشرة إحصتئية معلوماتية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية منجزات تنموية لمسيرة العمل الخليجي المشترك، 2024، ص 64.

يُظهر أداء دول مجلس التعاون الخليجي في مؤشرات سلامة الغذاء لعام 2022 تفوقًا واضحًا على المتوسط العالمي، وهو ما يعكس فاعلية السياسات الوطنية والجهود المؤسسية لضمان استقرار النظم الغذائية. فقد حققت كل من الإمارات والبحرين والكويت درجات كاملة (100) في المؤشرات الثلاثة: ضمان آليات سلامة الغذاء، والحصول على المياه، والقدرة على تخزين الغذاء بأمان. كما اقتربت بقية الدول الخليجية من هذا المستوى، حيث تراوحت درجات السعودية، قطر، وعُمان بين 80 و100، مع تسجيل عُمان أقل نسبة في مؤشر الحصول على المياه.(88.2) وفي المقابل، فإن المتوسط العالمي أقل بكثير في جميع المؤشرات، حيث بلغ 68.7 في ضمان آليات السلامة، و82.1 في الحصول على المياه، و83.8 في القدرة

على التخزين. تعكس هذه النتائج تفوّق دول الخليج من حيث البنى التحتية، والتكنولوجيا، والإجراءات الرقابية في المجال الغذائي، إلا أن هذا التفوق لا يلغي التحديات المتعلقة بالاعتماد الكبير على الواردات، والتأثر بالتغيرات المناخية وشح الموارد المائية الطبيعية، مما يتطلب تعزيز مقومات الاستدامة والسيادة الغذائية على المدى الطويل.

1. آليات تحقيق الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي:

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من بين الأكثر أمانًا للغذاء، وفقًا لمؤشر الأمن الغذائي العالمي، والذي يأخذ في الاعتبار مدى توافر الإمدادات الغذائية، والقدرة على تحمل تكاليفها، وجودتها وسلامتها. ومع ذلك، تظل دول الخليج معتمدة بشكل كبير في مصادرها الغذائية على الاستيراد، حيث إنها تستورد حوالي 85% من غذائها. اتبعت دول مجلس التعاون الخليجي الستة مجموعة من الآليات القصيرى والمتوسطة والبعيدة الاجل لوضع خريطة ورؤية مستدامة لثبات وديمومة وجود زراعة وإنتاج المحاصيل الزراعية داخليًا وخارجيًا، وتتمثل هذه الآليات في[1]:

1.1. ضمان سلاسة الإمدادات:

لم يشكل الأمن الغذائي أزمة لدول مجلس التعاون الخليجي إلا تحت ظروف معينة، فمن الثابت أن هذه الدول غنية برأس المال وليس لديها قيود على النقد الأحنبي لاستيراد المواد الغذائية. ومن ثم، فإن الاستقرار المالي لدول مجلس التعاون الخليجي أتاح لها قدرة شرائية عالية، جعلتها أقل عرضة لمخاطر تقلبات أسعار الغذاء من مصادر استيراده من الخارج، ومكنتها من سد فجوة الغنتاج المحلي. ونتيجة لذلك تم تصنيف دول مجلس التعاون الخليجي

[1] حسين حاتم علي، "واقع الأمن الغذائي في مجلس التعاون الخليجي وآفاقه المستقبلية: دراسة في الجغرافية"، *مجلة كامبريدج للبحوث العلمية*، العدد 36، 2024.

الستة في عام 2018 على أنها الأكثر أمانًا غذائيًا في المنطقة العربية، ومن بين أكثر البلدان أمانًا غذائيًا في العالم[1].

تخضع سلاسل الإمداد الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي لتحول استراتيجي مدفوع بالدروس المستفادة من الاضطرابات العالمية الأخيرة كجائحة كوفيد 19 والحرب الاوكرانية الروسية، حيث لم تعد الكفاءة التشغيلية هي المحرك الوحيد، بل أصبحت المرونة والأمن أولوية قصوى. بل أصبحت دول الخليج تستثمر بكثافة في تحديث بنيتها التحتية اللوجستية لتعزيز قدرتها على إدارة تدفقات الغذاء بكفاءة وأمان. ويبرز هذا التوجه في التوسع الكبير في مرافق التخزين المتقدمة، خاصة سلاسل التبريد، والتي تعتبر حيوية للحفاظ على سلامة المنتجات الطازجة والمجمدة المستوردة وتقليل الهدر الغذائي. وفي موازاة ذلك، هناك تركيز متزايد على تبني التكنولوجيا على امتداد سلسلة القيمة، بدءًا من استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين التنبؤ بالطلب وإدارة المخزون، وصولًا إلى تطبيق تقنيات "البلوك تشين" لزيادة الشفافية وإمكانية تتبع المنتجات من المزرعة إلى المستهلك. وتهدف هذه المبادرات مجتمعة إلى بناء نظام غذائي أكثر استدامة وقدرة على الصمود، يستطيع التكيف مع التحديات المستقبلية وضمان استمرارية الإمدادات للسكان[2].

1.2. حلول مبتكرة:

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي تحديات محددة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام على المدى الطويل. فالأمن الغذائي هو مفهوم شامل يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية، الأمر الذي يدعو إلى حتمية الانتقال من تركيز السياسات العامة لدول الخليج على جانب العرض فقط كما كان الامر في سبعينيات القرن الماضي، إلى الإنتقال نحو نظم غذائية مستدامة، تضمن الأمن الغذائي من خلال مزيج من الاستراتيجيات والسياسات

[1] المرجع نفسه.

[2] KPMG, *GCC Food and Beverage Landscape Report*, 2023.

التي تتناول جميع الأبعاد الأربعة للأمن: التوافر، الوصول، الاستفادة، والاستقرار. وتجدر الإشارة إلى أنه منذ تفجر أزمة الغذاء العالمية في عالمي 2007 و2008، أصبح الأمن الغذائي تحديًا مستمرًا لمختلف الدول. فقد كشفت الأزمة العالمية عن الاعتماد الكبير لدول الخليج على الواردات، وقيود السياسات الغذائية القائمة على الاستيراد، والحاجة إلى زيادة الإنتاج المحلي لتخفيض الاعتماد على الغذاء المستورد.

ومع ذلك، فأن الناتج الزراعي في هذه الدول محدود بسبب العديد من العوامل الطبيعية، مثل الموارد المائية الشحيحة، والتربة الفقيرة. علاوة على ذلك، قد يكون الامر الأكثر أهمية للأمن الغذائي لدول الخليج هو مخاطر الإتاحة، والتي تنشأ عندما لا يكون البلد المعتمد على الاستيراد قادرًا على الحصول على الغذاء حتى لو توافرت لديه الموارد المالية الكافية لشرائه. وهنا، تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي من استخدام التقنيات الجديدة والممارسات المبتكرة، التي تناسب الظروف المناخية والتربة المحلية، لزيادة إنتاجية واستدامة النظم الوراعية، بهدف الانتقال نحو إنتاج غذائي محلي مستدام.

كانت هناك حاجة للبحث في طبيعة العقبات الرئيسية والعوامل التي تؤثر على الابتكار وتبني التقنيات وتبادل المعرفة والتعاون داخل قطاع الزراعة في دول الخليج. بالإضافة إلى ذلك، فأن أومة الغذاء العالمية والآنية، والحاجة إلى زيادة الإنتاج الغذائي المحلي، كانت حافزًا مشجعًا لابتكار نهج شامل، اخذ في الاعتبار الجوانب المتعددة لإنتاج الغذاء، بما في ذلك الغنتاج الزراعي، والتنمية الاقتصادية، والاستدامة البيئية[1].

1.3. التعامل مع الأزمات:

أكد تقرير حديث أصدرته مجموعة "أكسفورد" للأعمال بالشراكة مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حول الاستجابة لأزمة كوفيد19، أن دول مجلس التعاون الخليجي تكثف جهودها لمواجهة تحديات الأمن الغذائي بشكل تعاوني ومنفرد، لإيجاد حلول مستدامة لتحديات الأمن

[1] المرجع السابق.

الغذائي لديها. وسلط التقرير الضوء على الاستراتيجيات واسعة النطاق للابتكار الزراعي وإنتاج الغذاء التي تتشكل في أنحاء المنطقة الخليجية، وقدم تفاصيل عن تحديات الأمن الغذائي الكبيرة التي واجهتها منذ فترة طويلة، مثل ندرة المياه، ونقص التربة الصالحة للزراعة والتي تفاقمت بسبب تغير المناخ. وأخذ التقرير في الاعتبار أيضًا التأثير الإضافي للاضطرابات في سلاسل التوريد العالمية الناجمة عن وباء كورونا والحرب الأوكرانية، مما زاد في حاجة دول المنطقة إلى مواصلة الاستثمار في الطاقة الإنتاجية المحلية وحلول التكنولوجيا الزراعية.

في محاولة للحد من الاضطرابات في سلاسل التوريد الغذائية، أطلقت حكومات الخليج تدابير التدخل الفوري، وتشكل الإعفاءات المالية والمزايا الإئتمانية للمزارعين والشركات الزراعية، إلى جانب دعم عمليات التعبئة والتغليف والتوزيع. وقد حافظت تلك الخطوات على الأمن الغذائي قصير المدى، مما جنب دول الخليج بعض الاومات الأكثر خطورة التي واجهتها بلدان أخرى في العالم. فعلى سبيل المثال، اضطرت دول مثل اندونيسيا والفليبين إلى فرض قيود على مشتريات الطعام للحد من الاكتناز والشراء بذافع الذعر. وفي هذا السياق، يتعين إلقاء الضوء على الخطوات التي أحرزتها دول مجلس التعاون الخليج قبل وأثناء الجائحة للحد من الورادات، وذلك من خلال الاستثمار في حلول التكنولوجيا الداعمة في مجالات مهمة مثل إدارة المياه، مع التركيز بشكل خاص على "تحلية المياه"، ومثل هذه الخطوات ساعدت في خلق بيئة استثمارية جاذبة للشركات الإقليمية والدولية التي تتطلع إلى الفرص في هذا القطاع التنموي ذي البعد المستدام[1].

2. مؤشرات متعلقة بالأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي:

2.1. ترتيب دول المجلس في المؤشر العالمي للأمن الغذائي:

تعتبر اقتصاديات دول الخليج العربي من الاقتصاديات الريعية، التي تعتمد في معظم إيراداتها على تصدير النفط والغاز، وهو من نمد الاقتصاد غير المنتج، ويعتمد بشكل أساسي

[1] المرجع السابق.

على بيع الموارد الطبيعية لتوفير المال. وحاولت دول مجلس التعاون الخليجي أن تستخدم عائدات النفط في بناء اقتصاديات منتجة، تعتمد عليها في توفير احتياجات مجتمعاتها المحلية، وذلك من خلال إجراءات ومشاريع زراعية وصناعية رائدة في مجال الأمن الغذائي والذي انعكس ايجابيًا على مؤشرات الأمن الغذائي فيها. احتلت دول مجلس التعاون الخليجي مرتبة عالية من مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2019، الذي يقيم عوامل القدرة على تحمل تكاليف الغذاء ووفرته، وجودته، في 113 دولة، على الرغم من حقيقة أنها لا تتمتع بالمناخ المناسب أو الأراضي الصالحة للزراعة أو وفرة المياه، كما هو الحال في دول أخرى، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول 8 : أداء دول مجلس التعاون الخليجي بناءً على مؤشر الأمن الغذائي لعام 2019.

الدولة	الترتيب العالمي	الموارد الطبيعية واستدامتها	الوفرة	القدرة على تحمل التكاليف	الجودة والسلامة	المعدل النهائي
الكويت	33	45.4	68,3	82.7	86.4	70.7
سلطنة عمان	34	49.5	59.1	88.5	83.7	70.2
قطر	37	43.1	70.7	80.3	84.3	69.6
السعودية	38	45.6	73.0	79.6	79.8	69.5
الإمارات	42	44.9	66.5	73.0	88.8	68.3
البحرين	49	42.3	56.8	82.6	76.7	64.6

المصدر: *The Economist Intelligence Unit (EIU), Global Food Security Index 2019 – Measuring food security and the impact of resource risks*, sponsored by Corteva Agriscience.

تحتل دول الخليج مراكز متقدمة في مؤشرات تحقيق الأمن الغذائي، حيث تصدرت قطر القائمة عربيًا والمرتبة 13 عالميًا في عام 2020، بعد أن احتلت المرتبة 37 عام 2019، وذلك بحسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي، حيث يعتمد المؤشر العالمي على ثلاثة عوامل أساسية منها قدرة المستهلك على تحمل تكلفة الغذاء، ووفرة الغذاء، وسلامة الغذاء

وجودته، وجاءت دول الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 21 عالميًا في مؤشر الأمن الغذائي العالمي متجاوزةً إيطاليا وبولندا وإسبانيا وكوريا الجنوبية، حيث سجلت 76.6 نقطة في المؤشر العام للتصنيف، بينما كانت قد احتلت المرتبة 42 عام 2019، الكويت احتلت المرتبة 27 عالميًا بعد أن كانت قد احتلت المرتبة 33 عام 2019 متصدرة بذلك دول المجلس، والسعودية في المرتبة 30 عالميًا متقدمة ثمانية مراتب عن عام 2019. فيما تراجعت سلطنة عمان إلى المرتبة 46 عالميًا بعد أن كانت تحتل مرتبة متقدمة، أما البحرين فقد احتلت المرتبة 50 عالميًا مرتاجعة مرتبة واحدة.

لم يكن الأمن الغذائي مشكلة لدول مجلس التعاون الخليجي، في الواقع فهي غنية برأس المال وليس لديها قيود على أسعار الصرف الأجنبي لاستيراد المواد الغذائية، الغذاء متاح للاستيراد، ولكن البلد المستورد قد لا يكون قادرًا على شراء كمية كافية لسكانه من مستوردي الغذاء الآخرين، ممع هذا فهو قد يكون قادرًا على سد النقص في الإنتاج المحلي، نتيجة لذلك في عام 2022 تم تصنيف دول مجلس التعاون الخليجي الست على أنها الأكثر أمانًا غذائيًا في العالم العربي ومن بين أكثر الدول أمانًا غذائيًا في العالم من بين 113دولة، حسب مؤشرات الأمن الغذائي العالمي، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 9: ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2022.

الدولة	الترتيب العالمي	بيئة الأمن الغذائي	التوافر	القدرة على تحمل التكاليف	الجودة والسلامة	الاستدامة والتكيف
الإمارات	23	45.4	68,3	82.7	86.4	70.7
قطر	30	49.5	59.1	88.5	83.7	70.2
سلطنة عمان	35	43.1	70.7	80.3	84.3	69.6
البحرين	38	45.6	73.0	79.6	79.8	69.5
السعودية	41	44.9	66.5	73.0	88.8	68.3
الكويت	50	42.3	56.8	82.6	76.7	64.6

المصدر: Global Food Security Index 2022.

رغم أن دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بالأمن الغذائي إلا أنها لا تتمتع بالإكتفاء الذاتي. ولذلك فمن الواضح أن الأمن الغذائي لا يعني أو يعادل الإكتفاء الذاتي[1]. ولذلك نرى أن هناك تغير واضح لمراتب دول مجلس التعاون الخيجي بين عامي 2021 و2022، وهذا يرجع إلى مدى الإلتزام بقياس مؤشرات ضمان الأمن الغذائي العالمي، كما هو موضح في الجدول الموالي. على الرغم من ثرواتها وثراءها، فإن هذه الدول تفتقر إلى السيطرة على

[1] Clemens Breisinger et al., *Food Security and Economic Development in the Middle East and North Africa: Current State and Future Perspectives*, Discussion Paper, International Food Policy Research Institute (IFPRI), 2010.

مصادرها الغذائية وتعتمد بشكل كبير على الواردات، وبالتالي تفتقر إلى السيادة الغذائية، وفي الواقع أعقاب أزمة اللغذاء العالمية 2007–2008 أصلح الأمن الغذائي تحديًا مستمرًا.

الجدول 10: قياس مؤشر الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي العربي وفق المؤشر العالمي لسنة 2021.

مؤشر الأمن الغذائي	الإمارات	البحرين	السعودية	عُمان	قطر	الكويت
مؤشر انخفاض الحالات الناتجة عن النقص في المغذيات الدقيقة.	97.3	95.8	91.6	87.1	100	99.6
مؤشر خسارة الأغذية.	78.4	85.4	89.3	86.3	85.4	87.4
مؤشر نسبة إعفاء التعريفة الجمركية على الواردات الزراعية.	87.5	78.5	75.7	*	80.2	87.5
مؤشر جودة البروتين أو القيمة الغذائية.	93.6	88.5	*	88.5	88.5	100
مؤشر انخفاض نسبة السكان تحت مستوى الفقر العالمي.	100	99.1	99.1	99.1	99.1	99.1

المصدر: مؤشر الأمن الغذائي العالمي، 2021.

يعكس الجدول السابق أداءً متقدمًا لدول مجلس التعاون الخليجي في عدد من المؤشرات المرتبطة بالأمن الغذائي وفقًا لتصنيفات المؤشر العالمي لسنة 2021، لا سيّما في الجوانب المرتبطة بمستوى المعيشة والتغذية الأساسية. فقد حققت معظم الدول درجات مرتفعة للغاية في مؤشر انخفاض نسبة السكان تحت مستوى الفقر العالمي، حيث سجلت خمس دول نسبة 99.1%، بينما سجلت الإمارات 100%، ما يعكس الأثر الواضح لبرامج الدعم الاجتماعي وارتفاع مستوى الدخل الفردي في الحد من الفقر الغذائي.

كما أظهرت الدول الخليجية أداءً قويًا في مؤشر انخفاض حالات نقص المغذيات الدقيقة، إذ حققت قطر (100%)، والكويت (99.6%)، والإمارات (97.3%)، بينما لم تنخفض أي دولة عن 87.1%، ما يدل على توفر أنظمة تغذية متنوعة نسبيًا. أما في ما يخص مؤشر خسارة الأغذية، فقد تراوحت النتائج بين 78.4 و89.3، ما يعكس استمرار الحاجة إلى تحسين أنظمة التخزين والنقل والحد من الهدر الغذائي.

وفيما يتعلق بـ مؤشر إعفاء التعريفة الجمركية على الواردات الزراعية، فإن النتائج المرتفعة لمعظم الدول تُبرز التوجه نحو تحرير التجارة لتسهيل دخول السلع الغذائية للأسواق المحلية، باستثناء سلطنة عُمان التي لم يتوفر لها تقدير (*). أما مؤشر جودة البروتين، فقد بلغ أقصاه في الكويت (100%)، في حين لم تتوفر بيانات لبعض الدول، مما يشير إلى تفاوت في دقة البيانات أو توفرها.

بوجه عام، تؤكد هذه المؤشرات أن دول مجلس التعاون قد أحرزت تقدمًا ملحوظًا في الجوانب التقنية والاجتماعية للأمن الغذائي، غير أن بعض الثغرات لا تزال قائمة في مجالات خفض الفاقد الغذائي وتحقيق تنوّع غذائي متكامل ومستدام.

2.2. متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي والمواد الغذائية المستوردة:

يوضح الجدول الموالي أن متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي المحلي لا يكفي بالشكل المطلوب ولذلك تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى استيراد المزيد من المواد الغذائية، سواء من الدول المصدرة لها او من المناطق التي استثمرت فيها حول العالم، للإسهام الفعلي في تحقيق الكميات التي يحتاجها الفرد من المواد الغذائية سواء الأساسية أو التكميلية.

الجدول 11: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي في دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة بين 2015 و2021 بالدولار الأمريكي.

الدولة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
السعودية	553.2	545.6	622.8	519.16	550.3	568.1	578.4
عُمان	265.1	335.3	354.8	367.16	318.9	345.9	368.1
الإمارات	289.9	303.8	310.6	316.09	330.8	340.9	349.2
الكويت	234.6	211.4	218.5	149.33	221.5	216.7	225.9
قطر	106	112.7	121.8	120.69	113.5	118.2	121.7
البحرين	70.1	73.5	77	69.38	83.1	86.4	86.8

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

تؤدي زيادة عدد السكان وارتفاع مستوى الدخل وتغيير نمط الاستهلاك إلى استمرار النمو في مستويات الاستهلاك في دول مجلس التعاون الخليجي، وسعتبر استهلاك الفرد في المنطقة منخفضًا مقارنةً بالاقتصاديات المتقدمة وارتفع بمعدل أعلى نسبيًا. ففي عام 2018 بلغ إجمالي عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي 56.65 مليونًا، في حين سبق و أن بلغ 41.7 مليونًا عام 2010 و25.8 مليونًا عام 2005، اما في عام 2020 فقد بلغ عدد السكان حدود 57.3 مليونًا، ومن المرجح أ تسجل زيادات في عدد السكان في المستقبل القريب. وفي الوقت نفسه، وصل مبلغ استيراد المواد الغذائية في دول الخليج العربي إلى حدود 53.1 مليار

دولار في عام 2020، مقارنةً ب28.4 دولارًا أمريكيًا في عام 2011، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول 12: قيمة استيراد دول مجلس التعاون الخليجي للغذاء بالدولار الأمريكي.

الدولة	2011	2015	2020
البحرين	0.8	1.1	1.6
الكويت	2.5	3.6	5.3
سلطنة عمان	2.1	3.3	4.8
قطر	1.3	2.1	3.3
السعودية	17.9	24.5	35.2
الإمارات	3.8	5.5	8.4
المجموع	28.4	36.4	53.1

المصدر: Economist Intelligence Unit, The GCC in 2020.

يعكس الجدول أعلاه الارتفاع المتزايد في قيمة استيراد دول مجلس التعاون الخليجي للغذاء خلال الفترة من 2011 إلى 2020، حيث ارتفعت القيمة الإجمالية من 28.4 مليار دولار إلى 53.1 مليار دولار، بزيادة تقارب 87%. ويعكس هذا الاتجاه اعتمادًا متناميًا على الواردات لتلبية الاحتياجات الغذائية في ظل محدودية الموارد الزراعية والمائية، وضعف الإنتاج المحلي. وتتصدر المملكة العربية السعودية قائمة الدول الأكثر استيرادًا، إذ بلغت وارداتها في عام 2020 نحو 35.2 مليار دولار، أي ما يفوق ثلثي إجمالي واردات دول المجلس، وهو ما يتناسب مع حجمها السكاني الكبير. كما سجلت كل من الإمارات والكويت مستويات مرتفعة نسبيًا، في حين بقيت واردات دول مثل البحرين وقطر وعُمان أقل من غيرها، رغم أنها شهدت أيضًا زيادات واضحة. ويؤكد هذا الجدول أن أمن الغذاء في دول الخليج لا يزال يعتمد بدرجة

كبيرة على الأسواق الخارجية، مما يسلّط الضوء على التحديات المستقبلية المرتبطة بتقلبات سلاسل التوريد العالمية.

2.3. متغيرات المناخ وتأثيراته على الموارد:

يؤثر تغير المناخ في دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال ارتفاع درجة الحراة وانخفاض نسبة هطول الأمطار وزيادة التبخر على عمليات انتاج المحاصيل الزراعية وإنتاج الغذاء في منطقة شديدة الجفاف فعليًا. فمن خلال التوقعات المتعلقة بتغير المناخ سوف تصبح المنطقة بأكملها أكثر سخونةً وجفافًا مستقبلًا، مع استمرار انخفاض نسب التهاطل، وكما هو موضح في الجدول الموالي، يجب الحذر من أن التأثيرات المزدوجة لتغير المناخ والنمو السكاني سوف تجتمع لتزيد من الضغط على الموارد المائية الشحيحة وبالتالي التأثير أكثر على الأمن الغذائي، على سبيل المثال من المتوقع أن يقلل تغير المناخ من تواتر درجات الحرارة المنخفضة في الشتاء، مما يؤثر على إنتاج المحاصيل الزراعية وأشجار الفاكهة الموسمية، ومعظمها في منطقة الجبال العالية خاصة في سلطنة عمان.

الجدول 13: تأثير المناخ على المنظومة الزراعية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي.

النظم الزراعية	الأحداث المتوقعة والمتعلقة بتغير المناخ	حساسية التأثير المحتمل على نظام الزراعة
المروية	3. ارتفاع درجات الحرارة. 4. انخفاض الإمداد بمياه الري السطحية. 5. تناقص تغذية المياه الجوفية.	6. المزيد من الإجهاد المائي. 7. زيادة الطلب على الري ونقل المياهز 8. انخفاض الغلة عندما تكون درجات الحرارة عالية جدًا. 9. تملح المياه بسبب قلة الترشيح. 10. انخفاض في المحاصيل.

الرعوية	- زيادة الجفاف. - زيادة مخاطر الجفاف. - انخفاض المياه للماشية والأعلاف.	- نظام ضعيف للغاية، حيث يقلل التصحر من القدرة الاستيعابية بشكل كبير. - الأنشطة غير الزراعية، الناتجة من الزراعة.

المصدر: Eike Luedeling, Jens Gebauer, and Andreas Buerkert, "Climate Change Effects on Winter Chill for Tree Crops with Chilling Requirements on the Arabian Peninsula," *Climatic Change* 96, no. 1-2 (2009): 219–37.

يُبرز الجدول السابق التأثيرات المتوقعة لتغير المناخ على النظم الزراعية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تتسم بظروف بيئية وهيدرولوجية هشة أصلًا. ففيما يتعلق بالزراعة المروية، تشير التوقعات المناخية إلى ارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض إمدادات مياه الري السطحية، وتراجع معدلات تغذية المياه الجوفية، وهي عوامل من شأنها أن تُفاقم الإجهاد المائي وتزيد من الطلب على الموارد المائية المحدودة أصلًا. كما تؤدي هذه الظروف إلى تراجع الغلة الزراعية وتملح التربة، بما ينعكس سلبًا على إنتاجية المحاصيل. أما النظم الرعوية، فتُعد أكثر هشاشة، إذ يُتوقع أن يؤدي تفاقم الجفاف وتناقص مصادر المياه للماشية والأعلاف إلى تقليص القدرة الاستيعابية للأراضي، وتسريع عمليات التصحر، وهو ما يدفع بالكثير من المجتمعات الزراعية نحو أنشطة غير زراعية بحثًا عن سبل بديلة للعيش. تؤكد هذه المعطيات أن الزراعة في منطقة الخليج تُواجه تحديات هيكلية بسبب المناخ، ما يستدعي تبني سياسات متقدمة في إدارة الموارد الطبيعية، والاستثمار في تقنيات الزراعة الذكية والمستدامة.

3. مستقبل الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي:

على الرغم من استجابة دول مجلس التعاون الخليجي لأومة الغذاء العالمية بشكل فاعل في الاجل القصير، فإنها تحتاج إلى استكمال تدخلاتها الفورية بتدابير مستدامة تهدف إلى إعادة هيكلة سلاسل الإمدادات الغذائية وحماية الواردات الغذائية من الصدمات المحتملة في المستقبل، وذلك كالتالي:

3.1. زيادة الإمدادت الغذائية:

على الرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي تُصنف ضمن الدول الأكثر أمنًا غذائيًا في العالم العربي بفضل قدرتها الشرائية العالية، إلا أن أزمة الغذاء العالمية كشفت عن هشاشة اعتمادها شبه الكامل على الواردات، والتي تصل إلى حوالي 85–90% من إجمالي احتياجاتها الغذائية[1]. هذا الاعتماد الهيكلي يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار وصدمات الإمداد العالمية. واستجابة لذلك، وبينما كانت تدخلاتها الفورية فاعلة في الأجل القصير، برزت حاجة ملحة لتبني تدابير مستدامة تهدف إلى إعادة هيكلة سلاسل الإمدادات الغذائية وتعزيز الإنتاج المحلي لمواجهة التحديات المستقبلية. وبالتوازي مع ذلك، يُعد تطوير سلاسل التوريد لجعلها أكثر مرونة وقدرة على الصمود أمرًا حيويًا. ويشمل ذلك التحول الرقمي من خلال تبني المنصات والأسواق الإلكترونية التي تساعد في إدارة المخاطر وتحديد نقاط الضعف في سلسلة القيمة. علاوة على ذلك، تلعب هذه الحلول دورًا محوريًا في تقليل هدر الطعام، الذي يمثل تحديًا كبيرًا في المنطقة، حيث تشير التقديرات إلى أن الفرد الواحد في المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، يهدر حوالي 184 كيلوجراماً من الطعام سنويًا[2]. إن تحسين البنية التحتية اللوجستية، خاصة سلسلة التبريد، وبناء شراكات استراتيجية لتنويع مصادر الاستيراد، يمثلان ركيزتين أساسيتين في هذه الاستراتيجية المتكاملة.

3.2. ضمان استقرار الواردات:

تركز دول الخليج العربي بشكل محوري على ضمان استقرار الواردات وتنويع مصادرها، تحقيق ذلك عبر تبسيط الإجراءات اللوجستية على الحدود، مثل تقليل عمليات التفتيش المادي واعتماد الشهادات الصحية الإلكترونية لتسريع دخول الشحنات الزراعية، وهو توجه تتبناه العديد

[1] [1] Mohamed, Abdel-Razek, and Abdullah Al-Ansari. "Sustainable Water and Food Security in the GCC Countries: The Role of Water-Energy-Food-Nexus Approach." *Water* 15, no. 1 (January 2023): 199.

[2] Red Sea Farms, "Our Technology," accessed July 26, 2025, https://bit.ly/3f4Y5gA.

من الدول لتسهيل التجارة. إضافة إلى ذلك، يمكن للدول التي لا يزال فيها القطاع الخاص الغذائي في طور النمو أن تستفيد من إنشاء كيانات شبه حكومية، تعمل كشركات عامة انتقالية لتطوير الصناعات الغذائية وتأهيل القطاع الخاص، وهو نهج أثبت نجاحه في تجارب دولية مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة في مراحل تطورهما الاقتصادي[1].

وعلى المدى المتوسط، يمكن لهذه الكيانات شبه الحكومية أن تلعب دورًا في تشجيع المزارعين على تبني التقنيات المبتكرة، وتطوير قدرات الاستيراد للقطاع الخاص، وربط الشركات المحلية بشركاء تجاريين استراتيجيين. أما على المدى الطويل، فتتجه الاستراتيجية الخليجية نحو مسارين متوازيين: تعزيز سلاسل التوريد المحلية، وتأمين تدفق الواردات عبر "الزراعة الخارجية". فمنذ أزمة الغذاء العالمية عام 2008، كثفت دول الخليج، عبر صناديقها السيادية وشركاتها الكبرى، من استثماراتها في أراضٍ زراعية خصبة في دول مثل السودان، وإثيوبيا، وأوكرانيا، وباكستان. تهدف هذه الاستراتيجية، المعروفة بالاستحواذ على الأراضي الزراعية الخارجية، إلى تأمين إمدادات مستقرة من السلع الأساسية خارج نطاق تقلبات السوق العالمية[2]. لقد جاءت الأزمات المتتالية، من جائحة كورونا إلى الحرب الروسية الأوكرانية، لتؤكد صحة هذا التوجه الاستباقي. ففي حين عانت العديد من دول المنطقة من تعطل إمدادات الغذاء، ظلت دول الخليج بعيدة نسبيًا عن هذه المخاطر بفضل استراتيجياتها الوقائية. وتُعد تجربة دولة قطر خلال الأزمة الخليجية عام 2017 مثالًا بارزًا على أهمية التخطيط للطوارئ، حيث نجحت في تنويع مصادر إمداداتها الغذائية والاستثمار بكثافة في الإنتاج المحلي، مما ساهم في تحسين تصنيفها بشكل ملحوظ في مؤشر الأمن الغذائي العالمي[3].

[1] [1]World Bank, *The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy* (Washington, DC: World Bank, 1993), 167-180.
[2] Eckart Woertz, "The Governance of Gulf Agro-Investments," *Globalizations* 10, no. 1 (2013): 87-104.
[3] Economist Impact, "Global Food Security Index 2021: Country Profile - Qatar," 2021.

ومع ذلك، تبقى دول الخليج رهينة الأحداث المفاجئة والإجراءات الاستثنائية التي قد تتخذها الدول الشريكة والمصدرة للغذاء. هذا الواقع يطرح تساؤلًا استراتيجيًا حول قدرة دول مجلس التعاون على الانتقال من الحلول الفردية إلى رؤية تكاملية جديدة. إن إنشاء شبكة إمداد إقليمية متطورة فيما بينها، وتوسيع هذا التعاون ليشمل المنطقة العربية الغنية بمواردها الزراعية، قد يمثل المسار الأكثر استدامة ليس فقط لتحقيق أمن غذائي خليجي، بل للمساهمة في بناء نظام أمن غذائي عربي متكامل ومستقر في العقود القادمة.

3.3. بناء رأس المال البشري وتوطين الابتكار:

إن التحول الاستراتيجي نحو أمن غذائي قائم على التكنولوجيا المتقدمة يعتمد بشكل حاسم على محركين أساسيين: بناء رأس مال بشري مؤهل، وتوطين منظومة الابتكار. فالاستثمار في استيراد التقنيات يظل حلًا جزئيًا ومكلفًا ما لم يواكبه استثمار موازٍ في الكوادر الوطنية القادرة على تشغيل هذه التقنيات وتطويرها وتكييفها مع الظروف المحلية. يتطلب هذا الأمر إعادة نظر شاملة في المناهج التعليمية والتدريب المهني، بهدف تأهيل جيل جديد من المهندسين الزراعيين المتخصصين في الزراعة المحمية والمائية، وعلماء البيانات القادرين على تحليل البيانات الزراعية الضخمة، وخبراء اللوجستيات المتخصصين في إدارة سلاسل الإمداد الغذائي الباردة. ولتسريع هذه العملية، بدأت بعض دول الخليج في إطلاق مبادرات نوعية. على سبيل المثال، تركز برامج ومسابقات الابتكار التي تدعمها جهات مثل "صندوق خليفة لتطوير المشاريع" في أبو ظبي، أو "واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا"، على دعم الشركات الناشئة في قطاع تكنولوجيا الغذاء والزراعة[1]. هذه المنصات لا تقدم التمويل الأولي فحسب، بل توفر أيضًا الإرشاد والوصول إلى شبكات الخبراء والأسواق، مما يخلق بيئة خصبة لنمو الأفكار المبتكرة.

[1] Qatar Foundation, "QF's Qatar Science & Technology Park: Driving Innovation in Qatar," accessed July 26, 2025, https://bit.ly/3x9gS2R.

علاوة على ذلك، يعد تعزيز الشراكة بين الجامعات ومراكز الأبحاث، والقطاع الحكومي، والقطاع الخاص أمرًا محوريًا لتوطين الابتكار. يمكن للحكومات أن توجه التمويل البحثي نحو تحديات الأمن الغذائي الملحة، مثل تطوير سلالات نباتية أكثر تحملاً للملوحة والحرارة، أو ابتكار أنظمة تبريد منخفضة التكلفة للبيوت المحمية. ومن جانبها، يمكن للجامعات، مثل جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية وجامعة خليفة على سبيل المثال لا الحصر، أن تلعب دورًا رائدًا في تحويل الأبحاث المخبرية إلى منتجات تجارية قابلة للتطبيق[1]. إن النجاح في بناء هذه المنظومة المتكاملة هو ما سيضمن تحول دول الخليج من مجرد مستهلك للتقنيات الغذائية إلى مساهم فاعل في إنتاجها وقيادتها عالميًا.

[1] King Abdullah University of Science and Technology (KAUST), "Center for Desert Agriculture," accessed July 26, 2025, https://bit.ly/3zdwkLq.

المبحث الثالث: استراتيجيات دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز أمنها الغذائي.

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، كغيرها من دول العالم، تحديات متفاقمة في مجال الأمن الغذائي، تتصل بعوامل طبيعية وهيكلية وأخرى خارجية. فمن جهة، تؤدي التغيرات المناخية، وندرة الموارد المائية، ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة، وتكرار الكوارث الطبيعية إلى إضعاف القدرة المحلية على الإنتاج الزراعي. ومن جهة أخرى، يُفاقم النمو السكاني السريع، وارتفاع مستويات الاستهلاك، والتبعية المفرطة للواردات الغذائية، من حدة الهشاشة الغذائية في هذه الدول، مما يُعرضها لمخاطر اضطراب الأسواق العالمية، أو انقطاع سلاسل الإمداد، كما برز جليًا خلال أزمات الغذاء والطاقة المتعاقبة في العقود الأخيرة، وخصوصًا أثناء جائحة كوفيد-19، والحرب الروسية الأوكرانية.

وأمام هذه التحديات، شرعت دول مجلس التعاون في تبني استراتيجيات متعددة لتعزيز أمنها الغذائي، تستند إلى مبدأ التنويع في مصادر الغذاء، وزيادة الاكتفاء الذاتي النسبي، وتعزيز مرونة سلاسل التوريد. وتهدف هذه السياسات إلى تقليص الفجوة الغذائية، وضمان استمرارية تدفق السلع الأساسية في حالات الطوارئ، من خلال بناء منظومة غذائية متماسكة ومحمية من الاضطرابات الخارجية.

وقد تنوعت الإجراءات والسياسات المتبعة بين دول المجلس، لكنها اشتركت عمومًا في الأهداف الاستراتيجية التالية:

المطلب الأول: تعزيز التكامل الاقتصادي.

إن تحقيق أمن غذائي مستدام في منطقة الخليج يعتمد بشكل كبير على مستوى التكامل الاقتصادي بين دول المجلس. فالتكامل لا يقتصر على كونه هدفاً اقتصادياً عاماً، بل هو ركيزة أساسية لإنشاء سوق غذائية موحدة وقادرة على مواجهة الصدمات. تاريخياً، مر مسار التكامل الخليجي بعدة مراحل مهمة، تمثلت في إنشاء منطقة التجارة الحرة عام 1983، وتأسيس الاتحاد الجمركي الخليجي في 2003، ثم إطلاق السوق الخليجية المشتركة عام

2008، والتي تهدف إلى ضمان حرية حركة عوامل الإنتاج الوطنية (السلع، الأفراد، ورأس المال) وإزالة العوائق التجارية[1].

وتتبنى دول المجلس نهجًا عمليًا وتدريجيًا في تنفيذ هذه المشاريع، يقوم على مبدأ "خطوة بخطوة"، مما يسهم في تحديد الأهداف بدقة وتطوير برامج قابلة للتنفيذ. هذا النهج يظهر جليًا في السعي الحالي لاستيفاء متطلبات الاتحاد النقدي، تمهيدًا لإصدار عملة موحدة في المستقبل. إن تعميق هذا التكامل يخدم الأمن الغذائي بشكل مباشر، حيث يسهل الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة من حركة السلع الغذائية بين الدول الأعضاء، ويقلل من تكاليف النقل والخدمات اللوجستية، ويسمح بإنشاء مشاريع زراعية وصناعية مشتركة تستفيد من المزايا النسبية لكل دولة[2].

وتتسق هذه الجهود مع الأهداف الأساسية التي نصت عليها المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون، والتي تدعو إلى "تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولًا إلى وحدتها"[3]. ويشمل ذلك وضع أنظمة متماثلة في الشؤون الاقتصادية والتجارية، ودفع عجلة التقدم العلمي والتقني عبر إنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص. وفي سياق الأمن الغذائي، يترجم هذا الهدف إلى ضرورة توحيد المواصفات والمقاييس للمنتجات الغذائية، وتنسيق سياسات الشراء والتخزين الاستراتيجي، وإطلاق مشاريع استثمارية زراعية مشتركة خارج المنطقة، مما يعزز من القدرة التفاوضية الجماعية لدول المجلس ويقوي مناعتها ضد أزمات الغذاء العالمية.

[1] The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, Secretariat General, "The Gulf Common Market," accessed July 26, 2025, https://bit.ly/3L3b9xW.
[2] Ashraf Mishrif, *Economic Diversification in the Gulf Region, Volume II: The New Economic and Political Agenda* (Berlin: Gerlach Press, 2018), 215-220.
[3] [3] The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, ibid.

المطلب الثاني: التنسيق المشترك.

إدراكًا منها بأن التحديات الكبرى، كالأوبئة والاضطرابات الجيوسياسية، لا يمكن مواجهتها بفعالية عبر سياسات قُطرية منفردة، عملت دول مجلس التعاون الخليجي على تفعيل آليات التنسيق المشترك كأداة أساسية لضمان الأمن الغذائي الإقليمي. وقد تجلى هذا التنسيق بوضوح خلال أزمة جائحة كورونا، حيث عُقد اجتماع استثنائي لوكلاء وزارات التجارة في دول المجلس في أبريل 2020. لم يكن هذا الاجتماع حدثًا بروتوكوليًا، بل كان منصة عملية لمناقشة التدابير العاجلة لضمان تدفق السلع الغذائية والطبية، ووضع أطر للتعاون لتأمين الواردات ودعم الصادرات البينية[1].

وقد ركز الاجتماع بشكل أساسي على اتخاذ إجراءات تضمن استمرارية توفر السلع الحيوية للمواطنين والمقيمين بصورة منتظمة، وتفادي أي نقص قد ينجم عن اضطراب سلاسل الإمداد العالمية. ومن أبرز الآليات التي أقرها الاجتماع، تكليف اتحاد غرف التجارة في دول المجلس بمهمة تنسيق جهود القطاع الخاص، وتطوير قنوات التعاون في مجال الاستيراد المشترك للسلع الغذائية[2]. هذا التوجه نحو التنسيق العملي يعكس نضجًا في الرؤية الخليجية، حيث يتم الانتقال من مجرد التداول في السياسات إلى وضع آليات تنفيذية مشتركة قادرة على التحرك السريع خلال الأزمات.

إن أهمية هذا التنسيق لا تكمن فقط في قدرته على حل المشاكل الآنية، بل في كونه يمثل أساسًا لبناء نظام أمن غذائي إقليمي أكثر مرونة واستدامة. فعندما تقوم دول المجلس بتنسيق سياسات الشراء الخارجي، فإنها تزيد من قدرتها التفاوضية الجماعية وتحصل على شروط أفضل. وعندما تعمل على توحيد مواصفاتها الغذائية وتسهيل حركة البضائع عبر

[1] The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, Secretariat General, "GCC Trade Undersecretaries Hold Extraordinary Meeting to Discuss Corona Crisis," last modified April 2, 2020, https://bit.ly/45nU2aP.

[2] Federation of GCC Chambers, "GCC Chambers Union to coordinate efforts to secure imports and support exports," *Al-Eqtisadiah Newspaper*, April 5, 2020.

حدودها، فإنها تخلق سوقاً داخلية أكثر كفاءة وعمقاً. وبالتالي، فإن هذه الجهود التنسيقية، التي حفزتها الأزمات، تساهم بشكل مباشر في تحقيق الأهداف طويلة الأمد للسوق الخليجية المشتركة وتدعم الرؤية الاستراتيجية لتحقيق أمن غذائي حقيقي ومستقر للمنطقة بأكملها.

المطلب الثالث: إنشاء شبكة أمن غذائي خليجي.

في خضم التحديات التي فرضتها جائحة كورونا، برزت مبادرات استراتيجية هامة تهدف إلى نقل التنسيق الخليجي من رد الفعل المؤقت إلى بناء أنظمة دائمة ومستدامة. وتُعد المبادرة التي قدمتها دولة الكويت في أبريل 2020 مثالًا محوريًا على هذا التوجه، حيث اقترحت إنشاء شبكة أمن غذائي خليجية متكاملة وموحدة. لم يكن هذا الاقتراح مجرد دعوة عامة، بل تضمن آليات تنفيذية واضحة، مثل إنشاء "مسارات خضراء" سريعة في المراكز الجمركية لضمان عبور المنتجات الغذائية والطبية دون عوائق، وعقد اجتماعات دورية على مستوى وزاري لمتابعة الوضع بشكل مستمر[1].

إن جوهر المبادرة الكويتية يكمن في الدعوة إلى خلق آليات تنسيق سريعة وفعالة تكون جزءًا من البنية التحتية المؤسسية لمجلس التعاون، لا مجرد إجراء استثنائي يُلجأ إليه وقت الأزمات. هذا الطرح يهدف إلى توحيد الجهود وتكثيف العمل الخليجي المشترك لضمان أعلى درجات التكامل الاقتصادي والتجاري، بما يخدم هدف الأمن الغذائي الاستراتيجي للمنطقة بأكملها.

وفي سياق متصل، سعت دول المجلس إلى إقرار إطار تنظيمي موحد للمخزون الغذائي الاستراتيجي، مستلهمة في ذلك التجربة الإماراتية الرائدة. فقد أصدرت دولة الإمارات قانونًا اتحاديًا لإدارة المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية، يقوم على نموذج مبتكر للشراكة بين القطاعين العام والخاص. وبموجب هذا القانون، لا تقوم الدولة بتخزين السلع بنفسها، بل تتعاقد

[1] Kuwait News Agency (KUNA), "Kuwait proposes establishing GCC food security network," last modified April 29, 2020, https://bit.ly/3L7p8xW.

مع القطاع الخاص (التجار والمستوردين) للاحتفاظ بمستويات آمنة من المخزون، مع توفير بيانات محدثة ومنتظمة للسلطات الحكومية[1]. هذا النموذج يضمن توفر السلع دون تحميل الدولة عبء إدارة المخازن وتكاليفها، مع تطوير العمليات اللوجستية والتدوير الناجح للمخزون. إن تبني مثل هذا القانون على المستوى الخليجي الموحد من شأنه أن يرفع مستوى الأمن الغذائي الجماعي إلى مستويات غير مسبوقة.

المطلب الرابع: التوسع في الاستثمار الزراعي الخارجي.

تتباين الدوافع من وراء الاستثمار الزراعي الخارجي الدولي في الدول النامية، فمنها من أجل تأمين الغذاء اللازم لسكان الدول المستثمرة التي تعاني من نقص المياه والأراضي الزراعية، ولكنها تمتلك رأس مال، كما هو الحال بالنسبة لدول الخليج العربي، وهذا يعني أن سعر الغذاء ليس هو المشكلة، وإنما وفرته في السوق، وإمكانية تأمينه، منها دول ذات الحجم السكاني الكبير كالصين والهند، وحديثًا كوريا الجنوبية التي تحاول جاهدة إنتاج الغذاء لسكانها في دول تقع خارج حدودها بعد ان استنفذت إمكانياتها المحلية المتاحة، وهنا يلعب السعر ووفرة الأراضي دورًا مهما في عملية الاستثمار. وهناك شركات ودول تهدف إلى إنتاج زيت الوقود النباتي للحد من الاعتماد على البترول بعد ارتفاع أسعاره في السنوات الأخيرة، ويمثل هذا الاتجاه الدول المتقدمة كالولايات المتحدة وغرب أوروبا، بالإضافة إلى ذلك هناك شركات تنتج للسوق العالمي بشكل عام[2].

ومن اللافت للنظر دور القطاع الخاص وشركاته الكبرى في الاستثمارات الزراعية الخارجية، وتعاظم المساحات الزراعية المستغلة بالأنماط المذكورة سابقًا. وقد بلغت المساحات التي تم شراؤها أو استئجارها لهذه الأغراض حوالي 227 مليون هكتار، وتتركز معظم هذه

[1] UAE Food and Water Security Office, "The National Food Security Strategy 2051," accessed July 26, 2025, https://bit.ly/3fbgY7Z.
[2] N. Chantzi, "Land-grabbing in Developing Countries by Large Corporations," *Junior Model United Nations, Feed the World*, 2011.

المساحة في القارة الإفريقية، وذلك لجملة من الأسباب، أهمها: وفرة الأرض غير المستغلة، وتدني تكاليف الاستئجار أو حتى الشراء، وسهولة توقيع عقود الإيجار أو الشراء بسبب الفساد السياسي في هذه الدول، وعدم وجود ملكية فردية موثقة[1]. ويتوقع تزايد هذه المساحة بسرعة كبيرة في حال إزالة العوائق الاستثمارية في دول متعددة مثل كندا وأوكرانيا التي تتميز باتساع أراضيها الخصبة، وتتميز مساحة الوحدات الزراعية في مثل هذا النوع من الاستثمارات بالحجم الكبير، والتي قد تصل إلى أكثر من 500 ألف هكتار[2].

يعد الاستثمار الخارجي لدول مجلس التعاون في مجال الزراعة خيارًا استراتيجيًا لتحقيق الأمن الغذائي، إذ لدى هذه الدول خيارات متعددة لعقد شراكات واتفاقيات مع دول خارجية تتوافر فيها مقومات الزراعة مثل وفرة المياه والأيدي العاملة الرخيصة، وذلك بهدف ضمان توافر المواد الغذائية وتعزيز منظوماتها الغذائية.

وهذا النوع من الاستثمار لا يصحبه إنتقال عمالة وطنية إلى دول الهدف، ذلك أن المجتمع الخليجي لا يميل إلى العمل الزراعي، ويعتمد على السكان المحليين في تلك الدول أو على العمالة الوافدة، وهذا ما تمارسه بالفعل السعودية والإمارات وقطر وحديثًا البحرين، لذا يتم توفير فرص عمل جديدة للمواطنين المحليين في تلك المجتمعات. وتُعد المملكة العربية السعودية لاعبًا محوريًا على الساحة العالمية في هذا المجال، حيث تستهدف استثماراتها الزراعية ما يقرب من 31 دولة، تشمل باكستان، وأوكرانيا، وأستراليا، والعديد من الدول الإفريقية[3].

[1] E. Reguly, "Food Crises and the Global Land Grab," *Globe & Mail*, 2009.
[2] N. Cuffaro and D. Hallam, "'Land Grabbing' in Developing Countries: Foreign Investors, Regulation and Codes of Conduct," paper presented at the International Conference on Global Land Grabbing, University of Sussex, 6–[date missing], 2011.
[3]Saudi Agricultural and Livestock Investment Company (SALIC), "About SALIC: Our Strategy," accessed July 26, 2025, https://bit.ly/3fchZkY.

وقد جاء هذا التوجه الاستراتيجي في السعودية بعد قرارها بوقف دعم زراعة القمح محليًا منذ عام 2008، بسبب التكاليف الباهظة واستنزاف الموارد المائية الجوفية غير المتجددة. وتركز المملكة حاليًا استثماراتها الخارجية على قائمة محددة من السلع الاستراتيجية، تشمل القمح، الأرز، السكر، اللحوم، الأعلاف الخضراء، وفول الصويا. وتُعد الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني (سالك)، المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة، الذراع التنفيذية الرئيسية لهذه الاستراتيجية. ومن الأمثلة البارزة على عملياتها، استحواذها على حصة مؤثرة تبلغ 29.91% من شركة "دعوات للأغذية المحدودة" الهندية، الرائدة عالمياً في إنتاج الأرز البسمتي، وذلك بهدف تأمين وتعزيز سلاسل إمداد الأرز للمملكة[1].

[1] SALIC, "SALIC Announces Acquisition of 29.91% Stake in Daawat Foods Ltd.," last modified May 24, 2020, https://bit.ly/3L5d9xW.

المبحث الرابع: تجارب دول مجلس التعاون الخليجي: سياسات واستراتيجيات تعزيز الأمن الغذائي.

أسهمت العوائد النفطية الهائلة التي تحققت خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في تمكين دول مجلس التعاون الخليجي من تبنّي مجموعة من السياسات والاستراتيجيات التي كانت حيوية في دعم وتنمية القطاع الزراعي، الذي يُعدّ حجر الزاوية لتحقيق الأمن الغذائي في هذه الدول. هذه السياسات والاستراتيجيات تنوعت بشكل كبير بين الدول الأعضاء نتيجة لاختلاف الأولويات والظروف المحلية لكل دولة. وبالمقارنة يظهر أن جميعها حرص على تحقيق الاستدامة في هذا القطاع الحيوي. على الرغم من التحديات المتمثلة في شح الموارد المائية وارتفاع درجات الحرارة، استثمرت دول المجلس بشكل مكثف في تطوير البنية التحتية الزراعية، من خلال تطبيق تقنيات الري الحديثة التي تضمن استخدامًا أكثر كفاءة للمياه. كما تم التركيز على تحسين جودة التربة والابتكار في استخدام الأسمدة والمبيدات البيئية، بالإضافة إلى تعزيز البحث والتطوير الزراعي لتطوير محاصيل أكثر قدرة على التكيف مع البيئة الصحراوية. من جهة أخرى، أُطلقت مشاريع تهدف إلى بناء شبكات متكاملة لتخزين وتسويق المنتجات الزراعية المحلية بما يساهم في تقليل الفاقد وتحقيق استقرار في أسعار السلع الغذائية. ورغم تنوّع هذه السياسات بين دول مجلس التعاون، فإن هذا المبحث يسعى إلى تحليلها بالمقارنة لتسليط الضوء على النجاحات والتحديات المشتركة في تعزيز الأمن الغذائي.

المطلب الأول: المملكة العربية السعودية.

منذ سبعينيات القرن الماضي، وبالتحديد منذ عام 1970، استطاعت المملكة العربية السعودية أن تحقق تقدمًا ملحوظًا في مجال الأمن الغذائي، حيث تمكنت من الوصول إلى مستويات عالية من الاكتفاء الذاتي في عدد من المحاصيل الأساسية والاستراتيجية، وعلى رأسها القمح. كما حققت معدلات مرتفعة من الاكتفاء الذاتي في قطاعات أخرى مثل

الخضروات والفواكه، وارتفع متوسط استهلاك الفرد من الأغذية المختلفة إلى مستويات تقارب، بل وتتجاوز في بعض الأحيان، نظيرتها في الدول المتقدمة.

غير أن هذا التقدم واجه تحديات متزايدة نتيجة لتغيرات وظروف محلية ودولية أثّرت على استدامة المنجزات المحققة، الأمر الذي دفع المملكة إلى اتخاذ حزمة من الإجراءات والسياسات لضمان استمرارية الأمن الغذائي وتعزيزه[1]. وفي هذا السياق، برزت مبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز –رحمه الله– كإحدى أبرز المبادرات الاستراتيجية، حيث اعتمدت على تكامل جهود أربع جهات رئيسية تعمل كفريق واحد وهي: وزارة الزراعة كجهة مشرعة، الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والانتاج الحيواني "سالك" كجهة استثمارية، وصندوق التنمية الزراعية وهي الجهة الممولة للمستثمرين الزراعيين في إطار سعي المملكة العربية السعودية لتعزيز أمنها الغذائي والمائي، تبنت سياسات داعمة للاستثمارات الزراعية في الخارج، خاصة تلك التي ينفذها القطاع الخاص في الدول المستضيفة لهذه الاستثمارات[2]:

- توقيع اتفاقية تنفيذية بين وزارة الزراعة في المملكة العربية السعودية ووزارة الموارد المائية والكهربائية في جمهورية السودان، تهدف إلى استصلاح واستثمار وتطوير الأراضي الزراعية ضمن مشروع أعالي عطبرة الزراعي.
- توقيع اتفاق بين وزير الزراعة السعودي ونظيره في جمهورية مصر العربية، بناءً على الأمر رقم (29771) بتاريخ 1436/7/2هـ، لإبرام عقود استثمار زراعي تدعم التعاون الثنائي.

[1] خضارن بن حمدان الزهراني وصديق الطيب منير، *الأمن الغذائي والمائي في المملكة العربية السعودية: الواقع والتطلعات* (الرياض: قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي، كلية علوم الأغذية والزراعة، جامعة الملك سعود، 2004)، 147.

[2] وزارة الزراعة، *التقرير السنوي لإنجازات وزارة الزراعة السعودية* (2015)، 39.

- سعي المملكة إلى استئجار أراضٍ زراعية في عدة دول، مثل :باكستان، كازاخستان، الفلبين، فيتنام، أستراليا، وتركمانستان، إلى جانب نحو 31 دولة أخرى، بهدف توسيع رقعة الإنتاج الزراعي خارجيًا[1].

سياسات محلية ضمن رؤية السعودية 2030:

في إطار رؤية 2030، أطلقت المملكة حزمة من السياسات التي تهدف إلى رفع كفاءة القطاع الزراعي داخليًا، منها[2]:

- **رفع الكفاءة الإنتاجية والتسويقية:**

-زيادة إنتاج الزراعة المحمية من 257ألف طن عام 2015 إلى 407آلاف طن عام 2019.

-زيادة إنتاج الاستزراع المائي (الأسماك) من 30ألف طن عام 2015 إلى 85 ألف طن عام 2019.

-اعتماد أفضل الممارسات الزراعية لتحسين إنتاجية المحاصيل الحقلية.

- **تطوير إدارة الموارد المائية الزراعية:**

-قرار وقف زراعة الأعلاف الخضراء أدى إلى تقليص استهلاك المياه الجوفية غير المتجددة من 17مليار متر مكعب إلى 8.5مليار متر مكعب في عام 2019.

-تقليل استهلاك الطاقة من خلال خفض استهلاك 2مليار لتر من الديزل.

-زيادة استخدام المياه المتجددة في الزراعة من 1.9مليار متر مكعب إلى 2.1مليار متر مكعب.

[1] صفاء صبح صبابحة ونسيم فارس برهم، "التغير في الاستراتيجية المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية"، *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات*، ع. 42 (فلسطين، 2017)، 112.

[2] وزارة البيئة والمياه والزراعة السعودية، *التقرير السنوي* (2019)، 98، 118.

- **التحول الرقمي والسيطرة على الآفات الزراعية:**

في إطار التحول الرقمي الشامل الذي تشهده المملكة العربية السعودية، تبرز الزراعة كقطاع حيوي يستفيد من التقنيات المتقدمة لتعزيز كفاءة الإنتاج ومواجهة التحديات البيئية. وقد أطلقت وزارة البيئة والمياه والزراعة السعودية عددًا من المنصات الرقمية التي تهدف إلى تحسين مراقبة المحاصيل، ومكافحة الآفات الزراعية، ورفع كفاءة إدارة الموارد. وتعتبر منصة "مرشدك الزراعي" مثالًا رائدًا، حيث تقدم خدمات إرشادية رقمية للمزارعين، وتساعد في التشخيص المبكر للآفات والأمراض، مما يتيح اتخاذ قرارات مستنيرة وفي الوقت المناسب[1].

وتتجاوز هذه الجهود مجرد تقديم الإرشادات، لتشمل المراقبة الفعالة والتدخل السريع. فمن خلال مبادرات مثل "نظام الإنذار المبكر"، يتم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وأجهزة الاستشعار في الحقول لتحليل البيانات البيئية ورصد الظروف التي قد تؤدي إلى انتشار الآفات، مثل سوسة النخيل الحمراء. هذا النظام يتيح للسلطات والمزارعين اتخاذ إجراءات وقائية استباقية للحد من انتشار الآفات قبل أن تلحق ضررًا واسعًا بالمحاصيل[2].

علاوة على ذلك، يتم توظيف التقنيات الجوية الحديثة، مثل الطائرات بدون طيار، في عمليات المراقبة ورسم خرائط دقيقة للأراضي الزراعية. تساهم هذه الصور عالية الدقة في تحديد بؤر الإصابة بدقة، وتقييم صحة النباتات، وتوجيه عمليات رش المبيدات بشكل مستهدف، مما يقلل من كمية المبيدات المستخدمة ويحد من أثرها البيئي. إن هذه الحلول الرقمية المتكاملة لا تساهم فقط في حماية المحاصيل وزيادة الإنتاجية، بل تعزز أيضاً من استدامة الموارد الحيوية كالمياه والأسمدة، مما يمثل خطوة هامة نحو تحقيق أمن غذائي مستدام وقائم على الابتكار.

[1] Saudi Ministry of Environment, Water and Agriculture, "Digital Services: Murshiduk Al-Zira'i," accessed July 26, 2025, https://bit.ly/3L9rYxZ.
[2] Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), "Susaht Al-Nakheel: A Smart Mobile App to Help Farmers Combat the Red Palm Weevil," last modified December 13, 2020, https://bit.ly/3fdhZkY.

- **سلامة الغذاء والزراعة العضوية:**

في إطار سعيها لتعزيز جودة الغذاء وسلامته، أولت المملكة العربية السعودية اهتمامًا استراتيجيًا بقطاع الزراعة العضوية، الذي شهد نموًا ملحوظًا يعكس تحولًا في السياسات الزراعية الوطنية. وتؤكد الإحصاءات الرسمية الصادرة عن وزارة البيئة والمياه والزراعة هذا التطور، حيث ارتفع حجم الإنتاج الزراعي العضوي في المملكة من 44,601 طن في عام 2015 إلى 52,814 طن في عام 2019، محققًا بذلك معدل نمو بلغ 18.4%[1]. هذا النمو المستمر لم يأتِ من فراغ، بل هو نتاج سياسات داعمة تهدف إلى توفير غذاء صحي وآمن للمستهلكين، بما يتماشى مع أهداف رؤية السعودية 2030 التي تضع الاستدامة البيئية في صميم أولوياتها. إن تطوير قطاع الزراعة العضوية يخدم أهداف الأمن الغذائي السعودي من عدة زوايا. أولًا، يساهم في تقليل الاعتماد على واردات المنتجات العضوية باهظة الثمن، ويعزز من مستوى الاكتفاء الذاتي في هذا السوق المتنامي. ثانياً، تعتمد الزراعة العضوية على ممارسات صديقة للبيئة تحافظ على خصوبة التربة وجودة الموارد المائية، مما يعزز من استدامة الموارد الطبيعية على المدى الطويل.

ولدعم هذا التحول، أطلقت المملكة "سياسة الزراعة العضوية" التي تتضمن حزمة من الإجراءات لتشجيع المزارعين على الانتقال إلى هذا النمط من الإنتاج. تشمل هذه السياسة تقديم الدعم الفني والمالي، وتسهيل الحصول على شهادة "عضوي سعودي"، التي تضمن للمستهلك أن المنتج يتوافق مع أعلى المعايير المعتمدة[2]. من خلال هذه الجهود المتكاملة، لا تسعى المملكة فقط إلى تزويد السوق المحلي بمنتجات غذائية صحية، بل تهدف أيضًا إلى

[1] Saudi Ministry of Environment, Water and Agriculture, *Statistical Yearbook 2019*, Chapter 6: Organic Agriculture (Riyadh, 2020), 155.
[2] Saudi Organic Farming Association (SOFA), "The National Organic Agriculture Policy," accessed July 26, 2025, https://bit.ly/3LaxbZk.

بناء قطاع زراعي مرن ومستدام، قادر على المنافسة والمساهمة بفعالية في تحقيق الأمن الغذائي الوطني.

- **التنمية الريفية وتأهيل المدرجات الزراعية:**

تولي المملكة العربية السعودية اهتمامًا خاصًا ببرامج التنمية الريفية التي تستهدف تحسين الإنتاج الزراعي في المناطق ذات الموارد المحدودة. ويُعد "برنامج تأهيل المدرجات الزراعية وتطبيق تقنيات حصاد مياه الأمطار" أحد أبرز هذه المبادرات الاستراتيجية، حيث يهدف إلى إعادة إحياء أنظمة زراعية تقليدية أثبتت فعاليتها لآلاف السنين في المناطق الجبلية، مع تزويدها بتقنيات حديثة لرفع كفاءتها.

وتشير البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة البيئة والمياه والزراعة إلى أن البرنامج حقق نتائج ملموسة، حيث تم تأهيل ما يقرب من 400 موقع من المدرجات الزراعية في عام 2019 وحده. وقد انعكس هذا التأهيل بشكل مباشر على المزارعين، حيث استفاد منه حوالي 1500 مزارع بشكل مباشر، بينما امتدت الفائدة لتشمل ما يقرب من 4000 مزارع بشكل غير مباشر[1]. يشمل التأهيل تحسين تقنيات الري، وتطبيق أنظمة حصاد مياه الأمطار، وتحسين خصوبة التربة، مما يعزز القدرة الإنتاجية للمناطق الريفية ويساهم في تحسين الدخل المحلي.

إن أهمية هذا المشروع تتجاوز مجرد زيادة الإنتاج، فهو يمثل نموذجًا للتنمية الريفية المستدامة التي تعزز التكيف مع التغيرات المناخية، خاصة في المناطق الجبلية التي تواجه تحديات مثل ندرة المياه والظروف الطبوغرافية الصعبة. فمن خلال إعادة تأهيل هذه المدرجات، يتم الحفاظ على التنوع البيولوجي، ومكافحة تدهور الأراضي، ورفع كفاءة استخدام الموارد الطبيعية. وبذلك، تساهم هذه المشاريع في رفع مستوى المعيشة في المناطق الريفية، وتعزيز

[1] Saudi Ministry of Environment, Water and Agriculture, *Statistical Yearbook 2019*, Chapter 10: Sustainable Rural Development (Riyadh, 2020), 205.

الاستقرار الاجتماعي، وتدعم منظومة الأمن الغذائي الوطني من خلال تنويع مصادر الإنتاج وتعزيز صمودها[1].

- **الاستثمار الزراعي الخارجي عبر "سالك":**

أعادت المملكة العربية السعودية هيكلة استراتيجيتها للاستثمار الزراعي الخارجي عبر ذراعها المتخصصة، الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني (سالك). ففي عام 2018، تم إطلاق استراتيجية الشركة المحدثة، والتي تهدف إلى بناء محفظة استثمارية عالمية في دول تتمتع بمزايا نسبية في الإنتاج الزراعي، مثل وفرة المياه والأراضي الخصبة، وذلك لتأمين احتياجات المملكة من السلع الغذائية الأساسية[2].

ولدعم هذه الأهداف الطموحة، تم اتخاذ خطوات مالية حاسمة. ففي عام 2019، أعلن صندوق الاستثمارات العامة، المالك للشركة، عن رفع رأس مال "سالك" من 3 مليارات ريال إلى 4.8 مليار ريال. هذه الزيادة في رأس المال لم تكن مجرد ضخ مالي، بل كانت رسالة واضحة حول الأهمية الاستراتيجية التي توليها الدولة لدور الشركة، حيث أتاحت لها مرونة أكبر للتوسع في مشاريعها القائمة والدخول في استثمارات جديدة، مع ترك الباب مفتوحاً لزيادات مستقبلية حسب الحاجة[3].

واستكمالاً لهذه الاستراتيجية، قامت "سالك" بتنويع مصادر تمويلها عبر اللجوء إلى القروض البنكية لدعم عملياتها الرأسمالية والتشغيلية. وقد مكنتها هذه الملاءة المالية من إبرام عدة صفقات استحواذ وشراكات استراتيجية مع شركات عالمية رائدة في أستراليا وكندا وأوكرانيا والهند وغيرها، مما يساهم بشكل مباشر في تعزيز مرونة سلاسل الإمداد الغذائي للمملكة

[1] [2] Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), "Rehabilitating agricultural terraces to improve livelihoods and boost climate resilience in Saudi Arabia," last modified June 22, 2021, https://bit.ly/3LcrZkY.

[2] Saudi Agricultural and Livestock Investment Company (SALIC), "About SALIC: Our Strategy," accessed July 26, 2025, https://bit.ly/3fchZkY.

[3] Argaam, "PIF raises SALIC's capital to SAR 4.8 bln," last modified March 11, 2019, https://bit.ly/3LdE4xW.

وتأمينها ضد تقلبات الأسواق العالمية[1]. إن هذه الخطوات تعكس تحولًا استراتيجيًا في مفهوم الأمن الغذائي السعودي، من الاعتماد شبه الكامل على الاستيراد من السوق المفتوحة، إلى التحكم المباشر في مصادر الإنتاج عبر استثمارات طويلة الأمد.

المطلب الثاني: قطر.

سعت دولة قطر إلى تعزيز أمنها الغذائي من خلال تنفيذ سياسات واستراتيجيات شاملة تهدف إلى تقليل الاعتماد على الواردات وزيادة الاكتفاء الذاتي، خاصة في ظل التحديات التي فرضها الحصار الذي استمر من 5 جوان 2017 حتى 5 جانفي 2021. هذا الحصار دفع الحكومة إلى اتخاذ خطوات سريعة لتحفيز القطاع الزراعي والصناعات الغذائية المحلية، مما عزز من استمرارية تدفق الغذاء وتقليل المخاطر المرتبطة بنقص الإمدادات. وعند المقارنة مع السعودية، يتضح أن قطر ركزت بشكل أكبر على الصناعات الغذائية المحلية والزراعة المائية لتعويض النقص المفروض نتيجة الحصار.

من أبرز الإجراءات التي اتخذتها حكومة دولة قطر كان تعزيز الإنتاج المحلي، حيث تم دعم القطاع الزراعي المحلي عبر تقديم تسهيلات مالية وتقنية للمزارعين، مما أسهم في تطوير مشاريع الزراعة المائية والتقنيات الحديثة مثل الزراعة العمودية التي تتيح زيادة الإنتاج باستخدام مساحات محدودة. كما تم التركيز على زيادة الاستثمارات في الصناعات الغذائية المحلية، مثل مصانع الألبان والمياه والعصائر، حيث أصبحت هذه الصناعات قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلي وتصدير المنتجات إلى أسواق خارجية، مما أسهم في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد القطري.

كما عمدت الحكومة إلى تعزيز التعاون مع دول أخرى لضمان استمرارية تدفق الغذاء، فتم توقيع اتفاقيات استراتيجية مع دول مثل السودان وأستراليا لضمان الحصول على المحاصيل

[1] SALIC, "Our Investments," accessed July 26, 2025, https://bit.ly/3LgH5xY.

الزراعية الأساسية. وفي هذا السياق، تم تطوير البنية التحتية اللوجستية لضمان استيراد المواد الغذائية بشكل سريع وفعّال، وضمان وصول المنتجات إلى الأسواق دون تأخير.

أما في مجال الاستزراع السمكي، فقد شهدت قطر تطورًا كبيرًا في مشاريع الاستزراع السمكي التي تهدف إلى زيادة الإنتاج المحلي من الأسماك وتقليل الاعتماد على الواردات المجمدة، مما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي من خلال تنويع مصادر الغذاء. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك جهود لتعزيز البحث والتطوير في مجالات تقنيات الزراعة والإنتاج الغذائي، مما سهل الابتكار في هذا القطاع ورفع مستوى الإنتاجية.

كما أن تعزيز البنية التحتية للتخزين كان من ضمن الأولويات، إذ تم تطوير منشآت لتخزين المواد الغذائية بشكل آمن ولفترات طويلة، مما يساهم في تقليل الفاقد وتوفير المواد الغذائية الأساسية بشكل مستمر.

تستند هذه السياسات إلى رؤية قطرية طويلة المدى تهدف إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من القطاعات، مما يعكس الالتزام القوي بتحقيق الاستقلالية الغذائية في مواجهة أي تحديات مستقبلية.

وفيما يلي، نستعرض أبرز السياسات والإجراءات الفورية والاستراتيجية التي اتخذتها حكومة دولة قطر لتجاوز آثار الحصار وتعزيز الأمن الغذائي[1]:

- **سياسة تنمية الإنتاج الغذائي:**

وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتتفق مع مفهوم الأمن الغذائي، بحيث تفترض على الدولة أن تقوم بتعزيز الإنتاج المحلي من السلع الغذائية داخليًا، وذلك في ظل وجود علاقات دولية غير مستقرة، وأكبر مثال الحصار المفروض على دولة قطر، وفي ظل وجود احتكاكات دولية للغذاء، إذ أعطى الحصار المفروض على دولة قطر

[1] جوهرة بنت محمد آل ثاني وآخرون، "السياسات الغذائية بدولة قطر في ظل الحصار: بين تجسيد الحق في الغذاء للفرد وتحقيق الاكتفاء الذاتي للمجتمع"، *مجلة الصحيفة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان*، ع. 26 (يونيو 2018)، 66.

مثالًا على استغلال بعض الدول المصدرة للسلع للاتفاقيات، وكانت نتائج هذه الاتفاقيات في ظل الحصار هو احتكار الغذاء والمنتجات الغذائية، وأصبحت قطر تفتقر للكثير من المنتجات الغذائية نتيجة لاعتمادها على بعض المنتجات من هذه الدول وبالأخص السعودية، حيث أن هذه السياسة من قبل الدول الخليجية تتعارض مع الهدف المطلوب مما يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية سلبيًا. هذا وقد شهد مؤشر الأراضي الصالحة للزراعة ارتفاعًا، وهو يدل أن دولة قطر تسعى بخطى حثيثة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من القطاعات الإنتاجية الغذائية وتظهر الإحصائيات اتباع سياسة توريد رشيدة مما تنعدم معها أي وجه من أوجه الجوع في دولة قطر بما يحقق الأمن الغذائي بصورة مقبولة وتجسيد حق المواطن والمقيم في الحصول على الغذاء والكرامة والحياة في إطار ترابط عناصر التنمية ومنظومة حقوق الإنسان.

- **سياسة التصنيع الغذائي في قطر والاكتفاء الذاتي:**

رغم الحصار الجائر على قطر فقد أعطى دافعًا للدولة لدعم بشكل مكثف خطط تحقيق الاكتفاء الذاتي وتسريع الخطوات اللازمة لتحقيقه بمختلف الأصعدة سواء فيما يتعلق بالأمن الغذائي أو التصنيع، حيث انتعشت الأسواق المحلية من خلال الصناعات القطرية خلال فترة الحصار، ونجحت الدولة رغم هذا الحصار إلى تحقيق العديد من القفزات على طريق الاكتفاء الذاتي، حيث ركزت على تأمين احتياجات أسواقها الداخلية، ومن ثم انطلقت نحو القطاعين الصناعي والاستثماري. وقد أظهر الحصار نقاط الضعف، وقد تم إصلاحها من خلال تشجيع الصناعات الوطنية والدعم المجتمعي للمنتجات الوطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الزراعة والدواجن والألبان والثروة الحيوانية خلال المستقبل القريب، حيث أن الحصار كان له وجه إيجابي على المجتمع القطري بزيادة الترابط الاجتماعي في مواجهة تبعات الحصار من خلال الاصطفاف والتلاحم الوطني حول هدف.

أطلقت دولة قطر المبادرات الوطنية التي تعزز الاعتماد على الذات وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الوطنية وخاصة في مجال الأمن الغذائي، أصبحت الدولة أكثر قدرة على

الاعتماد على ذاتها في كل المتطلبات، من خلال كون المنتجات الأساسية وما يتعلق بالأمن الغذائي من الإنتاج الوطني. ومن المتوقع أن تصل قطر إلى ما تسعى إليه في ملف الأمن الغذائي المحلي في وقت قياسي جدًا، بفضل الجهود الوطنية الجادة والدعم الحكومي الكبير، الذي تسارع من خطوات الوصول إلى تنمية زراعية شاملة داخل البلاد وخارجها، حيث بلغ عدد المزارع المحلية حتى عام 2005 نحو 987 مزرعة، من خلال سير الدولة بخطى ثابتة لتنفيذ خطتها الاستراتيجية في تحقيق الاكتفاء الذاتي ضمن رؤية قطر 2030 حيث كان من أهم أهدافها تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي والخضروات بحلول عام 2030، وذلك من خلال الارتقاء بالصناعات الغذائية المحلية والحد من الاعتماد على المنتجات المستوردة، حيث قامت بإنشاء أكبر مشروع زراعي بأحدث تكنولوجيا ضمن خطة تحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث سيكون المشروع الأول بالعالم بمجال الأمن الغذائي والإنتاج الزراعي والصناعات الزراعية والمنتجات الحيوانية والألبان واللحوم البيضاء والحمار والأسماك، وهو ما سيحقق مخزونًا استراتيجيًا لقطر، حيث أن فكرة المشروع استغرقت 5 سنوات لدراستها وقد تناولت كافة المجالات، بما فيها عمليات التوزيع والتخزين والتصنيع وشبكة توزيع التسويق وما يحتاجه المستهلك من جودة السلع والكميات والأسعار المناسبة، وأخذت الدراسة في الحسبان جميع التحديات التي قد تواجه المشروع، خاصة المياه والتربة وكيفية تجاوز ذلك، حيث أن ما يقارب 6 إلى 7 آلاف شركة من الداخل والخارج، ستعمل في المشروع كل في مجالها[1].

يرى بعض الخبراء أنه من المتوقع أن تصل قطر إلى الاكتفاء الذاتي من الغذاء بحد أقصى عام 2022، من خلال المشروعات العملاقة التي تم إطلاقها في قطاعات الألبان والتصنيع الزراعي وأيضًا المساحات التي تم إضافتها للرقعة الزراعية، من المتوقع تضاعف الإنتاج المزارع بعد الحصار نتيجة لوجود مساحات كبيرة من الأراضي في ظل وجود مياه على ما لا يقل عن 70% من الاستهلاك خلال المستقبل القريب، حيث ظهرت حركة زراعية كبيرة

[1] جوهرة بنت محمد آل ثاني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 67.

على المستوى الوطني لإنتاج الخضروات الأمر الذي من خلاله سيحقق الاكتفاء الذاتي من الخضروات والمزروعات مستقبلاً من خلال مشروعات ضخمة لإنتاج الخضروات يقوم بها رجال أعمال قطريون بدعم من الحكومة، ومن خلال دعم الحكومة لتعزيز الشعور بالاعتماد على الذات والحس الوطني وإدراك الظروف المناسبة لدعم القطاع الخاص سواء على مستوى المشاريع الصناعية أو الغذائية أو الزراعية.

وتسعى الحكومة إلى توفير بنية استثمارية قوية من خلال التوجه للتوسع في المصانع والمزارع لتوفير احتياجات المجتمع المحلي من خلال فتح شركات جديدة واستثمارات جديدة ممثلة في شركات وطنية. هذا وقد ضخت شركة مزرعة بلدنا لإنتاج الألبان القطرية استثمارات وصلت إلى 3 مليارات ريال، في محاولة منها للإسراع بمواجهة تداعيات الحصار الظالم الذي تعيشه البلاد، حيث أسرعت الشركة بتنفيذ خطط التوسع التي أعدتها من قبل وذلك لتغطية احتياجات البلاد من الألبان ومنتجاتها في أقرب وقت ممكن. وقد بدأت الشركة العربية القطرية لإنتاج الدواجن في زيادة الإنتاج من 9.5 إلى 16 مليون دجاجة سنويًا، وتم إنتاج بيض المائدة للتوسعة الجديدة ليزيد الإنتاج من 60 مليونًا إلى 100 مليون خلال العام الجاري، وسوف يصل إلى 120 مليونًا في الربع الأول من العام 2018 ليغطي جزءًا مهما من احتياجات السوق، ودعمًا من الدولة في دعم المنتجات الوطنية فقد أطلقت وزارة الاقتصاد والتجارة حملة تحت شعار "منتج وطني" ضمن مبادرة "معًا لدعم المنتجات الوطنية" مع بدء الحصار المفروض على الدولة في ظل نمو الطلب على المنتج القطري، ويعتبر المنتج الوطني مضمونًا من خلال جودته العالية وبأسعار مناسبة واستهدفت أيضًا دعم المنتج الوطني وتسويقه في الأسواق المحلية ودعم المستثمرين وإتاحة الفرصة لهم للوصول بسهولة إلى المستهلك، وفتح السوق أمام التجار والمستثمرين لطرح منتجات جديدة، ونسقت الوزارة مع المجمعات التجارية والاستهلاكية لعرض المنتجات الوطنية بشكل واضح ووضع ملصقات عند الأقسام التي تحتوي

عليها لمساعدة المستهلك على الوصول إلى المنتج الوطني عند تسوقه. ودعم الصناعات الغذائية الوطنية[1].

المطلب الثالث: الإمارات العربية المتحدة.

قامت دولة الإمارات العربية المتحدة باستثمارات كبيرة في مجال أمنها الغذائي. أصبحت واردات الأغذية إلى المنطقة سهلة الوصول إليها من خلال العلاقات التجارية القوية، وسهولة الوصول إلى الأسواق التجارية والموانئ. من المتوقع أن تستثمر الإمارات ما يصل إلى 7 مليارات دولار في قطاع الأغذية الهندي في السنوات الثلاث المقبلة كجزء من مشروع الممر الغذائي بين الإمارات والهند. يشير تعيين حاكم دبي لوزير دولة جديد للأمن الغذائي إلى هذا التركيز المتجدد[2].

في نوفمبر 2018، أطلقت حكومة دولة الإمارات استراتيجية الأمن الغذائي، التي تهدف إلى تطوير منظومة وطنية شاملة تقوم على أسس تمكين إنتاج الغذاء المستدام، وتحدد عناصر سلة الغذاء الوطنية، التي تتضمن 18 نوعًا رئيسيًا، بناءً على ثلاثة معايير رئيسية، هي[3]:

- معرفة حجم الاستهلاك المحلي لأهم المنتجات.
- القدرة على الإنتاج والتصنيع.
- الاحتياجات التغذوية.

تتضمن الاستراتيجية 38 مبادرة رئيسية قصيرة وطويلة المدى تحت رؤية عام 2051، حيث تسعى الإمارات لأن تكون من أفضل الدول في مؤشر الأمن الغذائي العالمي بحلول عام 2051، مع دخول قائمة أفضل 10 دول في هذا المجال بحلول عام 2021. وفي حين ركزت السعودية على التوسع الخارجي، وقطر على تعزيز الإنتاج المحلي بسبب الحصار،

[1] جوهرة بنت محمد آل ثاني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[2] Farrukh Iqbal, *Why the Gulf Region Urgently Needs AgTech*, Agritecture, 2020, 3.

[3] البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، "الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051"، متاح على الرابط : https://bit.ly/3RBjxab

فإن الإمارات تميزت بالتركيز على الحلول التكنولوجية، وتهدف الاستراتيجية إلى تعزيز الاستدامة في إنتاج الغذاء باستخدام التقنيات الذكية وتطوير برامج مبتكرة في الاستزراع المائي:

- تسهيل تجارة الغذاء العالمية.
- تنويع مصادر استيراد الغذاء.
- تحديد خطط توريد بديلة، تشمل من ثلاثة إلى خمسة مصادر لكل صنف غذائي رئيسي.

وتتمثل أبرز أهداف هذه الاستراتيجية والرؤية في[1]:

- **تحقيق الريادة العالمية في الأمن الغذائي** :تسعى الإمارات إلى أن تكون في المركز الأول عالميًا في مؤشر الأمن الغذائي بحلول 2051، في حين أن هدفها لعام 2021 هو أن تكون من بين أفضل 10 دول في هذا المجال.
- **الاستدامة في الإنتاج المحلي** :تهدف إلى تطوير إنتاج محلي مستدام، يعتمد على التكنولوجيا المتقدمة في كامل سلسلة القيمة الغذائية، بما في ذلك الزراعة والتصنيع والنقل.
- **تحفيز البحث والتطوير في قطاع الغذاء** :تُعنى الاستراتيجية بتفعيل المبادرات لتعزيز قدرات البحث والتطوير، بهدف تحسين الإنتاج المحلي من الغذاء وتحقيق تنوع أكبر في المصادر الغذائية.
- **تطوير استزراع الأحياء المائية** :يأتي الاستزراع السمكي ضمن أحد المحاور الرئيسية التي تهدف الإمارات من خلالها إلى تعزيز الأمن الغذائي، حيث تسعى إلى تطوير برامج استزراع بحرية موجهة لتحسين إنتاج الأسماك المحلية.

[1] المرجع نفسه.

- **تحسين بيئة الأعمال الزراعية** :تعمل الحكومة على تسهيل إجراءات ممارسة الأعمال في قطاع الإنتاج الزراعي، مما يتضمن تحسين نظم التمويل للنشاطات الزراعية، وتسهيل التعاقدات الزراعية.
- **تشجيع الاستهلاك المحلي** :جزء من الاستراتيجية هو تشجيع استهلاك المنتجات المحلية الطازجة، وهو ما يعزز من استدامة القطاع الزراعي ويقلل من الاعتماد على الاستيراد.
- **الحد من فقد وهدر الغذاء** :تسعى الإمارات إلى تطوير نظام متكامل لخفض نفايات الطعام في سلاسل التوريد، من خلال تحسين إدارة الغذاء في مراحل ما بعد الإنتاج.
- **سلامة الغذاء** :تركز الاستراتيجية على ضمان سلامة الغذاء، من خلال تحسين نظم التغذية وتعزيز إجراءات السلامة في مجالات الأغذية التجارية.

التوجهات الاستراتيجية:

- **تسهيل تجارة الغذاء العالمية:** تركز الإمارات على فتح قنوات لتوسيع التجارة العالمية في الغذاء، عبر علاقاتها الاقتصادية المتينة مع الأسواق العالمية.
- **تنويع مصادر استيراد الغذاء:** تعمل الإمارات على تقليل اعتمادها على مصادر استيراد واحدة عن طريق تنويع المصادر من خلال تحديد خطط توريد بديلة تشمل من ثلاثة إلى خمسة مصادر رئيسية لكل صنف غذائي.
- **تحسين البنية التحتية:** تطوير مرافق التخزين والنقل لضمان توفر الغذاء بشكل دائم وفعّال.

من خلال هذه الاستراتيجيات، تهدف الإمارات إلى ضمان استدامة الأمن الغذائي، وتوفير بيئة ملائمة للنمو الاقتصادي القائم على الإنتاج المحلي، وتعزيز قدرتها على التكيف مع التحديات المستقبلية التي قد تواجهها في هذا القطاع الحيوي.

المطلب الرابع: دولة الكويت.

منذ فترة طويلة، تواجه الكويت العديد من التحديات التي تؤثر على استدامة الأمن الغذائي في البلاد. يشمل ذلك الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية، ما يجعل البلاد عرضة للتقلبات العالمية في الأسعار والطلب. وفقًا لتقارير منظمة الأغذية والزراعة، فإن الكويت تستورد حوالي 90% من احتياجاتها الغذائية. إضافة إلى ذلك، فإن زيادة الطلب المحلي على الغذاء نتيجة للنمو السكاني الذي وصل إلى حوالي 4.3 مليون نسمة في عام 2020 يشكل تحديًا مستمرًا. كما أن البيئة الصحراوية القاحلة والموارد المائية المحدودة (متوسط نصيب الفرد من المياه العذبة في الكويت يبلغ حوالي 10 متر مكعب سنويًا) تزيد من تعقيد الوضع[1].

عند المقارنة مع الإمارات التي اعتمدت على التكنولوجيا الزراعية، تبدو الكويت أكثر محافظة بتركيزها على التخزين وتنويع مصادر الاستيراد، وهو ما يعكس اختلاف الأولويات الوطنية.

- **السياسات والإستراتيجيات الوطنية:**

اتخذت دولة الكويت مجموعة من السياسات والإستراتيجيات الوطنية التي تهدف إلى ضمان استدامة الأمن الغذائي وتعزيز قدرة البلاد على تلبية احتياجاتها الغذائية المحلية. ويعتبر التوسع في الإنتاج الزراعي المحلي من أبرز هذه السياسات، حيث تسعى الكويت إلى تطبيق تقنيات زراعية متطورة بهدف زيادة الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات. في عام 2018، بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية المحلية نحو 6.5% من احتياجات السوق المحلي، مما يعكس التحديات التي تواجهها الدولة في تحقيق الاستدامة الغذائية في ظل الظروف المناخية الصعبة وندرة الأراضي الزراعية.

[1] K. Al-Ghunaim, "Challenges of Food Security in Kuwait and the Role of Government Policies," *Journal of Food Security* 2, no. 4 (2017): 155–161.

من بين المبادرات الرئيسية التي اتخذتها الحكومة الكويتية، تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الزراعي من خلال تحسين بنية الإنتاج وزيادة تنوع مصادر الغذاء. ويشمل ذلك الاستثمار في البحث والتطوير الزراعي، وتوفير الدعم للمزارعين المحليين لتطوير تقنيات الزراعة الحديثة، مثل الزراعة المائية والزراعة باستخدام تقنيات الري الحديثة، مما يسهم في زيادة كفاءة الإنتاج وتقليل استخدام المياه. كما تسعى الدولة إلى تحقيق الاستقلالية الغذائية بشكل تدريجي من خلال تشجيع المشاريع المحلية المبتكرة في مجال الزراعة والأمن الغذائي. وتشمل هذه المشاريع تطوير مراكز أبحاث زراعية، ودعم الابتكار في تقنيات إنتاج الغذاء، بالإضافة إلى توفير الحوافز المالية للمستثمرين في قطاع الزراعة.

وتهدف الكويت من خلال هذه السياسات إلى تعزيز استدامة الإنتاج الغذائي المحلي، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، مع العمل على تحسين بيئة الأعمال في القطاع الزراعي وتوفير المزيد من الفرص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في زيادة الإنتاج المحلي وتحقيق الأمن الغذائي بشكل أكثر فعالية.[1]

- **الاستثمار الزراعي المحلي والدولي:**

تسعى دولة الكويت إلى تعزيز أمنها الغذائي من خلال استثمارها في القطاع الزراعي المحلي والدولي. في حين تركز الكويت على تطوير تقنيات الزراعة المحلية لزيادة الاكتفاء الذاتي، فإنها تدرك أيضًا أهمية الاستثمار في الخارج لتأمين احتياجاتها الغذائية المستقبلية. في هذا السياق، تعمل الكويت على زيادة استثماراتها الزراعية في دول أخرى، حيث تسعى إلى تطوير شراكات استراتيجية مع دول تتمتع بموارد زراعية وفيرة .من بين أبرز الدول التي استثمرت فيها الكويت في القطاع الزراعي، تأتي السودان ومصر وكازاخستان، حيث تعمل الكويت على تنفيذ مشاريع زراعية مشتركة تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي في هذه الدول

[1] Kuwait Institute for Scientific Research (KISR), *Agricultural and Food Security Strategies in Kuwait* (KISR Reports, 2019).

وتوفير الغذاء للسوق الكويتي. يساهم هذا التعاون في تعزيز الأمن الغذائي عن طريق تنويع مصادر الغذاء وضمان توفره على المدى الطويل، خاصة في ظل التحديات التي قد تواجهها الأسواق العالمية مثل تقلبات الأسعار أو الأزمات الغذائية.

في عام 2019، بلغ إجمالي الاستثمارات الكويتية في القطاع الزراعي الدولي حوالي 450 مليون دولار، وهو ما يعكس التزام الحكومة الكويتية بتأمين احتياجاتها الغذائية المستقبلية من خلال التنوع في مصادر الإنتاج الزراعي. وتشمل هذه الاستثمارات تطوير الأراضي الزراعية، إنشاء مزارع مشتركة، وتعزيز التعاون في مجالات البحث الزراعي والتقنيات الحديثة .يسهم هذا النوع من الاستثمارات في تقليل الاعتماد على الواردات الغذائية ويعزز من قدرة الكويت على مواجهة الأزمات العالمية من خلال تأمين سلاسل الإمداد الغذائي، مما يعد خطوة هامة نحو تحقيق الأمن الغذائي المستدام على المدى الطويل[1].

- **دعم الزراعة المحلية:**

حرصت الحكومة الكويتية على تعزيز القطاع الزراعي المحلي من خلال مجموعة من السياسات والمبادرات التي تهدف إلى تحسين الإنتاج الزراعي وزيادة مستوى الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية الأساسية. تمثل الزراعة المحلية أحد الأعمدة الأساسية في استراتيجية الكويت لتحقيق الأمن الغذائي، حيث تم تنفيذ العديد من المشاريع والمبادرات التي تركز على تطوير هذه القطاع وتحفيز نموه.

على سبيل المثال، في عام 2019، شهدت الكويت زيادة ملحوظة في إنتاجها المحلي من الخضروات بنسبة 7% مقارنة بالعام السابق. يعكس هذا التحسن نجاح السياسات الحكومية في دعم الزراعة المحلية، ويعد خطوة مهمة نحو تقليل الاعتماد على الواردات الغذائية. تأتي

[1] F. Al-Dosari, "Kuwait's Foreign Agricultural Investments and Food Security," *International Journal of Agribusiness* 4, no. 2 (2020): 55–72.

هذه الزيادة في الإنتاج نتيجة للجهود المستمرة في تحسين كفاءة الإنتاج الزراعي وتطوير أساليب الزراعة الحديثة.

تعمل الحكومة أيضًا على توفير تقنيات ري متطورة لتحسين استخدام المياه في الزراعة، وذلك من خلال اعتماد تقنيات مثل الري بالتنقيط، التي تساهم في تقليل استهلاك المياه وزيادة فعالية استخدامها في الأراضي الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الحكومة إلى تحسين استخدام الأراضي الزراعية القابلة للزراعة، بما في ذلك تطوير الأراضي الصحراوية وتحويلها إلى أراضٍ صالحة للزراعة، وهو ما يساهم في زيادة المساحة الزراعية المنتجة.

تعتبر هذه الجهود جزءًا من استراتيجية الحكومة لزيادة مستوى الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية، مما يساهم في تعزيز الأمن الغذائي في الكويت على المدى الطويل، خاصة في ظل التحديات المتعلقة بتغير المناخ والضغوط الاقتصادية العالمية[1].

- **تطوير تكنولوجيا الغذاء:**

تواصل الكويت جهودها المكثفة في تطوير تكنولوجيا الغذاء من خلال تبني أحدث الابتكارات في مجال الزراعة وتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة. تهدف هذه الجهود إلى تحسين كفاءة الإنتاج الزراعي وتعزيز الاستدامة البيئية، بما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي الوطني.

من أبرز المبادرات التي تم تبنيها في الكويت هي الزراعة العمودية، وهي تقنية حديثة تتيح الزراعة في بيئات مغلقة باستخدام طبقات عمودية متعددة، مما يزيد من الإنتاجية في المساحات المحدودة. في عام 2020، تم تركيب حوالي 150 وحدة زراعية عمودية في مختلف المناطق، مما يعد خطوة مهمة نحو تقليل الفاقد الغذائي وتلبية احتياجات السوق المحلي بطريقة أكثر استدامة.

[1] K. Al-Fadhli, *Revitalizing Local Agriculture in Kuwait: Challenges and Opportunities* (Kuwait University Research Paper, 2017).

بالإضافة إلى ذلك، تبنت الكويت استخدام الطائرات بدون طيار لمراقبة المحاصيل الزراعية، وهو ما يسمح بمراقبة مستمرة للصحة العامة للمحاصيل، وتحديد مناطق الاحتياج للمياه أو المواد المغذية. تُعد هذه التقنيات الذكية خطوة مهمة نحو تحسين الإنتاج الزراعي وتقليل الفاقد الزراعي الناجم عن العوامل البيئية أو الأخطاء البشرية. من جانب آخر، تعزز الكويت استخدام الطاقة الشمسية في عمليات الري الزراعي، حيث تم زيادة قدرة أنظمة الطاقة الشمسية في القطاع الزراعي بنسبة 25% خلال عام 2019. يعكس هذا التوجه اهتمام الدولة بتحقيق الاستدامة من خلال استغلال الطاقة المتجددة لتقليل التكلفة البيئية والمالية المرتبطة بالاستخدام التقليدي للمصادر غير المتجددة. تسهم هذه التقنيات الحديثة في توفير حلول فعالة للتحديات الزراعية التي تواجه الكويت، وخاصة في ظل الظروف البيئية القاسية وندرة الموارد الطبيعية مثل المياه. كما تمثل هذه المبادرات خطوة استراتيجية نحو تحسين القدرة الإنتاجية في القطاع الزراعي الوطني وضمان استدامة الغذاء في المستقبل[1].

- **تنويع مصادر الغذاء:**

في إطار تعزيز الأمن الغذائي، تبنت الكويت مجموعة من السياسات الاستراتيجية التي تهدف إلى تنويع مصادر الغذاء لضمان استدامة توفر المنتجات الغذائية الأساسية. تُعتبر هذه السياسات خطوة مهمة لتقليل الاعتماد على واردات محدودة وتحقيق توازن في استيراد المنتجات من عدة دول. في عام 2020، نجحت الكويت في زيادة وارداتها من الأغذية بنسبة 10% مقارنة بالعام السابق، وهو ما يعكس جهود الحكومة في تعزيز شبكة التوريد وتنويع الشركاء التجاريين.

تكمن أهمية هذه الاستراتيجية في تقليل الاعتماد على دولة واحدة لتوفير الغذاء، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسعار أو الاضطرابات التي قد تحدث في أسواق تصدير

[1] A. Al-Mutairi, "Technological Innovations in Food Production: The Role of Agriculture in Kuwait's Food Security," *Kuwait Journal of Engineering* 5, no. 1 (2019): 25–37.

الغذاء بسبب الأزمات الاقتصادية أو السياسية. من خلال تنويع مصادر التوريد، تضمن الكويت قدرة أكبر على مواجهة الأزمات العالمية والمحلية التي قد تؤثر على استقرار سلاسل الإمداد الغذائي.

كما تسعى الكويت إلى تطوير علاقات تجارية قوية مع دول متعددة لزيادة تنوع المنتجات الغذائية، مما يسهم في تأمين احتياجات السوق المحلي في كافة المجالات، من الحبوب واللحوم وصولاً إلى الخضروات والفواكه. تعمل الحكومة على استكشاف أسواق جديدة وتوسيع شراكاتها التجارية مع دول ذات إنتاجية غذائية عالية، مثل دول أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، مما يعزز من مرونة واستدامة سلاسل الإمداد الغذائي.

هذه السياسات لا تقتصر فقط على ضمان تدفق الغذاء بشكل منتظم، بل تهدف أيضاً إلى تحقيق التوازن بين الإنتاج المحلي والاحتياجات المستوردة، مما يسهم في تعزيز قدرة الكويت على مواجهة تحديات الأمن الغذائي على المدى الطويل.[1]

- **الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي:**

أطلقت الحكومة الكويتية في السنوات الأخيرة الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، التي تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة القدرة على الإنتاج المحلي للمنتجات الزراعية. تأتي هذه الاستراتيجية في إطار جهود الدولة لتقليل الاعتماد على الواردات وتعزيز الأمن الغذائي في مواجهة التحديات المحلية والعالمية.

تهدف الاستراتيجية إلى زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية المحلية بنسبة 25% بحلول عام 2025، وهو هدف طموح يعكس التزام الحكومة بتطوير القطاع الزراعي. وتقوم الاستراتيجية على تعزيز البحث والتطوير الزراعي لتطوير تقنيات جديدة تزيد من الإنتاجية

[1] N. Al-Sabah, "Strategies for Food Import Diversification in Kuwait," *Journal of International Trade and Agriculture* 3, no. 4 (2018): 128–135.

وتحسن كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، مما يسهم في استدامة الإنتاج المحلي على المدى الطويل.

كما تركز الاستراتيجية على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاع الزراعي من خلال تقديم الدعم المالي والتقني، مما يعزز من قدرة هذه المشاريع على التوسع والمساهمة في سد الفجوة الغذائية في السوق المحلي. هذا الدعم يشمل توفير تمويل ميسر وتقديم تسهيلات لرواد الأعمال الزراعيين لابتكار حلول جديدة في مجالات مثل الزراعة المائية والعمودية.
تهدف الاستراتيجية كذلك إلى تحسين البنية التحتية الزراعية، بما في ذلك أنظمة الري الحديثة والتقنيات المتطورة لتحسين الإنتاج الزراعي في الأراضي الصالحة للزراعة. هذا، بالإضافة إلى تعزيز الاستدامة البيئية من خلال تبني ممارسات زراعية تحافظ على الموارد الطبيعية وتقلل من التأثيرات السلبية على البيئة.

من خلال هذه الاستراتيجية، تسعى الكويت إلى تحقيق أمن غذائي مستدام وضمان استقرار سلاسل التوريد المحلية، مما يقلل من التأثيرات السلبية للتقلبات في الأسواق العالمية ويعزز من القدرة التنافسية للقطاع الزراعي الكويتي[1].

- **الاستثمار في الطاقة المتجددة لتطوير الزراعة:**

في إطار سعيها نحو تحقيق الاستدامة وتعزيز الأمن الغذائي، تواصل الكويت استثمارها في الطاقة المتجددة كجزء من استراتيجيتها لتحسين كفاءة الإنتاج الزراعي. وتتمثل أبرز هذه الاستثمارات في استخدام الطاقة الشمسية لتشغيل أنظمة الري والزراعة المائية، مما يساهم في تقليل الاعتماد على الموارد غير المتجددة ويعزز من استدامة العمليات الزراعية.

في عام 2019، بلغت القدرة الإنتاجية للطاقة الشمسية في القطاع الزراعي 50 ميغاوات، ومن المتوقع أن تصل إلى 100ميغاوات بحلول عام 2025، وهو ما يعكس التزام

[1] Government of Kuwait, *National Food Security Strategy: Enhancing Agricultural Efficiency and Sustainability* (Ministry of Planning and Development, 2017).

الكويت بتوسيع استخدام هذه الطاقة النظيفة في القطاع الزراعي. كما تساهم هذه الاستثمارات في تحسين كفاءة استخدام المياه، حيث يتم توجيه الطاقة الشمسية لتشغيل أنظمة الري المتطورة، ما يساعد في توفير المياه وتقليل الفاقد.

تعتبر هذه المبادرات جزءًا من خطة الكويت نحو تحقيق الأمن الغذائي المستدام، من خلال تقليل التكاليف التشغيلية وزيادة القدرة الإنتاجية للزراعة المحلية. كما أن استخدام الطاقة المتجددة في الزراعة يسهم في تقليل الآثار البيئية المرتبطة بالزراعة التقليدية، مما يعزز من التنمية المستدامة ويضمن استمرارية إمدادات الغذاء على المدى الطويل[1].

- **المستقبل ورؤية الكويت 2035:**

في إطار رؤية الكويت 2035، تسعى الدولة إلى تحقيق التنمية المستدامة في جميع القطاعات، بما في ذلك الأمن الغذائي. تهدف هذه الرؤية إلى تحسين الإنتاج الزراعي المحلي من خلال استخدام تقنيات زراعية حديثة ومتطورة، بالإضافة إلى تنويع مصادر الغذاء لضمان استدامة توفير الغذاء في المستقبل.

بحلول عام 2035، تعتزم الكويت رفع مستوى الاكتفاء الذاتي من الغذاء إلى 25%، وهو ما يمثل خطوة مهمة نحو تقليل الاعتماد على الواردات وتعزيز الأمن الغذائي على المدى الطويل. يتضمن ذلك تطوير البنية التحتية للقطاع الزراعي، تعزيز التعاون الدولي مع دول أخرى لتبادل المعرفة والتقنيات، فضلاً عن تحفيز الاستثمار في الابتكار الزراعي.

من خلال هذه الرؤية الطموحة، تلتزم الكويت بتحقيق التوازن بين الاستدامة البيئية والاحتياجات الغذائية المحلية، مما يسهم في تأمين الموارد الغذائية للمواطنين والأجيال القادمة.[2]

[1] H. Al-Hassan, "Renewable Energy in Agriculture: A Case Study of Kuwait's Solar Energy Use in Farming," *Energy Journal of Kuwait* 4, no. 3 (2020): 100–113.

[2] Government of Kuwait, *Kuwait Vision 2035: Achieving Sustainable Development in Agriculture and Food Security* (Ministry of Planning and Development, 2020).

المطلب الخامس: سلطنة عمان.

تعتبر سلطنة عمان من الدول التي تحظى باستراتيجية متكاملة لتحقيق الأمن الغذائي من خلال تعزيز الاكتفاء الذاتي وتطوير القطاع الزراعي بشكل مستدام. وفي ظل التحديات الاقتصادية والبيئية التي تواجهها عمان، تسعى الدولة إلى تطبيق سياسات تهدف إلى تنويع مصادر الغذاء، وتحقيق الاستقلالية الغذائية على المدى الطويل. وقد شهدت سلطنة عمان خلال السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا في تعزيز الإنتاج المحلي، مع تحسين فعالية أنظمة التوزيع والمراقبة لضمان وصول الغذاء بأمان وجودة عالية لجميع المناطق.

وفي حين اعتمدت البحرين والكويت على الاستيراد بدرجة كبيرة، فإن عُمان حاولت الجمع بين الإنتاج المحلي والاعتماد الخارجي، مما يجعلها حالة وسطية ضمن التجارب الخليجية.

وفيما يلي أبرز السياسات والإجراءات التي اتخذتها سلطنة عمان لتحقيق الأمن الغذائي:

- **تحقيق الاكتفاء الذاتي:**

عملت سلطنة عمان على تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات الغذائية الأساسية مثل التمور، الحبوب، والأسماك. ورغم التحديات التي تفرضها الظروف المناخية القاسية في عمان، والتي تتمثل في مناخ صحراوي وجفاف، فإن الحكومة العمانية نجحت في تحسين الإنتاج المحلي من خلال استراتيجيات مبتكرة وتوظيف التقنيات الحديثة في الزراعة والإنتاج السمكي. وقد ساهم ذلك في زيادة الاستثمارات في قطاع الزراعة وتوسيع مشاريع الاستزراع السمكي على السواحل العمانية.

في عام 2019، أعلنت وزارة الزراعة والثروة السمكية عن زيادة قدرها 6% في الإنتاج المحلي للتمور، وهو ما يعد خطوة كبيرة نحو تعزيز الاكتفاء الذاتي في هذا القطاع الحيوي. وتعتبر التمور من أبرز المنتجات الزراعية العمانية التي تحظى بسمعة عالمية. كما تمكنت سلطنة عمان من زيادة إنتاج الأسماك بنسبة 25% في نفس العام، وذلك عن طريق توسيع

مشاريع الاستزراع السمكي في المناطق الساحلية، مما ساهم في تقليل الاعتماد على الأسماك المستوردة.

أما في عام 2020، فقد شهدت عمان ارتفاعًا في نسبة الاكتفاء الذاتي من بعض المنتجات الغذائية الأساسية مثل الحبوب والخضروات بنسبة 10%، مما يعكس الجهود المستمرة لتطوير الإنتاج المحلي. هذه التحسينات في الإنتاج تساهم بشكل كبير في تقليل الاعتماد على الواردات الغذائية، وتعزز قدرة سلطنة عمان على توفير الغذاء بشكل مستدام، بما يتماشى مع استراتيجياتها الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي.[1]

- **المبادرات الحكومية:**

في إطار تعزيز الأمن الغذائي، أطلقت سلطنة عمان العديد من المبادرات الحكومية التي تركز على تحسين إنتاج الغذاء المحلي وتعزيز الاكتفاء الذاتي. من أبرز هذه المبادرات مشروع "تنمية الإنتاج الزراعي" الذي تم إطلاقه في عام 2018. يهدف هذا المشروع إلى زيادة الإنتاج المحلي للعديد من المنتجات الزراعية الرئيسية، مثل الخضروات، الفواكه، والأعلاف الحيوانية، مما يسهم في تقليل الاعتماد على الواردات ويعزز استدامة الإنتاج الغذائي في السلطنة.
ووفقًا للوزارة المعنية، فإن سلطنة عمان تسعى إلى رفع الإنتاج الزراعي المحمي بنسبة 30% بحلول عام 2025. يمثل هذا الهدف خطوة استراتيجية مهمة نحو تطوير القطاع الزراعي المحلي وتعزيز القدرة الإنتاجية للأراضي الزراعية.

في سياق هذه المبادرة، تم تخصيص نحو 150 مليون ريال عماني لتنفيذ مشاريع تطوير البنية التحتية الزراعية، والتي تشمل إنشاء أنظمة الري الحديثة وحلول الزراعة الذكية. هذه الاستثمارات تعد جزءًا من الجهود الرامية إلى رفع القدرة الإنتاجية للأراضي الزراعية العمانية،

[1] وزارة الزراعة والثروة السمكية العمانية، *تقرير الأمن الغذائي 2020*.

بما يسهم في زيادة العوائد الاقتصادية وتعزيز الاستدامة الزراعية. كما ستساهم هذه المبادرات في تحسين كفاءة استخدام المياه، وتعزيز الاستدامة البيئية في القطاع الزراعي.[1]

- **تنمية الثروة الحيوانية:**

تسعى سلطنة عمان إلى تطوير قطاع الثروة الحيوانية كجزء من استراتيجيتها لتعزيز الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في اللحوم والألبان. وفي عام 2020، بلغ إنتاج اللحوم المحلية في عمان نحو 75,000 طن سنويًا، بينما تجاوز إنتاج الألبان المحلي 100 مليون لتر. يعكس هذا التقدم التزام الحكومة العمانية بتطوير القطاع الحيواني وتحسين الإنتاج المحلي في هذا المجال. وقد قامت الحكومة بتقديم الدعم اللازم لتحسين تقنيات تربية الأبقار والمواشي، مما أسهم في زيادة الإنتاج المحلي. تم بناء مزارع حديثة تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة لضمان زيادة الإنتاج وتقليل التكاليف، وبالتالي تحسين استدامة القطاع. على سبيل المثال، في عام 2019، تم زيادة الإنتاج المحلي من الألبان بنسبة 7% مقارنة بالعام السابق، وهو ما ساهم في تقليل الاعتماد على استيراد المنتجات الحيوانية. تواصل سلطنة عمان تطوير استثماراتها في قطاع الثروة الحيوانية، مع التركيز على تحسين الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، بما يساعد على ضمان استمرارية توافر اللحوم والألبان في الأسواق المحلية والتقليل من الآثار السلبية للاعتماد على الواردات.[2]

- **التوجه نحو التنوع والاستدامة:**

تسعى سلطنة عمان إلى تعزيز استدامة الأمن الغذائي من خلال تنويع مصادر الغذاء وتعزيز الاستدامة في القطاع الزراعي. تعد الزراعة المائية من أبرز الحلول التي اعتمدتها السلطنة، حيث تسهم في استخدام المياه بشكل أكثر كفاءة، وهو أمر بالغ الأهمية في المناطق

[1] وزارة الزراعة والثروة السمكية العمانية، المرجع نفسه.

[2] الهيئة العامة للإحصاء العمانية، *تقرير الإنتاج الحيواني 2020*.

ذات الظروف الجافة مثل عمان. في عام 2020، تم الإعلان عن زيادة بنسبة 40% في مساحة الأراضي المزروعة باستخدام الزراعة المائية، ما ساعد في زيادة الإنتاج المحلي في المناطق التي تعاني من ندرة المياه.

إلى جانب ذلك، تُعزز الحكومة العمانية من استخدام الأنظمة الذكية للزراعة، والتي تشمل تقنيات متقدمة في التحكم في معدلات الري والتحكم في البيئة المحيطة بالمزروعات. تسهم هذه التقنيات في رفع إنتاجية المحاصيل مع الحد من استهلاك الموارد المائية.

وفي إطار دعم الاستدامة، قامت الحكومة العمانية بتطوير مشاريع للطاقة المتجددة مثل الألواح الشمسية التي تدعم أنظمة الري والزراعة المائية. حيث تساعد هذه الأنظمة في تقليل الاعتماد على الطاقة غير المتجددة، ما يعزز من الاستقلالية في توليد الطاقة ويُسهم في تحقيق أهداف الاستدامة.

بهذا التوجه، تسعى سلطنة عمان إلى تحقيق الاستدامة في قطاع الزراعة، مما يساهم بشكل رئيسي في تعزيز الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الموارد المستوردة.[1]

- **الاستثمار الزراعي الدولي:**

تعتبر الاستثمارات الزراعية الدولية أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها سلطنة عمان لتعزيز الأمن الغذائي. من خلال التعاون مع دول أخرى، تسعى السلطنة إلى تأمين مصادر غذائية مستدامة ومتنوعة. في هذا السياق، قامت الحكومة العمانية بتوجيه استثمارات استراتيجية في الأراضي الزراعية الدولية، مما يساهم في تعزيز قدرة السلطنة على مواجهة التحديات المرتبطة بالزراعة والإنتاج الغذائي محليًا.

في عام 2021، استثمرت سلطنة عمان حوالي 20 مليون دولار في مشروعات زراعية في أفريقيا، مع التركيز بشكل خاص على دول مثل السودان ومصر. تهدف هذه الاستثمارات إلى تأمين مستقبل الغذاء من خلال تطوير الزراعة المستدامة في المناطق ذات الإمكانيات الزراعية

[1] وزارة البيئة والشؤون المناخية العمانية، *تقرير استدامة الأمن الغذائي 2020*.

الكبيرة. على سبيل المثال، في عام 2018، تم توقيع اتفاقيات مع السودان لتطوير مشاريع زراعية ضخمة في منطقة أعالي عطبرة، وهي واحدة من المشاريع الاستراتيجية التي تهدف إلى زيادة الإنتاج الغذائي المحلي وتوسيع نطاق التعاون بين البلدين في مجال الأمن الغذائي. تساعد هذه الاستثمارات الدولية في ضمان تنوع مصادر الغذاء والحد من تأثير تقلبات الأسواق العالمية على إمدادات الغذاء العمانية. كما تساهم في استقرار السوق الغذائي في عمان، من خلال تعزيز الشراكات الدولية التي تضمن توافر الغذاء بشكل مستمر، وتدعم الأمن الغذائي على المدى الطويل.[1]

- **التجارة وتوريد الأغذية:**

تعتبر تأمين سلاسل التوريد الغذائية أحد الجوانب الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي في سلطنة عمان. ولضمان استدامة تدفق الإمدادات الغذائية، تعمل الحكومة العمانية على تنويع مصادر استيراد الأغذية من خلال توقيع اتفاقيات تجارية مع عدة دول، وهو ما يعزز الاستقرار الغذائي في البلاد. يشمل ذلك توسيع نطاق التجارة مع دول مختلفة لتأمين احتياجات السوق المحلي من الأغذية الأساسية.

في عام 2020، أظهرت التقارير أن واردات السلطنة من الأغذية قد ارتفعت بنسبة 12% مقارنة بعام 2019، مما يعكس زيادة الطلب على الأغذية نتيجة لتوسع النشاط الاقتصادي المحلي وزيادة عدد السكان. هذه الزيادة تعكس قدرة عمان على تأمين احتياجاتها الغذائية بشكل مستمر، مع الاعتماد على أسواق دولية متعددة لضمان عدم تأثرها بتقلبات السوق العالمية.

علاوة على ذلك، تسعى عمان إلى توسيع دور موانئها الاستراتيجية في المنطقة، مثل ميناء صحار، وذلك لتسهيل عملية استيراد وتوزيع المواد الغذائية بشكل أكثر كفاءة. هذا التطوير في البنية التحتية للموانئ يسهم في تحسين مرونة سلاسل التوريد ويزيد من قدرة عمان على

[1] وزارة التجارة والصناعة العمانية، *تقرير استثمار الزراعة 2021*.

استيراد وتوزيع المواد الغذائية بشكل أسرع وأكثر فعالية، مما يدعم جهودها لضمان استقرار الإمدادات الغذائية.[1]

المطلب السادس: البحرين.

تعتمد البحرين على مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات لتحقيق الأمن الغذائي وضمان توفير الغذاء بشكل مستدام لمواطنيها. في ظل محدودية الموارد الطبيعية مثل الأراضي الزراعية والمياه، اتجهت البحرين إلى تطوير استراتيجيات مبتكرة تعتمد على التكنولوجيا والزراعة الحديثة. تركز السياسات البحرينية على تعزيز الإنتاج المحلي من خلال تشجيع الزراعة المائية والزراعة المحمية، التي تعد من الحلول الفعّالة في مواجهة التحديات البيئية والمناخية.

بالإضافة إلى ذلك، تبنت البحرين سياسات تهدف إلى تطوير البنية التحتية للقطاع الزراعي، مثل إنشاء مراكز بحثية وتطويرية لدعم الابتكار في مجالات الزراعة، وتقنيات الري الحديثة، وتحسين جودة المنتجات الغذائية. كما تسعى الحكومة إلى تعزيز التعاون مع القطاع الخاص للاستثمار في مشاريع الزراعة المستدامة، فضلًا عن تقوية العلاقات التجارية مع دول أخرى لتأمين واردات غذائية موثوقة.

وقد كانت البحرين من أوائل الدول الخليجية التي عملت على تنفيذ خطة استراتيجية للأمن الغذائي تركز على تقليل الاعتماد على الواردات وتوسيع القدرة المحلية على الإنتاج، سواء في مجالات الزراعة أو الثروة الحيوانية. كما تولي البحرين اهتمامًا خاصًا بتطوير نظام رقابي على جودة وسلامة المنتجات الغذائية لضمان صحتها وملاءمتها للمستهلكين، مع تشجيع الاستهلاك المحلي للمنتجات الزراعية البحرينية كجزء من استراتيجية تعزيز الاكتفاء الذاتي.

[1] البنك المركزي العماني، *تقرير الاقتصاد الكلي 2020*.

وبالمقارنة مع السعودية أو قطر، فإن البحرين تبقى الأكثر اعتمادًا على السوق العالمية، وهو ما يجعلها أكثر عرضة لتقلبات الأسعار والأزمات الدولية، رغم محاولاتها لإيجاد حلول بديلة في مجال الاستزراع البحري.

- **برنامج "صنع في البحرين" لتعزيز المنتجات الوطنية:**

برنامج "صنع في البحرين" يمثل أحد الركائز الأساسية التي تبنتها الحكومة لتعزيز الاعتماد على المنتجات الوطنية، وفي مقدمتها المنتجات الغذائية. تم إطلاق هذا البرنامج من قبل وزارة الصناعة والتجارة بهدف دعم القطاعات الإنتاجية المحلية وتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق الداخلية والخارجية. ويعتمد البرنامج على تشجيع الصناعات البحرينية لتطوير منتجات ذات جودة عالية تفي باحتياجات السوق المحلي، مما يسهم بشكل مباشر في تقليل الاعتماد على الواردات الغذائية.

يعمل البرنامج على تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في تحسين خطوط الإنتاج وزيادة كفاءة العمليات الصناعية، بما يساهم في تحسين جودة المنتجات الغذائية المحلية وزيادة توفرها في الأسواق. كما يتيح البرنامج للمنتجات التي تحقق نسبة تصنيع محلي لا تقل عن 35% الحصول على العلامة التجارية "صنع في البحرين"، وهو ما يعزز من قدرة هذه المنتجات على المنافسة والانتشار.

من خلال هذا التوجه، يمكن للبحرين أن تضمن مرونة أكبر في مواجهة الأزمات الغذائية العالمية والمحلية، إذ يساهم "صنع في البحرين" في تقوية الأمن الغذائي من خلال دعم التصنيع المحلي، وتقليص التبعية للخارج في قطاع حيوي مثل الغذاء.[1]

[1] وزارة الصناعة والتجارة، "الأسئلة المتكررة – صنع في البحرين"، الموقع الرسمي، moic.gov.bh

- **تعزيز الشراكات الصناعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي:**

تعتمد البحرين في استراتيجيتها لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز أمنها الغذائي على تقوية الشراكات الصناعية مع دول إقليمية ودولية، وهو ما يندرج ضمن ما يُعرف بـ"الشراكة الصناعية التكاملية". تهدف هذه الشراكات إلى تعزيز التكامل بين البحرين والدول الأخرى في مجالات الإنتاج الغذائي والزراعي والدوائي، مما يسهم في تنويع مصادر الإمداد وتعزيز القدرة على مواجهة تقلبات الأسواق العالمية.

وقد أبرمت البحرين عدة اتفاقيات تعاون صناعي مع دول مثل الإمارات العربية المتحدة ومصر والأردن، وهي دول تمتلك مزايا تنافسية في قطاعي الزراعة والصناعة الغذائية. من خلال هذه الاتفاقيات، يتم تبادل المعرفة والتكنولوجيا، وتوسيع قدرات الإنتاج المحلي في البحرين في العديد من المجالات مثل الحبوب، اللحوم، ومنتجات الألبان. هذا التكامل يعزز من استقرار سلاسل الإمداد الإقليمي، ويقلل من التأثيرات السلبية التي قد تنشأ بسبب الأزمات الاقتصادية أو تقلبات الأسعار العالمية.

تساهم هذه الشراكات في تحسين قدرة البحرين على تأمين احتياجاتها الغذائية محليًا، وتقليل الاعتماد على الواردات في منتجات غذائية حيوية. كما تعزز هذه المبادرات من استدامة الأمن الغذائي على المدى الطويل، وتوفر مرونة أكبر في مواجهة الأزمات العالمية التي تؤثر على أسواق الغذاء.[1]

- **دعم القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي:**

رغم المساحة المحدودة الصالحة للزراعة، اتخذت البحرين خطوات عملية لتطوير قطاعها الزراعي عبر برامج دعم تستهدف المزارعين المحليين. وتشمل هذه الجهود توفير البذور المحسنة، والتقنيات الحديثة كالزراعة بدون تربة، والزراعة المحمية، إلى جانب المساعدة في

[1] وزارة الصناعة والتجارة، "أخبار الاتفاقيات والشراكات الصناعية"، الموقع الرسمي، moic.gov.bh.

التسويق عبر أسواق المزارعين الدائمة والموسمية. كما توفر الحكومة الدعم الفني والإرشاد الزراعي للمزارعين، ما يُسهم في تحسين جودة المحاصيل وزيادة الإنتاجية. وتعد هذه الإجراءات ضرورية لتعزيز الاكتفاء الذاتي من الخضروات والفواكه، خاصة في ظل ارتفاع تكاليف الاستيراد[1].

- **تطوير الاستزراع السمكي لزيادة الإنتاج المحلي من الأسماك:**

تُعتبر الثروة السمكية أحد الموارد الطبيعية المهمة التي تسعى البحرين للاستفادة منها بشكل مستدام، وذلك من خلال تطوير الاستزراع السمكي لزيادة الإنتاج المحلي من الأسماك. تسعى البحرين إلى تقليل اعتمادها على واردات الأسماك المجمدة التي تشكل عبئًا إضافيًا على الاقتصاد الوطني، وتعزز من استدامة الأمن الغذائي المحلي. في هذا السياق، تم إنشاء "المركز الوطني للاستزراع البحري"، الذي يعد خطوة استراتيجية نحو تحسين قطاع الاستزراع السمكي في البلاد.

يهدف المركز إلى توفير أنواع متعددة من الزريعة (الأسماك الصغيرة) للمزارع السمكية الخاصة، مما يساهم في تعزيز الإنتاج المحلي وتلبية احتياجات السوق المحلي المتزايدة من الأسماك الطازجة. كما يعمل المركز على تدريب الكوادر المحلية على أحدث التقنيات في مجالات التربية والتغذية السمكية، مما يعزز من قدرة البحرين على إدارة هذا القطاع بشكل فعال ومستدام.

تمثل هذه المبادرات خطوة هامة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الأسماك، مما يقلل من الاعتماد على الأسواق الخارجية ويعزز من قدرة البحرين على تلبية احتياجاتها الغذائية بشكل مستدام. بالإضافة إلى ذلك، فإن تطوير الاستزراع السمكي يسهم في تعزيز التنوع

[1] البوابة الوطنية لمملكة البحرين، "الأمن الغذائي – دعم القطاع الزراعي"، الموقع الرسمي، bahrain.bh.

الاقتصادي، ويخلق فرص عمل جديدة في القطاع الزراعي والسمكي، مما يدعم النمو الاقتصادي العام ويزيد من قدرة البحرين على مواجهة تحديات الأمن الغذائي في المستقبل[1].

- **تشكيل هيئة وطنية عليا للأمن الغذائي:**

في إطار سعي مملكة البحرين لتعزيز أمنها الغذائي وضمان استدامته، تم تأسيس "الهيئة الوطنية العليا للأمن الغذائي"، وهي هيئة مختصة تهدف إلى تنسيق الجهود بين مختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص في مجال الأمن الغذائي. تعمل الهيئة على تعزيز التعاون بين الوزارات والهيئات المختلفة، مثل وزارة شؤون البلديات والزراعة ووزارة الصناعة والتجارة، لضمان تكامل السياسات والإجراءات المتعلقة بالإنتاج الغذائي وتوزيع الموارد.

كما أن الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي توصي بتبني معايير موحدة للتراخيص تشمل جميع الأطراف المعنية في هذا المجال، بما يسهم في تسهيل وتيسير الإجراءات وتوحيد الرؤى لضمان استدامة الموارد الغذائية. في هذا السياق، تسعى الهيئة إلى خلق بيئة تشريعية وتنظيمية مرنة تدعم الابتكار وتزيد من قدرة البحرين على مواجهة التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي.
إضافة إلى ذلك، تم تخصيص صندوق خاص للأمن الغذائي ضمن الميزانية الوطنية، والذي يهدف إلى دعم المشاريع والمبادرات الموجهة لتعزيز الإنتاج المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف القطاعات الغذائية. يمثل هذا الصندوق مصدرًا مهمًا لتمويل المشاريع المتعلقة بالزراعة المستدامة، وتقنيات الاستزراع السمكي، وتنمية الصناعات الغذائية المحلية، مما يسهم في تعزيز قدرة البحرين على مواجهة الأزمات الغذائية العالمية وتحقيق الاستقرار في أسواقها المحلية.[2]

[1] البوابة الوطنية لمملكة البحرين، "الأمن الغذائي – الاستزراع السمكي"، الموقع الرسمي، bahrain.bh.

[2] البوابة الوطنية لمملكة البحرين، *الإستراتيجية الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي*.

تضح من خلال استعراض تجارب دول مجلس التعاون الخليجي أنّ سياسات الأمن الغذائي تباينت بين دولة وأخرى تبعًا للظروف الوطنية الخاصة بها، غير أنّها جميعًا تشترك في إدراك أهمية تقليل الاعتماد على الخارج وتعزيز الاستدامة .وبالمقارنة، يمكن القول إن السعودية ركزت على الاستثمارات الزراعية الخارجية، بينما دفعت ظروف الحصار قطر إلى تعزيز الإنتاج المحلي، في حين تبنّت الإمارات مسار الابتكار التكنولوجي، واعتمدت الكويت والبحرين على الاستيراد والتخزين، أما عُمان فقد اختارت صيغة وسطية تجمع بين الإنتاج المحلي وتنويع المصادر الخارجية. إن هذا التباين في الاستراتيجيات يعكس اختلاف الموارد المتاحة والأولويات الوطنية، لكنه يُظهر أيضًا إمكانية تبادل الخبرات وتكامل الأدوار على المستوى الخليجي لتحقيق أمن غذائي مشترك أكثر صلابة.

خلاصة:

أسفر تحليل تجربة دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الأمن الغذائي عن مجموعة من النتائج المركزية. أولًا، تبيّن أن الإطار المؤسسي لمجلس التعاون أسهم في إرساء أرضية للتنسيق والتكامل الغذائي، غير أن هذا الدور ظل محدود الفاعلية على المستوى التنفيذي، حيث غلب الطابع الوطني على السياسات الغذائية مقارنة بالمقاربات الجماعية الملزمة.

ثانيًا، أظهر التحليل أن القيود البيئية الهيكلية، وعلى رأسها ندرة الموارد المائية وشح الأراضي الزراعية، تمثل عائقًا بنيويًا دائمًا أمام تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي في دول المجلس، ما يجعل خيار الاعتماد الكامل على الإنتاج المحلي غير واقعي من منظور استراتيجي.

ثالثًا، في المقابل، أثبتت القدرات الاقتصادية والاستثمارية العالية لدول المجلس فعاليتها في تعويض هذا العجز البنيوي، من خلال تنويع مصادر الاستيراد، وبناء مخزونات استراتيجية، والاستثمار الزراعي الخارجي، وهو ما عزز قدرة هذه الدول على امتصاص الصدمات الغذائية قصيرة ومتوسطة المدى.

رابعًا، بيّن الفصل أن تبنّي التقنيات الزراعية الحديثة وتحسين كفاءة إدارة الموارد أسهم في رفع الإنتاج المحلي نسبيًا، إلا أن أثر هذه السياسات يظل محدودًا ما لم يُدمج ضمن رؤية طويلة الأمد تراعي الاستدامة البيئية وتحديات التغير المناخي.

وعليه، يخلص الفصل إلى أن نموذج دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق الأمن الغذائي يقوم أساسًا على إدارة المخاطر وتعويض الندرة، لا على تحقيق الاكتفاء الذاتي التقليدي، وهو نموذج أثبت نجاعته مرحليًا، لكنه يبقى مرهونًا بقدرة هذه الدول على تعزيز التنسيق الإقليمي، وتطوير استراتيجيات تكيف مستدامة تضمن أمنها الغذائي في ظل التحولات العالمية المتسارعة.

نتائج الدراسة:

إختبار فرضية الدراسة:

جاءت نتائج الدراسة داعمة لصحة فرضية الدراسة التي تفترض أن دول مجلس التعاون الخليجي، بفضل ما تمتلكه من إمكانيات مالية ضخمة ومقومات اقتصادية متنوعة، قادرة على تبني استراتيجيات متعددة وفعالة لمواجهة التحديات التي تعيق تحقيق أمنها الغذائي، بما يعزز من فرص الوصول إلى أمن غذائي أكثر استدامة ومرونة. وقد تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال المعطيات التالية:

- **امتلاك المقومات الاقتصادية:** تتوافر لدى دول الخليج موارد مالية كبيرة تمكنها من تنويع مصادر الغذاء، سواء من خلال الاستيراد أو من خلال الاستثمار الزراعي الخارجي، إلى جانب قدرتها على الإنفاق على التكنولوجيا الزراعية الحديثة.
- **تنوع الاستراتيجيات:** تنوعت استراتيجيات الدول الخليجية لتشمل تطوير البنية التحتية الغذائية، الاستثمار في الزراعة الذكية، بناء مخزونات استراتيجية، تنويع الشركاء التجاريين، وتطوير التعاون الإقليمي.
- **التعامل مع التحديات البنيوية:** واجهت دول الخليج تحديات بنيوية كندرة المياه، وارتفاع الاعتماد على الخارج، والتغيرات المناخية، من خلال حلول تقنية واقتصادية، دون السعي نحو الاكتفاء الذاتي المطلق، بل نحو تحقيق أمن غذائي مرن ومتنوع.

نتائج الدراسة:

- أظهرت الدراسة أن الاكتفاء الذاتي التام ليس أمرًا واقعيًا بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، وإن كان ممكنًا نظريًا، فسيكون تحقيقه مكلفًا جدًا. وبالتالي، تحول التفكير

من "الاكتفاء الذاتي" إلى "الأمن الغذائي" كهدف قابل للتحقيق وأكثر مرونة في مواجهة التحديات العالمية.

- تختلف استراتيجيات الأمن الغذائي من دولة إلى أخرى، ويجب أن تتكيف السياسات مع الظروف الخاصة بكل دولة. لا توجد سياسة واحدة تناسب الجميع في العالم العربي ولا في دول مجس التعاون الخليجي، بل يتطلب الأمر تصميماً محلياً يتماشى مع الواقع الاجتماعي، الاقتصادي والبيئي.
- رغم الجهود الدولية المبذولة للقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي العالمي، بقيت المعادلة الغذائية مختلة. أزمة الغذاء الأخيرة وارتفاع أسعار السلع الغذائية كانت بمثابة جرس إنذار للعالم، مما أظهر أن الأمن الغذائي قضية متعددة الأبعاد (سياسية، اقتصادية، اجتماعية) ولا يمكن حلها في فترة قصيرة.
- في الدول النامية، ومن بينها دول الخليج العربي، لوحظ وجود خلط في المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي، مما يساهم في تدهور الوضع الغذائي في بعض الدول. البرامج المعتمدة على مفاهيم خاطئة غالبًا ما تفشل في تحقيق الأهداف المرجوة.
- تمتلك الدول العربية النفطية وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجي موارد طبيعية ومائية وبشرية وتقنية كافية لتحقيق الأمن الغذائي، ولكن الأمر يعتمد بشكل أساسي على الإرادة السياسية لتطوير استراتيجيات فعالة تهدف إلى استغلال هذه الموارد بشكل مستدام.
- لتحقيق الأمن الغذائي الخليجي، يجب تعزيز التعاون بين دوله الستة في مجال البحث والتطوير الزراعي، وتبادل المعرفة والتكنولوجيا، وإنشاء مؤسسات إقليمية مثل معاهد للتقنية الحيوية وبنوك للجينات.

- يتطلب تحسين الأمن الغذائي تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي وتطوير سياسات تجارية مشتركة، مما يعزز موقفها التفاوضي في التجارة العالمية ويضمن تحقيق توازن في تخصيص الاستثمارات الحكومية.

أولًا: تفسير النتائج في ضوء النظريات المفسرة للأمن الغذائي.

يُظهر تحليل نتائج الدراسة انسجامًا واضحًا مع عدد من النظريات التي تفسر كيفية تعزيز الأمن الغذائي، خصوصًا في الدول الريعية والنامية مثل دول مجلس التعاون الخليجي. وتُعد النظريات الواقعية والليبرالية ومدرسة كوبنهاغن الأكثر ملاءمة لتفسير النتائج، إذ توضح كيف توازن هذه الدول بين تحقيق الاكتفاء الذاتي جزئيًا، وتأمين الإمدادات الغذائية عبر الأسواق العالمية، مع اعتماد سياسات مؤسسية وتقنية استراتيجية، لتعزيز الأمن الغذائي ومواجهة التحديات المرتبطة بالندرة وتغير المناخ والتبعية الخارجية.

1) النظرية الواقعية:

تركز النظرية الواقعية على الأمن القومي والمصالح العليا للدولة، وتعتبر أن الدول تتصرف بشكل استراتيجي لضمان بقاءها واستقرارها. تتوافق نتائج الدراسة مع هذه النظرية من خلال:

- تأكيد دول الخليج على الأمن الغذائي كعنصر استراتيجي وطني مرتبط بالاستقرار السياسي والاقتصادي.
- سياسات تنويع مصادر الغذاء واستيراده من دول متعددة لتقليل الاعتماد على طرف واحد، ما يعكس سعي الدولة لتأمين مصالحها العليا.
- الاستثمار في البنية التحتية اللوجستية والتخزين الاستراتيجي لضمان القدرة على مواجهة الأزمات الدولية أو اضطرابات السوق.

2) النظرية الليبرالية:

تركز النظرية الليبرالية على التعاون الدولي والاعتماد المتبادل بين الدول، وعلى دور المؤسسات والأسواق في تحقيق الأمن. ويرتبط تحليل نتائج الدراسة بهذه النظرية من خلال:

- اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على الشراكات الاقتصادية العالمية في استيراد الغذاء وتطوير الاستثمار الزراعي خارج المنطقة.
- تبني نماذج شراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز كفاءة سلاسل الإمداد وتحسين إدارة المخزون.
- المشاركة في الاتفاقيات التجارية الدولية لتعزيز مرونة الأسواق وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على الاكتفاء الذاتي فقط.

3) مدرسة كوبنهاغن للأمن:

تركز مدرسة كوبنهاغن على توسيع مفهوم الأمن ليشمل الأمن البشري والاجتماعي والاقتصادي، وليس فقط الأمن العسكري. ويتضح ارتباطها بالنتائج من خلال:

- إدراك دول الخليج لأهمية الأمن الغذائي كبعد من أبعاد الأمن الوطني المتعدد، بما يشمل الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.
- الاهتمام بالتكنولوجيا الحديثة والزراعة الذكية لمواجهة تحديات المناخ والندرة، ما يعكس فهمًا أمنيًا شاملاً يتجاوز حماية الحدود.
- تعزيز البحث العلمي والتدريب الزراعي لتطوير القدرات البشرية، بما يتماشى مع مبدأ الأمن البشري الذي تطرحه المدرسة.

ثانيًا: تفسير النتائج في ضوء المقتربات.

يُظهر تحليل نتائج الدراسة انسجامًا واضحًا مع عدد من المقاربات النظرية التي تفسر كيفية تحقيق الأمن الغذائي، وتُعد مقاربة التحديث والمقاربة النيو ليبرالية الأكثر ملاءمة.

1. مقاربة التحديث:

ترى هذه المقاربة أن التقدم في المجال الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي يرتبط بتبني سياسات تنموية تعتمد على:

- نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.
- التعليم والتكوين الزراعي كوسيلة لتحديث الأنظمة الإنتاجية.
- تحسين البنية التحتية الزراعية والخدمات اللوجستية.

وقد أظهرت دول مجلس التعاون قدرة على التكيّف مع هذه الفرضيات من خلال:

- الاستثمار في الزراعة الذكية وتقنيات تحلية المياه والاستنبات في البيئات القاسية.
- تطوير الأنظمة الرقمية لمراقبة المخزونات والتوزيع.
- إدخال مراكز أبحاث زراعية مرتبطة بالجامعات والمؤسسات الدولية، كما في مبادرات السعودية وقطر والإمارات.
- يتطابق هذا مع رؤية مقاربة التحديث التي ترى أن التطور التقني والمؤسسي شرط أساسي للتعامل مع مشكلات الندرة وتغير المناخ.

2. المقاربة النيو ليبرالية:

ترتكز هذه المقاربة على السوق المفتوحة، ودور القطاع الخاص، وتقليص دور الدولة المباشر، مع الحفاظ على وظيفتها التنظيمية. وتتماهى مع نتائج الدراسة من خلال:

- اعتماد دول الخليج على استيراد الغذاء عبر عقود طويلة الأمد مع شركاء عالميين.
- تشجيع الاستثمار الخاص في الأمن الغذائي، لا سيما الاستثمار الزراعي في أفريقيا وآسيا الوسطى.
- تبني نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الخدمات اللوجستية والتخزين.

- تعزيز مرونة سلاسل الإمداد واستغلال الموقع الجغرافي الخليجي كبوابة لوجستية.

بذلك، تجسد دول الخليج فلسفة الاعتماد المتبادل المركّب، التي تؤكد أن الأمن الغذائي لا يتحقق بالاكتفاء الذاتي، بل من خلال الانخراط العميق في الاقتصاد العالمي.

آفاق الدراسة:

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تظهر أمامنا العديد من التساؤلات والإشكاليات التي يمكن أن تكون محور دراسات مستقبلية ذات أهمية نظرية وتطبيقية. من بين هذه الأفق البحثية، يمكن التطرق إلى النقاط التالية:

الاستراتيجيات السياسية الخليجية:

دراسة استراتيجيات دول مجلس التعاون الخليجي في خلق إرادة سياسية فعّالة، بحيث تركز على المصلحة العامة على حساب المصالح الخاصة، بهدف بناء نموذج اقتصادي زراعي مشترك يعزز الأمن الغذائي الخليجي. هذا النموذج يمكن أن يساهم في تقليص التبعية الخارجية وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

تنويع الاقتصاد من خلال القطاع الزراعي:

دراسة سبل التنويع الاقتصادي الذي يعتمد بشكل أكبر على القطاع الزراعي كوسيلة للخروج من الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على النفط فقط. هذه الدراسة ستساهم في تطوير استراتيجيات جديدة لتعزيز القطاع الزراعي كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي المستدام.

ترقية الصادرات الغذائية:

دراسة كيفية تعزيز الصادرات الغذائية كبديل لقطاع المحروقات، خاصة وأن دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج بعض السلع مثل التمور. هذه الدراسة قد تسلط الضوء على الفرص التجارية التي يمكن أن تساهم في دعم الأمن الغذائي الخليجي.

السياسات المتعلقة بالعولمة والتجارة الخارجية:

دراسة تأثير السياسات التجارية المتعلقة بالعولمة، بما في ذلك التدابير الحمائية، على الأمن الغذائي. قد تشير بعض الدراسات إلى أن الانفتاح الاقتصادي يمكن أن يكون مفيدًا في بعض الحالات، لكن من المهم فحص كيف يمكن التوازن بين الانفتاح والحماية الوطنية في سياق تعزيز الأمن الغذائي.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة، التي تناولت استراتيجيات تعزيز الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي، يتّضح أن مسألة الأمن الغذائي لم تعد قضية ترتبط فقط بإنتاج الغذاء محليًا، بل أصبحت تحديًا استراتيجيًا شاملاً يتداخل فيه البُعد السياسي، والاقتصادي، والتقني، والبيئي. وقد أبرزت هذه الأطروحة كيف أن دول المجلس، رغم التحديات الجغرافية والمناخية التي تواجهها، قد طوّرت سياسات متعددة الأبعاد تهدف إلى ضمان استدامة الإمدادات الغذائية وتعزيز قدرتها على الصمود في وجه الأزمات، كما ظهر جليًا خلال أزمة الحصار على قطر وأزمة جائحة كورونا.

وتبيّن من خلال تحليل السياسات الوطنية والتجارب المختلفة في دول الخليج أن هناك تباينًا في مستوى التقدم، إلا أن هناك توجهًا مشتركًا نحو الاعتماد على التكنولوجيا الزراعية الحديثة، وتطوير سلاسل الإمداد، وتنويع مصادر الاستيراد، وإنشاء احتياطيات استراتيجية من الغذاء. كما اتضح أن التعاون الإقليمي بين دول المجلس لا يزال محدودًا مقارنة بالإمكانات المتاحة، وهو ما يفتح المجال أمام ضرورة تبني رؤية جماعية منسقة لتعزيز الأمن الغذائي على مستوى الإقليم بأسره.

وتوصي هذه الدراسة بضرورة دعم البحث العلمي الزراعي، وتعزيز الشراكات الدولية، وإرساء أطر قانونية وتشريعية متكاملة تتماشى مع التحديات المستقبلية، إلى جانب تفعيل دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في تحقيق الأمن الغذائي المستدام. كما تؤكد على أهمية بناء منظومة إنذار مبكر للأزمات الغذائية، وتعزيز مرونة النظم الغذائية في مواجهة التغيرات المناخية والاضطرابات الجيوسياسية.

إن الأمن الغذائي في دول الخليج يمثل ركيزة أساسية للاستقرار والتنمية، ولا يمكن فصله عن منظومة الأمن القومي الشامل. ومن هنا، فإن هذه الدراسة تسهم في تسليط الضوء على مسارات التطوير الممكنة، وتدعو إلى مزيد من التنسيق والاستثمار الذكي لضمان مستقبل غذائي آمن ومستدام للأجيال القادمة.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- القرآن الكريم.

الكتب:

1. السريتي، السيد محمد. *الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية*. القاهرة: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.
2. الشاطبي، أبو إسحاق. *الموافقات في أصول الشريعة*. السعودية: دار ابن عفان، 1997.
3. العيادي، أحمد صبحي أحمد مصطفى. *الأمن الغذائي في الإسلام*. ط 1. عمّان: دار النفائس للنشر والتوزيع، 1999.
4. القرشي، علي أحمد. الأمن الغذائي في الوطن العربي: تحديات وفرص. الرياض: مركز الدراسات الخليجية، 2018.
5. الوزني، خالد واصف، وأحمد حسين الرفاعي. مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق. ط 3. عمّان: دار وائل للطباعة والنشر، 1993.
6. الهيتي، نوزاد عبد الرحمن. الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاد العربي. بيروت: مكتبة نور، 2010.
7. عبد الخالق، جودة، وكريمة كريم. *الأمن الغذائي العربي: ثنائية الغذاء والنفط*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
8. عبد الرحيم، هيفاء. *آليات العولمة وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي*. ط 1. عمّان: دار حامد للنشر، 2012.
9. كاظم، عبد علي. *تاريخ الأفكار الاقتصادية*. عمّان: دار حامد للنشر، 2012.
10. محمد، عبد الوهاب. *الليبرالية والأزمات: دراسة في الواقع الاقتصادي للبلدان المتحولة*. عمّان: اليازوردي للنشر، 2016.

11. سبأ، صالح محمد. *مشكلات عربية: رؤية عامة*. عمّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2010.

المجلات العلمية:

1. آل ثاني، جوهرة بنت محمد، وآخرون. "السياسات الغذائية بدولة قطر في ظل الحصار: بين تجسيد الحق في الغذاء للفرد وتحقيق الاكتفاء الذاتي للمجتمع". *مجلة الصحيفة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان*. العدد 26 (يونيو 2018).
2. أشرف، محمد شكر السيد. "تأثير تقلبات أسعار النفط العالمية على التضخم في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". *المجلة العلمية للبحوث التجارية – جامعة المنوفية*. مجلد 7، عدد 2 (أبريل 2020): 278.
3. البغدادي، حسين سلمان جاسم. "تحليل واقع الأمن الغذائي العراقي وإمكانات تحقيقه". *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية*. مجلد 16، عدد 3 (2012): 116–163.
4. الزهراني، خضارن بن حمدان، وصديق الطيب منير. "الأمن الغذائي والمائي في المملكة العربية السعودية: الواقع والتطلعات". الرياض: قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي، كلية علوم الأغذية والزراعة، جامعة الملك سعود، 2004.
5. النجار، خالد. "تأثير إنتاج الوقود الحيوي على الأمن الغذائي العربي". مجلة دراسات الأمن القومي. العدد 4(2017).
6. النعيمي، عبد الله. "مقاربة التحديث والتنمية الزراعية في الدول العربية". مجلة دراسات التنمية. 2021.
7. النميري، محمد. "النيوليبرالية في العالم العربي: تأثيراتها على الأمن الغذائي". مجلة الاقتصاد والتنمية. 2022.
8. بن ناصير، عيسى. "انعكاسات العولمة على الأمن الغذائي في الدول العربية". *مجلة العلوم الإنسانية*. عدد 22 (2002): 26–35.

9. بوسيجور، فاطمة الزهراء. "الأمن الغذائي في الوطن العربي: مفاهيم وأبعاد". *مجلة الدراسات الاقتصادية*. عدد 7(2009).

10. بوبقرة، ناصر. "وضع الأمن الغذائي في الدول العربية في ظل الأوضاع الراهنة: قراءة في التحديات والمتطلبات المستدامة". *مجلة دفاتر بوادكس*، المجلد 12، العدد 02 (2023): 49.

11. خلالفة، هاجر. "الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات". *دفاتر الوسط*. مجلد 2، عدد 1(2015).

12. هدى الصاحي، هدى. "كورونا وتزايد سياسات توطين الوظائف في دول مجلس التعاون الخليجي". مجلة بوادر. العدد 11، المجلد 10)2020:(1–13.

13. زهران، علاء الدين محمود. "ما بعد النفط: تحديات البقاء في دول الخليج العربية". *المجلة المصرية للتنمية والتخطيط*. مجلد 32، العدد 1 (مارس 2024): 19.

14. سامي، عبد الله. "السياسات المالية ودورها في تعزيز الاستثمار الزراعي". *المجلة العربية للسياسات الاقتصادية*. مجلد 9، عدد 1 (2023): 110–138.

15. سبأ، صالح محمد. "مشكلات عربية: رؤية عامة". عمّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2010.

16. سليمان، شيبوط، وقويدر حرز الله. "الاقتصادات العربية في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة". *مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة*. مجلد 4، عدد 1 (أبريل 2020).

17. سلاطنية، بلقاسم، ومليكة عرعور. "معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده". *مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية*. عدد 5(2009).

18. صبابحة، صفاء صبح، ونسيم فارس برهم. "التغير في الاستراتيجية المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية". *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات*. عدد 42(2017).

19. عبد الرحمن، حسين. "البنية التحتية اللوجستية ودورها في تعزيز التبادل التجاري الزراعي في الوطن العربي". *المجلة العربية للنقل واللوجستيات*. مجلد 10، عدد 1 (2023): 101–130.

20. عبد الخالق، جودة. "الأمن الغذائي في العلاقات الدولية: ضرورة إشراك المرأة". *دراسات المرأة العربية*، 2015.

21. عادل، محمد. "التكنولوجيا المالية ودورها في دعم التمويل الزراعي في المناطق الريفية". *مجلة التكنولوجيا والتمويل*. مجلد 7، عدد 3 (2023): 25–50.

22. علي، حسين حاتم. "واقع الأمن الغذائي في مجلس التعاون الخليجي وآفاقه المستقبلية: دراسة في الجغرافية". *مجلة كامبريدج للبحوث العلمية*. عدد 36(2024).

23. علي، حسن. "أطر تمويل الزراعة في الدول العربية: التحديات والفرص". *مجلة الاقتصاد والتنمية الزراعية*. العدد 15 (2022): 78–102.

24. محمد، عبد الموجود. "تطوير البنية التحتية البحثية الزراعية في الدول العربية". *مجلة العلوم الزراعية العربية*. مجلد 33، عدد 2 (2023): 120–145.

25. محمد أمين، لزعر. "التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي". *مجلة جسر للتنمية*. العدد 121 (2015): 12.

26. المخلافي، محمد علي عثمان. "الأمن الغذائي في الجمهورية اليمنية". *مجلة الدراسات الاجتماعية*. مجلد 16، عدد 32 (30 يونيو 2011): 322–323.

27. فرحات، كمال. "حق الإنسان في الغذاء وفقًا لقواعد القانون الدولي". *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*. المجلد 12، العدد 02 (2025): 460–475.

28. مروة، الكيلاني. "السياسات الزراعية والتصدير في الدول العربية: دراسة مقارنة". *مجلة الدراسات الاقتصادية العربية*. مجلد 8، عدد 4 (2024): 89–115.

29. نبيل، الطيب. "التحديات التي تواجه التجارة الزراعية العربية في الأسواق العالمية". *مجلة الاقتصاد الزراعي والتنمية*. مجلد 14، عدد 2 (2022): 65–89.

30. نور الدين، هرمز، فادي الخليل، ودريد العيسى. "تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده". *مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*. مجلد 29، عدد 1 (2007): 90.

31. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. *مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي*. مجلة نصف سنوية، العددان الأول والثاني، ديسمبر 2009. السودان.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. الرماحي، عبد الله علي كاظم. *الأمن الغذائي في العراق وأثره في قوته الجيوستراتيجية*. أطروحة دكتوراه. جامعة بغداد، 2014.

2. دبار، حمزة. *إنعكاسات الأزمة العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي: دراسة تحليلية وفق نموذج SWOT*. رسالة ماجستير. جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

3. تواني، خير الدين. *الأمن الغذائي العالمي: الاستراتيجيات والتهديدات*. رسالة ماجستير منشورة. جامعة 8 ماي 1945، قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019.

4. حركاتي، فاتح. *تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها*. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018.

5. لرقام، جميلة. *الأمن الغذائي في الوطن العربي*. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 3، 2006.
6. شفيق، عبير وفيق. دراسة في نشأة مجلس التعاون الخليجي ومواقفه من القضايا الإقليمية (الحرب العراقية الإيرانية–احتلال العراق للكويت أنموذجًا). أطروحة ماجستير، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، 2020.

التقارير:

1. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. *التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2024*. العدد 44. أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2024.
2. الأمم المتحدة. *المياه الجوفية في المنطقة العربية: تقرير المياه والتنمية التاسع*. 2022.
3. الإسكوا. *التجارة العربية في عام 2023: اتجاهاتها وملامحها الرئيسية*. https://tinyurl.com/ArabTrade2023
4. البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي .*جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية*.2022 .
5. البنك الدولي. *التمويل الزراعي والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي*. واشنطن: البنك الدولي، 2020.
6. البنك المركزي العماني. *تقرير الاقتصاد الكلي*.2020 .
7. الجامعة العربية. *تقرير تطوير القطاع الزراعي في الدول العربية: التحديات والآفاق*. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2019.

8. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). *آفاق المنطقة العربية 2030: تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية*. بيروت: الإسكوا، 2019.

9. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. *تأثير جائحة كورونا (كوفيد-19) في دول مجلس التعاون على الجوانب الصحية والاجتماعية والاقتصادية*. مايو 2020.

10. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. *لمحة إحصائية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي*. العدد 9، ديسمبر 2022.

11. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. *ملخص تنفيذي إحصاءات الزراعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية*. العدد 4، ديسمبر 2022.

12. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. *نشرة إحصائية معلوماتية: مجلس التعاون لدول الخليج العربية منجزات تنموية لمسيرة العمل الخليجي المشترك*.2024 .

13. المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغيُّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثُّر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية. *اتجاهات تغير المناخ في المنطقة العربية وأثرها على الموارد المائية*. تقرير تقني، 2018.

14. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. *التقرير السنوي الخامس والثلاثون لأوضاع الأمن الغذائي العربي 2023*. الخرطوم: جامعة الدول العربية، 2023.

15. الهيئة العامة للإحصاء العمانية. *تقرير الإنتاج الحيواني*.2020 .

16. الهيئة العربية للتنمية الزراعية .*تقرير التنمية الزراعية في الوطن العربي*. الخرطوم: الهيئة العربية للتنمية الزراعية، 2021.

17. صندوق النقد العربي .*تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2024* . أبوظبي: صندوق النقد العربي، 2024 . https://tinyurl.com/AMF2024FinanceReport

18. وزارة البيئة والشؤون المناخية العمانية. *تقرير استدامة الأمن الغذائي*.2020 .

19. وزارة البيئة والمياه والزراعة السعودية. *التقرير السنوي*.2019 .

20. وزارة التجارة والصناعة العمانية. *تقرير استثمار الزراعة*.2021 .

21. وزارة الزراعة. *التقرير السنوي لإنجازات وزارة الزراعة السعودية*.2015 .

22. وزارة الزراعة والثروة السمكية العمانية. *تقرير الأمن الغذائي*.2020 .

23. منظمة العمل العربية. *تقرير حول أوضاع العمالة الوافدة في الدول العربية*. 2019.

24. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. *نظرة إقليمية على الأمن الغذائي والتغذية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا 2024*. روماFAO : 2024.

25. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. *تقرير المدير العام: لجنة الأمن الغذائي العالمي، مسح للمفاهيم والمقاربات*. روما، 2003.

26. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. *تحديات الأمن الغذائي العالمي ودوافعه*. روما، ديسمبر 2023.

27. صندوق النقد العربي. *التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023*. أبوظبي: صندوق النقد العربي، 2023.

28. برنامج الأغذية العالمي. "انعدام الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا." تقرير دوري، 2021.

المواقع الإلكترونية:

1. البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. "الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051. https://bit.ly/3RBjxab ".
2. البوابة الوطنية لمملكة البحرين. "الأمن الغذائي – دعم القطاع الزراعي." الموقع الرسمي. https://www.bahrain.bh .
3. البوابة الوطنية لمملكة البحرين. *الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي*.
4. المجلس الأعلى للسكان. *اليوم العالمي للسكان. 2023*. https://bit.ly/3SXDj2N
5. مجلس التعاون لدول الخليج العربية. "الدول الأعضاء ". https://bit.ly/3Hn1hwE.
6. مجلس التعاون لدول الخليج العربية. "مجلس التعاون الخليجي: المنطلقات والأهداف ". https://bit.ly/424plPJ.
7. مجلس التعاون لدول الخليج العربية. "مجلس التعاون الخليجي: الهيكل التنظيمي ". https://shorturl.at/15hoQ.
8. وزارة الصناعة والتجارة. "أخبار الاتفاقيات والشراكات الصناعية." الموقع الرسمي . https://moic.gov.bh.
9. وزارة الصناعة والتجارة. "الأسئلة المتكررة – صنع في البحرين." الموقع الرسمي . https://moic.gov.bh.
10. الأمم المتحدة. "أكثر من نصف سكان العالم يعيشون في المناطق الحضرية، والقاهرة من بين أكبر المدن الحضرية في العالم." تم الدخول في 21 يوليو 2025 . https://shorturl.at/GxjXt.

المقالات، الأبحاث، والتقارير الإعلامية:

1. زباري، وليد خليل. "حوكمة المياه والتعاون حولها على الصعيد الإقليمي في المنطقة العربية." أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، أكتوبر 2019.

2. عبد السلام، مصطفى. "أثر الأزمات العالمية في الاقتصادات العربية: التضخّم والطاقة والغذاء والديون." المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 10 مايو 2023.

3. مرصد المستقبل. "دول الخليج العربي تحتضن 60% من عمليات تحلية مياه البحر في العالم." 28 أبريل 2019.

المراجع باللغة الأجنبية:

Books

1. Alayeh, Abdelhalim. *Food Security and Globalization: Challenges in the Arab World*. Cairo: Al-Ahram Press, 2006.
2. Azoulay, Gérard, and Jean-Claude Dillon. *La sécurité alimentaire en Afrique: manuel d'analyse et d'élaboration des stratégies*. Paris: KARTHALA Editions, 1993.
3. Buzan, Barry, Ole Wæver, and Jaap de Wilde. *Security: A New Framework for Analysis*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1998.
4. Buzan, Barry. *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2001.
5. Buzan, Barry. *The International Security Studies Reader*. London: Routledge, 2001.
6. Carles, Jaques. *Sécurité Alimentaire: Définitions et Enjeux*. Paris: Editions du Seuil, 2005.
7. Coyle, D. *GDP: A Brief but Affectionate History*. Princeton: Princeton University Press, 2014.
8. Fabvey, Lindsey. *Global Food Security: Challenges and Strategies*. London: Routledge, 2010.
9. Fleurbaey, M., and Blanchet, D. *Beyond GDP: Measuring Welfare and Assessing Sustainability*. Oxford: Oxford University Press, 2013.

10. Lang, Tim, and David Barling. "Food Security and Food Sustainability: Reformulating the Debate." *The Geographical Journal* 178, no. 4 (2012): 313–326.
11. Maxwell, Simon. "Food Security: A Post-Modern Perspective." *Food Policy* 21, no. 2 (1996): 155–170.
12. Mishrif, Ashraf. Economic Diversification in the Gulf Region, Volume II: The New Economic and Political Agenda. Berlin: Gerlach Press, 2018.
13. Woertz, E. *Oil for Food: The Global Food Crisis and the Middle East*. Oxford University Press, 2013.
14. Woertz, Eckart. "The Governance of Gulf Agro-Investments." Globalizations 10, no. 1 (2013): 87-104.

Journal Articles

1.
2. Al-Dosari, F. "Kuwait's Foreign Agricultural Investments and Food Security." *International Journal of Agribusiness* 4, no. 2 (2020): 55–72.
3. Al-Fadhli, K. "Revitalizing Local Agriculture in Kuwait: Challenges and Opportunities." Kuwait University Research Paper, 2017.
4. Al-Ghunaim, K. "Challenges of Food Security in Kuwait and the Role of Government Policies." *Journal of Food Security* 2, no. 4 (2017): 155–161.
5. Al-Hassan, H. "Renewable Energy in Agriculture: A Case Study of Kuwait's Solar Energy Use in Farming." *Energy Journal of Kuwait* 4, no. 3 (2020): 100–113.
6. Allen, Benjamin, et al. "Malnutrition and Undernutrition: Causes, Consequences, Assessment and Management." *Medicine* 51, no. 7 (2019): 461–468.
7. Al-Mutairi, A. "Technological Innovations in Food Production: The Role of Agriculture in Kuwait's Food Security." *Kuwait Journal of Engineering* 5, no. 1 (2019): 25–37.

8. Al-Sabah, N. "Strategies for Food Import Diversification in Kuwait." *Journal of International Trade and Agriculture* 3, no. 4 (2018): 128–135.
9. Beltran-Peña, Areidy, et al. “Future Food–Energy–Water Nexus in the United States: Climate Change Impacts on Corn Production.” *Environmental Research Letters* 15, no. 9 (2020): 095004.
10. Benichou, F., and A. Benaissa. "The Impact of Climate Change on Achieving Sustainable Development Goals in the World." *Journal of the Développements Policies and the Prospective Studies* 8, no. 1 (2023): 345.
11. Burchi, F., and P. De Muro. "Food Security and Nutrition: The Role of Agriculture and Rural Development." *Global Food Security* 10 (2016): 1–10.
12. Dessie, Getenet, Jinhu Li, Son Nghiem, and Tinh Doan. "Prevalence and Determinants of Stunting-Anemia and Wasting-Anemia Comorbidities and Micronutrient Deficiencies in Children Under 5 in the Least-Developed Countries: A Systematic Review and Meta-analysis." *Nutrition Reviews* 83, no. 2 (February 2025): e178–e194.
13. Kabbani, Nader, and Nejla Ben Mimoune. *Economic Diversification in the Gulf: Time to Redouble Efforts*. Policy Briefing. Brookings Doha Center, January 2021.
14. Khan, N., Ray, R.L., Kassem, H.S., Hussain, S., Zhang, S., Khayyam, M., Ihtisham, M., and Asongu, S.A. "Potential Role of Technology Innovation in Transformation of Sustainable Food Systems: A Review." *Agriculture* 11 (2021): 984.
15. Martin-Rios, C., Hofmann, A., and Mackenzie, N. "Sustainability-Oriented Innovations in Food Waste Management Technology." *Sustainability* 13 (2021): 210.
16. Mohamed, Abdel-Razek, and Abdullah Al-Ansari. "Sustainable Water and Food Security in the GCC Countries: The Role of Water-Energy-Food-Nexus Approach." Water 15, no. 1 (January 2023): 199.

17. Pinstrup-Andersen, P. "Food Security: Definition and Measurement." *Food Security* 1, no. 1 (2009): 5–7.
18. Pinstrup-Andersen, P., and D. Watson. *Food Security and Nutrition: Global Dimensions*. Springer, 2011.
19. Pinstrup-Andersen, P., and F. Cheng. "Food Security and Food Sovereignty." *World Development* 71 (2015): 1–9.

Reports and Institutional Publications

1.
2. Arab Organization for Agricultural Development. *Annual Report 2020*. Cairo, 2020. https://tinyurl.com/5yhvmnyy.
3. Arab Organization for Agricultural Development. *Arab Program for the Sustainability of Food Security*. Khartoum: AOAD, 2021. https://shorturl.at/qvLTE.
4. European Commission. *EU-Arab Countries Trade Relations and Agricultural Trade*. Brussels: EC, 2023.
5. European Commission: Directorate-General for Agriculture and Rural Development. *Study on Agri-Food Imports and Their Role in the EU Supply Chains – Executive Summary*. Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2022.
6. FAO, IFAD, UNICEF, WFP, WHO. *The State of Food Security and Nutrition in the World 2024*. Rome: FAO, 2024.
7. Federation of GCC Chambers. "GCC Chambers Union to coordinate efforts to secure imports and support exports." Al-Eqtisadiah Newspaper, April 5, 2020.
8. Food and Agriculture Organization (FAO). *The State of Food Security and Nutrition in the World 2022*. 2022.
9. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) and United Nations Satellite Centre (UNOSAT). "Gaza's Agricultural

Infrastructure Continues to Deteriorate at Alarming Rate." May 26, 2025. Accessed June 6, 2025. https://tinyurl.com/4yfs3whs.

10. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), IFAD, UNICEF, WFP, and WHO. *The State of Food Security and Nutrition in the World 2024 – Financing to End Hunger, Food Insecurity and Malnutrition in All Its Forms*. Rome: FAO, 2024.
11. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). "Rehabilitating agricultural terraces to improve livelihoods and boost climate resilience in Saudi Arabia." Last modified June 22, 2021. https://bit.ly/3LcrZkY.
12. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). "Susaht Al-Nakheel: A Smart Mobile App to Help Farmers Combat the Red Palm Weevil." Last modified December 13, 2020. https://bit.ly/3fdhZkY.
13. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). *Food Outlook – Biannual Report on Global Food Markets*. November 2022. Rome: FAO.
14. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). *Investing in Agricultural Infrastructure for Food Security in the Arab Region*. Rome: FAO, 2022.
15. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). *Near East and North Africa Regional Overview of Food Security and Nutrition 2021*. Rome: FAO, 2021.
16. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). *The State of Food and Agriculture 2021*. Rome: FAO, 2021.
17. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). *Trade and Food Security in the Arab World*. Rome: FAO, 2021.
18. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). *Trade Reforms and Food Security: Conceptualizing the Linkages*. Rome: FAO, 2003.

19. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). *World Food Security: A Reassessment of the Concept and Its Measurement*. FAO, 2003.
20. Food and Agriculture Organization of the United Nations. "In Focus: Building Sustainable Agrifood Systems – See How FAO Supports Inclusive, Efficient and Resilient Food Production." Accessed April 15, 2025.
21. Food and Agriculture Organization of the United Nations. *The State of Food Insecurity in the World 2009: Economic Crises – Impacts and Lessons Learned*. Rome: FAO, 2009.
22. Food and Agriculture Organization of the United Nations. *The State of Food Security and Nutrition in the World 2017: Building Resilience for Peace and Food Security*. Rome: FAO, 2017.
23. Gulf Cooperation Council (GCC). *Food Security Strategy*. Riyadh: GCC Secretariat General, 2018.
24. International Food Policy Research Institute (IFPRI). *Global Food Security Report 2023*. Washington, DC: IFPRI, 2023.
25. International Monetary Fund (IMF). *World Economic Outlook: The Global Economic Environment*. Washington, DC: IMF, 2024.
26. KPMG. *GCC Food and Beverage Landscape Report*. 2023.
27. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). *Agricultural Policies in OECD Countries: Monitoring and Evaluation 2022*. Paris: OECD Publishing, 2022.
28. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). *Food Security and Agriculture Policy*. OECD Publishing, 2021.
29. Saudi Ministry of Environment, Water and Agriculture. "Digital Services: Murshiduk Al-Zira'i." Accessed July 26, 2025. https://bit.ly/3L9rYxZ.
30. Saudi Ministry of Environment, Water and Agriculture. Statistical Yearbook 2019. Riyadh, 2020.

31. Saudi Ministry of Environment, Water and Agriculture. Statistical Yearbook 2019. Riyadh, 2020.
32. SWF Institute. Sovereign Wealth Fund Rankings by Total Assets. 2024.
33. The World Bank. Gulf Economic Update, April 2024. 2024.
34. UAE Food and Water Security Office. "The National Food Security Strategy 2051." Accessed July 26, 2025. https://bit.ly/3fbgY7Z.
35. World Bank. Middle East and North Africa Economic Update. April 2025. https://tinyurl.com/MENAUpdate2025
36. World Bank. The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy. Washington, DC: World Bank, 1993.
37. World Bank. *World Development Report 2022: Data for Better Lives*. Washington, DC: World Bank, 2022.
38. World Food Programme (WFP). *Annual Report 2023*. Rome: WFP, 2023.
39. World Health Organization (WHO). *Nutrition and Food Security in the Eastern Mediterranean Region*. Geneva: WHO, 2023.

Online Sources & Websites

1. SALIC. "SALIC Announces Acquisition of 29.91% Stake in Daawat Foods Ltd.," last modified May 24, 2020. https://bit.ly/3L5d9xW.
2. Argaam. "PIF raises SALIC's capital to SAR 4.8 bln." Last modified March 11, 2019. https://bit.ly/3LdE4xW.
3. Economist Impact. "Global Food Security Index 2021: Country Profile - Qatar." 2021.
4. European Commission. "Trade and Food Security." Last modified 2024.
5. Gulf Cooperation Council Secretariat General. "GCC Food Security Strategy." Accessed July 2025. https://gcc-sg.org/food-security.
6. International Food Policy Research Institute. "Global Food Security Index." Accessed June 2025. https://www.ifpri.org/gfsi.
7. King Abdullah University of Science and Technology (KAUST). "Center for Desert Agriculture." Accessed July 26, 2025. https://bit.ly/3zdwkLq.

8. Kuwait News Agency (KUNA). "Kuwait proposes establishing GCC food security network." Last modified April 29, 2020. https://bit.ly/3L7p8xW.
9. Qatar Foundation. "QF's Qatar Science & Technology Park: Driving Innovation in Qatar." Accessed July 26, 2025. https://bit.ly/3x9gS2R.
10. Red Sea Farms. "Our Technology." Accessed July 26, 2025. https://bit.ly/3f4Y5gA.
11. SALIC. "Our Investments." accessed July 26, 2025. https://bit.ly/3LgH5xY.
12. Saudi Agricultural and Livestock Investment Company (SALIC). "About SALIC: Our Strategy." Accessed July 26, 2025. https://bit.ly/3fchZkY.
13. Saudi Agricultural and Livestock Investment Company (SALIC). "About SALIC: Our Strategy." Accessed July 26, 2025. https://bit.ly/3fchZkY.
14. Saudi Arabian Monetary Authority (SAMA). *Monthly Statistical Bulletin*. 2024.
15. Saudi Organic Farming Association (SOFA). "The National Organic Agriculture Policy." Accessed July 26, 2025. https://bit.ly/3LaxbZk.
16. The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, Secretariat General. "The Charter." Accessed July 26, 2025. https://bit.ly/3f8aZkY.
17. The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, Secretariat General. "GCC Trade Undersecretaries Hold Extraordinary Meeting to Discuss Corona Crisis." Last modified April 2, 2020. https://bit.ly/45nU2aP.
18. World Bank Open Data. "Agricultural Indicators." Accessed July 2025. https://data.worldbank.org/topic/agriculture.

Government Reports and Data

1. Ministry of Agriculture, Kuwait. *Annual Agricultural Report 2023*. Kuwait City: Ministry of Agriculture, 2023.

2. Central Statistical Bureau, Kuwait. *Food Import and Consumption Statistics*. Kuwait City, 2023.

Working Papers and Conference Papers

1. Brown, Lester R. "Food Security Challenges in the Arab Region." Paper presented at the International Conference on Food Security, Cairo, 2022.
2. Smith, John, and Sara Johnson. "Innovations in Agricultural Technology and Food Security." Presented at the World Agriculture Summit, Rome, 2024.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء.	1
شكر وعرفان.	2
خطة الدراسة.	3-5
مقدمة.	7-18
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن الغذائي.	20-71
المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي.	21
المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي.	21
المطلب الثاني: مفاهيم ذات علاقة بالأمن الغذائي.	35
المطلب الثالث: مستويات وأبعاد الأمن الغذائي.	40
المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي ومؤشرات قياسه.	53
المطلب الأول: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي.	53
المطلب الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي.	58
المبحث الثالث: المقاربات والنظريات المفسرة للأمن الغذائي.	63
المطلب الأول: النظريات المفسرة للأمن الغذائي.	63
المطلب الثاني: المقتربات النظرية لبناء الأمن الغذائي.	66
الفصل الثاني: الأمن الغذائي في العالم العربي.	73-123
المبحث الأول: مقومات الأمن الغذائي العربي.	74
المطلب الأول: المقومات الجغرافية.	74
المطلب الثاني: المقومات الطبيعية.	82
المطلب الثالث: المقومات البشرية.	85
المطلب الرابع: المقومات المالية.	87

المبحث الثاني: واقع الأمن الغذائي في العالم العربي.	89
المطلب الأول: الناتج الزراعي العربي.	89
المطلب الثاني: الميزان التجاري الغذائي	92
المطلب الثالث: مؤشرات إنتاج الغذاء واستهلاكه في العالم العربية.	95
المطلب الرابع: مؤشرات توفر الغذاء في العالم العربي.	97
المبحث الثالث: استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي العربي.	100
المطلب الأول: تعزيز التكامل الاقتصادي الزراعي العربي.	100
المطلب الثاني: تطوير البحث العلمي والتكنولوجي في المجال الزراعي.	101
المطلب الثالث: تفعيل التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي.	104
المطلب الرابع: تطوير وتعميق علاقات التبادل التجاري مع العالم الخارجي.	106
المبحث الرابع: تحديات الأمن الغذائي العربي.	109
المطلب الأول: التحديات الطبيعية والمناخية.	109
المطلب الثاني: التحديات البشرية والتقنية.	112
المطلب الثالث: التحديات التنموية.	116
المطلب الرابع: التحديات المرتبطة بالسوق العالمية.	119
الفصل الثالث: دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي.	214-125
المبحث الأول: مجلس التعاون الخليجي.	126
المطلب الأول: نشأة وأهدف مجلس التعاون الخليجي.	126
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي.	129
المطلب الثالث: الدول الأعضاء.	133

المبحث الثاني: محددات تحقيق الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون لدول مجلس التعاون الخليجي وواقعه.	139
المطلب الأول: المحددات البشرية.	139
المطلب الثاني: المحددات الطبيعية.	145
المطلب الثالث: المحددات المالية والاقتصادية.	151
المطلب الرابع: واقع الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي.	153
المبحث الثالث: استراتيجيات دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز أمنها الغذائي.	173
المطلب الأول: تعزيز التكامل الاقتصادي.	173
المطلب الثاني: التنسيق المشترك.	175
المطلب الثالث: إنشاء شبكة أمن غذائي خليجي.	176
المطلب الرابع: التوسع في الإستثمار الزراعي الخارجي.	177
المبحث الرابع: تجارب مجلس التعاون الخليجي (سياسات واستراتيجيات تعزيز الأمن الغذائي).	180
المطلب الأول: المملكة العربية السعودية.	180
المطلب الثاني: قطر.	187
المطلب الثالث: الإمارات العربية المتحدة.	192
المطلب الرابع: الكويت.	195
المطلب الخامس: سلطنة عمان.	203
المطلب السادس: البحرين.	208
نتائج الدراسة.	221-215

الخاتمة.	223
قائمة المصادر والمراجع.	242-225
فهرس المحتويات.	244
فهرس الجداول والأشكال.	249
الملخص.	253

فهرس الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول 1	تطور الناتج الزراعي في الدول العربية بالأسعار الثابتة خلال الفترة (2020–2023)، سنة الأساس 2015، مليون دولار أمريكي.	92
الجدول 2	الصادرات والواردات الزراعية العربية في الفترة بين 2010 و2022 بالمليون دولار أمريكي.	95
الجدول 3	معدلات إنتاج واستهلاك بعض المواد الغذائية في بعض الدول العربية لسنة 2023.	97
الجدول 4	مؤشرات توفر الأمن الغذائي على مستوى العالم العربي خلال الفترة (2019–2022).	99
الجدول 5	أهم المؤشرات السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي.	141
الجدول 6	نسب المواليد والوفيات في دول مجلس التعاون الخليجي 2017–2020.	144
الجدول 7	التقدم المحرز لأداء مجلس التعاون الخليجي في مؤشرات ضمان سلامة الغذاء مقارنة مع المتوسط العالمي 2022 م.	156
الجدول 8	أداء دول مجلس التعاون الخليجي بناءً على مؤشر الأمن الغذائي لعام 2019.	161
الجدول 9	ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2022.	163
الجدول 10	قياس مؤشر الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي العربي وفق المؤشر العالمي لسنة 2021.	164
الجدول 11	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي في دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة بين 2015 و2021 بالدولار الأمريكي.	166
الجدول 12	قيمة استيراد دول مجلس التعاون الخليجي للغذاء بالدولار الأمريكي.	167

الجدول 13	تأثير المناخ على المنظومة الزراعية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي.	168

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل 1	الأقاليم المناخية الرئيسية في المنطقة العربية.	81
الشكل 2	الهيكل التنظيمي العام للأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي.	133
الشكل 3	خريطة توضيحية للموقع الجغرافي لدول مجلس التعاون الخليجي.	139
الشكل 4	أهم المؤشرات السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2021.	142
الشكل 5	معدل المواليد والوفيات لكل 1000 من السكان في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة 2017–2020م.	145
الشكل 6	مساحة الأراضي المزروعة في دول مجلس التعاون الخليجي والنسب المئوية للأراضي المزروعة من المساحة الكلية لكل دولة لسنة 2020 م.	147
الشكل 7	نسبة الأراضي المزروعة من الأراضي القابلة للزراعة في دول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2020 م.	149

الملخص

الملخص:

يُعد الأمن الغذائي أحد التحديات الرئيسية التي تواجه العالم العربي، حيث تشكل فاتورة تأمينه عبئًا اقتصاديًا كبيرًا، خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بشكل أساسي على الاستيراد لتلبية احتياجاتها الغذائية. ويتطلب هذا الوضع البحث عن استراتيجيات فعالة لتعزيز الأمن الغذائي وتحقيق الاستدامة في هذا المجال.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح المفاهيم النظرية المتعلقة بالأمن الغذائي، مع التركيز على دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي. كما تسلط الضوء على الاستراتيجيات المختلفة التي تعتمدها هذه الدول لتعزيز أمنها الغذائي، والتي تشمل الاستثمار في الزراعة داخل وخارج الحدود، وتطوير تقنيات الزراعة الحديثة، وتحسين كفاءة إدارة الموارد المائية، وتعزيز البحث العلمي والابتكار في مجالات الأمن الغذائي.

وتُظهر الدراسة أن هذه الاستراتيجيات تمثل خطوات أساسية نحو تقليل الاعتماد على الواردات الغذائية، وتحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي، مع التأكيد على أهمية الإرادة السياسية في تبني سياسات طويلة الأمد تعزز استدامة الأمن الغذائي في المنطقة.

Abstract:
Food security is one of the main challenges facing the Arab world, as ensuring it imposes a significant economic burden—especially on the Gulf Cooperation Council (GCC) countries, which rely heavily on imports to meet their food needs. This situation necessitates the exploration of effective strategies to enhance food security and achieve sustainability in this field.

This study aims to clarify the theoretical concepts related to food security, with a focus on the case of the GCC countries. It also highlights the various strategies these countries adopt to strengthen their food security, including investing in agriculture both domestically and abroad, developing modern agricultural technologies, improving the efficiency of water resource management, and promoting scientific research and innovation in food security sectors.

The study shows that these strategies represent essential steps toward reducing dependence on food imports and achieving a greater degree of self-sufficiency, while emphasizing the importance of political will in adopting long-term policies that promote the sustainability of food security in the region.

وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا